جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

معاني (إنَّ)
بين عبد القاهر الجُرجانِيِّ والنَّابغةِ الذُّبيانيِّ

The Meanings of "Indeed" between Abd al-Qahir al-Juriani and al-Nabigha al-Dhubyani

إعداد
د. ياسين عطية جمعة
مدرس البلاغة والنقد
كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر

(العدد الرابع والأربعون)
(الإصدار الأول–فبراير)
(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٥/٦٢٧١م

معاني (إنّ) بين عبد القاهر الجُرجانيِّ والنّابغة الذُّبيانيِّ

ياسين عطية جمعة

قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: *yaseen.gomaa@azhar.edu.eg*

الملخص:

كانت البلاغةُ العربيةُ قبل أن تُدوَّنَ في الكتب هاجعةً تحت ألسنة الفصحاء والأبْيِنَاء، وقد نظر البلاغيون فيما تحت هذه الألسنة فاستخرجوا منه أبوابَ علم البلاغة وقواعدَه ومسائلَه؛ فنحن إذًا إزاءَ بلاغتَيْن: بلاغة مُحدَّدة مُسوَّرة، هي البلاغةُ التي في الكُتب، وبلاغة ثرَّة متراحبة، هي البلاغةُ التي تحت الألسنة، ولا ريبَ في أن البحثَ البلاغيَّ إذا انطلق من بلاغة الكُتب إلى بلاغة الألسنة سيقع على خبايا ودفائنَ حقيقةٍ بأن تُضاف إلى بُنيان البلاغة السَّامق.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، الذي ينظرُ في كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني عن معاني «إنَّ»، في كتابه «دلائل الإعجاز»، وينطلقُ به إلى آفاق شِعْر النَّابغة الذُّبيانيّ، أحدِ الشعراء الأربعة الكبار في الجاهلية؛ فيتقصَّى مواقع «إنَّ»، ويستعينُ بالتأمُّل والتدبُّر لاستخراج معانيها، ليَزِنَ بها المعاني التي ذكرها الشيخ الإمام، مستشفعًا في صواب ما يصل إليه أو خطئه بقول الشيخ: «وليس الذي يَعْرِضُ بسبب هذا الحَرْف مِن الدقائق والأمور الخفيَّة بالشيء يُدرَك بالهُوينَى». وقد عُني البحثُ بتقصِّي «إنَّ» في كتب أهل العلم قبل عبد القاهر، ودراسة كلام الشيخ الإمام عن «إنَّ»؛ من حيث: موقعُها من أبواب «دلائل الإعجاز»، ومعالِمُها عنده، ومصادرُه في دراستها، وتفصيلُ كلامه عن معانيها، كما عَرَض لـ«إنَّ» في كُتب البلاغة بعد عبد القاهر، ودَرَسَها في ديوان النَّابغة الذُّبياني؛ من حيث: مواقعُها، وصُورُها، ومعانيها.

ومما أثبته البحثُ أن الإمام عبد القاهر نظر في كلام من سبقوه عن «إنَّ» فترك كثيرًا مما قالوا، وأخذ بعضًا مما قالوا، وأنشأ كثيرًا غيرَ ما قالوا، وأن أخْذَه لم يكن رَجْعًا، بل أعمل فيه عقله حتى استحال على يديه خَلْقًا آخر، وأن مصادره في دراسة «إنَّ» محصورةٌ في أمرين؛ هما: الاقتباسُ من كلام القدماء والوفرةُ الوافرةُ من البيان العالي، وأن عِدَّة معاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبياني أربعة عشر معنًى؛ أربعةٌ منها ورد ذكرها عند عبد القاهر، وعشرةٌ جديدةٌ لم يَرِدْ لها ذِكرٌ عنده.

الكلمات المفتاحية: إنَّ ، البلاغة ، الشِّعْر ، عبد القاهر الجرجاني ، النابغة الذبياني.

Meanings of "Inna" between Abd al-Qahir al-Jurjani and al-Nabigha al-Dhubyani

Yassin Attia Gomaa
Department of Rhetoric and Criticism, Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

Email: *yaseen.gomaa@azhar.edu.eg*

Abstract:

Before Arabic rhetoric was recorded in books, it was dormant under the tongues of the eloquent and the articulate. Rhetoricians looked into what was under these tongues and extracted from it the chapters of the science of rhetoric, its rules and its issues; We are faced with two types of eloquence: a specific, enclosed eloquence, which is the eloquence in books, and a rich, expansive eloquence, which is the eloquence under the tongues. There is no doubt that if rhetorical research proceeds from the eloquence of books to the eloquence of tongues, it will find hidden and buried truths that will be added to the lofty structure of eloquence. Hence came the idea of this research, which examines the words of Sheikh Imam Abdul Qaher Al-Jurjani about the meanings of "inna" in his book "Dala'il Al-I'jaz," and takes it to the horizons of the poetry of Al-Nabigha Al-Dhubyani, one of the four great poets of the pre-Islamic era. He investigates the locations of "inna" and seeks help from contemplation and deliberation to extract its meanings, to weigh with them the meanings mentioned by the Sheikh Imam, seeking the correctness or error of what he reaches with the Sheikh's saying: "And what is presented because of this letter of subtleties and hidden matters is not something that can be understood with ease." The research was concerned with investigating "inna" in the books of scholars before Abdul Qahir, and studying the words of the Sheikh Imam about "inna" in terms of: its location in the chapters of "Dala'il al-I'jaz," its features according to him, his sources in studying it, and detailing his words about its meanings, just as he presented "inna" in the books of rhetoric after Abdul Qahir, and studied it in the Diwan of al-Nabigha al-Dhubyani in terms of: its locations, forms, and meanings. What the research has proven is that Imam Abdul Qaher looked at the words of those who came before him about "inna" and left much of what they said, and took some of what they said, and created much other than what they said, and that his taking was not a regression, but rather he used his mind in it until it transformed in his hands into another creation, and that his sources in studying "inna" are limited to two matters; which are: quoting from the words of the ancients and the abundant abundance of high eloquence, and that the meanings of "inna" in the Diwan of Al-Nabigha Al-Dhubyani include what Abdul Qaher mentioned, and some of them are new meanings that he left for us to deduce.

Keywords: *Inna, Rhetoric, Poetry, Abdul Qaher Al-Jurjani, Al-Nabigha Al-Dhubyani.*

المقدمة

الحمدُ لله الذي ألهمَ أهلَ البيان الإفصاحَ عمَّا انطوى عليه الجَنَان، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خَيْرِ وَلَد عَدْنان؛ أفصحِ مَن نَطق، وأتمِّ مَن أبان، وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعين، وبعد:

فإن البلاغة العربية قبل أن تُدوَّنَ في الكتب كانت هاجعةً تحت ألسنة الفصحاء والأبْيِنَاء، وقد نظر البلاغيون فيما تحت هذه الألسنة فاستخرجوا منه أبوابَ علم البلاغة وقواعدَه ومسائلَه؛ فنحن إذًا إزاءَ بلاغتَيْن: بلاغة مُحدَّدة مُسوَّرة، هي البلاغةُ التي في الكُتب، وبلاغة ثرَّة متراحبة، هي البلاغةُ التي تحت الألسنة، ولا ريبَ في أن البحثَ البلاغيَّ إذا انطلق من بلاغة الكُتب إلى بلاغة الألسنة سيقع على خبايا ودفائنَ حقيقةٍ بأن تُضاف إلى بُنيان البلاغة السَّامق.

وليس هذا كلامي، وإنَّما هو من كلام شيخِنا ونِعمةِ الله علينا؛ فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبو موسى، الذي أكرمني الله بطُول صُحْبَتِه وشُهود مجالسِ شَرْحِه كتابَيْ عبد القاهر (الأسرار والدَّلائل) في الجامع الأزهر الشريف؛ فكان – وهو يَشرحُ بابَ «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر – يُمنِّي النَّفْسَ أنْ لو تعرَّض باحثٌ لدراسة هذا الباب في الشِّعْر، وبالأخصِّ في ديوان النَّابغة أو امرئ القيس، مستفيدًا ممَّا قاله الإمام عبد القاهر.

وقد قدَّر اللهُ لي أن أكون هذا الباحثَ؛ فعَمَدتُ إلى هذا الباب من أبواب العلم، الذي فتحه شيخُ البلاغة الأكبرُ وإمامُها المُتَّبع؛ عبدُ القاهر الجرجاني، في كتابه الفَرْد: «دلائل الإعجاز»، وهو بابُ «إنَّ»؛ بُغيةَ النَّظر فيه، وتحديد مَعالِمِه، واستخراج أُصولِه، ثم الانطلاقِ به إلى آفاق شِعْر ناقدِ الجاهليين الأحْكَم وشاعرِهم المُقدَّم؛ النَّابغةِ الذُّبيانيّ؛ فأتقصَّى مواقع «إنَّ» في ديوانه، وأَعْرِض لصُوَرِها، وأستعين بالتأمُّل والتدبُّر لاستخراج معانيها؛ لأوازن بينها وبين المعاني التي ذكرها الشيخُ الإمام، وقد عَنْونتُه:

«معاني (إنَّ) بين عبد القاهر الجُرجانيِّ والنَّابغة الذُّبيانيِّ».

وهذه سَبِيلٌ يُشفَقُ على سالِكها، لا في شِقِّها الأول، الذي هو دراسةُ «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر، وإنما في شِقِّها الآخر، الذي هو استنباطُ معاني «إنَّ» من مواقعها في ديوان النَّابغة الذُّبياني؛ لأنه عملٌ لا يُرجَعُ فيه إلى قاعدة، ولا يُستضاءُ فيه بكتاب، وإنَّما طريقُه الأوحد هو التأمُّل والتدبُّر؛ لذا فإن هذا البحثَ يَستشْفِعُ في صوابِ ما يَصِلُ إليه أو

خطئه بقول عبد القاهر في نهاية باب «إنَّ»: «وليس الذي يَعْرِضُ بسبب هذا الحَرْف مِن الدقائق والأمور الخفيَّة بالشيء يُدرَك بالهُوينَى»[1]، ويَستشْفِعُ كذلك بأن إدراكَ معاني هذا الحرف – كما قال الإمام عبدُ القاهر – كان ممَّا يخفى على الكرام الكبار من أمثال خَلَفٍ الأحمر والفيلسوف الكِنْدِيّ[2].

وإذا كان الدافعُ وراء دراسة «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر ظاهرًا بيّنًا، وهو كمالُ عنايته بهذا الباب حتى أوْفَى فيه على الغاية؛ إذ إنه بناه على غيرِ مثالٍ سَبَق، ولم يَرتَقِ المتأخرون مُرتقاه في كَدِّ النِّماد عن معاني هذا الحرف – فإن الدافعَ وراء دراستها في ديوانِ النابغةِ هو أنه أحدُ الشعراء الأربعة الجاهليين الكبار، وهو الناقدُ المقدَّم، والحَكَمُ المُرتضى حُكومتُه، واختيارُه يتسق ومقصودَ هذا البحث، الذي هو الابتداءُ بمناظرة بلاغةِ عبد القاهر بالطبقة العليا من شِعْر العرب؛ الشعرِ الجاهليّ.

وثمَّ دافعٌ آخرُ وراء اصطفاء ديوان النابغة؛ هو شيوعُ استعانته بـ«إنَّ»؛ إذ وردت في واحدٍ وخمسين موضعًا من ديوانه، وقد أدَّى النظرُ البَدِيءُ في تلك المواضع إلى تنوُّع معاني «إنَّ»، وهو ما يُقيم الديوان مثالًا مُثريًا للقضية محلِّ البحث.

ولم أقف – فيما بحثتُ – على دراسةٍ عالجتْ هذه القضيةَ على النَّهْج الذي اتَّبعه هذا البحث، والذي وقفتُ عليه هو ثلاثُ دراساتٍ تناولتْ «إنَّ» عند عبد القاهر، لكنها لم تتعدَّ حدَّ العَرْض المُجمَل المَشُوبِ بشيءٍ من التفصيل لِما ذكرَه الشيخُ الإمام، ودراسةٌ واحدةٌ تناولت أساليب التوكيد عند النابغة الذُّبياني، لكنها عُنيت ببيان أنواع هذه الأساليب، ودراستِها مقرونةً بالمقامات والأغراض الشعرية الواردة فيها؛ فجَعلتْ فصلًا للتوكيد في شعر الاعتذار، وفصلًا له في شعر المدح، وفصلًا له في شعر الهجاء، وفصلًا له في أغراض الوصف والرثاء والنُّصْح، وقد حلَّل الباحث شواهد التوكيد تحليلًا بلاغيًّا ابتغاء الوقوف على

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٧.

(٢) يُنظر: السابق، ص ٣١٩.

دواعيه وأثره في أداء المعاني، ولم يتطرَّق إلى «إنَّ» من حيث إفادتُها معانيَ أُخَر غير التوكيد(١).

وقد استعان البحثُ بالمنهج التاريخي لتتبُّع آراء أهل العلم قبل عبد القاهر في «إنَّ» ولتَقصِّي كلام البلاغيين بعدَه فيها، واتَّبع الاستقراءَ أداةً لإحصاء مواقع «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ، واعتمد المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ لتحليل كلام الإمام عبد القاهر في هذا الباب، وكذلك لتصنيف صُوَر «إنَّ» في ديوان النَّابغة وتأمُّلِها للوقوف على معانيها التي تتفق وسياقَها.

وانتظمتْ خُطَّةُ البحث في: مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعةِ مباحثَ تليها خاتِمةٌ متبوعةٌ بثَبَتِ المصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

أمَّا **المقدمة** ففيها تعريف بالموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

وأمَّا **التمهيد** فنوَّه بفريضة العودة بعلم البلاغة العربي إلى الشِّعْر.

وخُصِّص **المبحثُ الأولُ** لتقصِّي كلامِ أهل العلم قبل الشيخ عبد القاهر في «إنَّ»؛ للوقوف على مكانِ كلامِه ومكانتِه من كلامهم؛ فأمَّا مكانُه فلِبَيانِ أَخْذِه منهم أو تَرْكِه، وأمَّا مكانتُه فلِبَيانِ هل أضاف جديدًا إلى ما قالوه أو اكتفى بترديده.

وتناول **المبحث الثاني** معاني «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر؛ فبيَّن موقعَ الكلام فيها من أبواب كتابه «دلائل الإعجاز»، وذَكَر معالِمَها عنده، ومصادرَه في دراستها، وفصَّل القولَ في معانيها عنده؛ عرضًا وتحليلًا.

---

(١) يُنظر: «عبد القاهر الجرجاني» للدكتور أحمد أحمد بدوي، ص ١٧٢ – ١٧٨، و«معاني النَّحو» للدكتور فاضل صالح السامرائي، ١/ ٢٦١ – ٢٦٨، و«التراكيب النَّحْوية من الوِجْهة البلاغية عند عبد القاهر» للدكتور عبد الفتاح لاشين، ص ١٦٩ – ١٨٥، و«أساليب التوكيد في ديوان النابغة الذبياني – دراسة بلاغية تحليلية» للباحث محمد عبد التواب حسن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بالمنوفية، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

أمَّا **المبحث الثالث** فاضطلع بتقصِّي «إنَّ» في كُتب البلاغة بعد عبد القاهر؛ لبيان أثره فيهم، وطريقة تعاطيهم مع كلامه فيها.

وعُنِيَ **المبحثُ الرابعُ** – وهو المقصودُ الأعظمُ من هذه الدراسة – بتَناوُل معاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبياني[1]؛ فبدأ بإحصاء مواقعِها، وثنَّى بتصنيف صُورِها، ثم دَلَف إلى تحليلِها في كلِّ موقعٍ من مواقعها وتأمُّلِها وتدبُّرِها؛ للوقوف على معانيها، مُستضيئًا بالمناسبة العامَّة للقصيدة أو المقطوعة الواردة فيها، مُستصحبًا سياقَها السَّابقَ واللاحق.

وقد تضمَّنت **الخاتمةُ** عشرين نتيجةً هي أهمُّ ما خَلَص إليها البحثُ والنَّظر، وتوصيتين.

وختامًا، أضْرَعُ إلى الله – عزَّ وجلَّ – أن يتقبَّل هذا العملَ خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكتبَه في باب البِرِّ بلِسانِ العربية الشَّريفة، وأن يُقيمَنِي به خادمًا لعِلْمِ عُلماء هذه الأُمَّة الكرام الكبار، التي هي خيرُ أمَّةٍ أُخرجتْ للنَّاس؛ إنه على ما يشاء قدير، وهو نِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصير، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمّد، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالَمين.

---

(١) اعتمدت الدراسةُ في عَزْو الأبيات التي وردتْ فيها «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبياني على النُّسخة التي حقَّقها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، فإذا ذُكِرتْ في الهامش عبارةُ «ديوان النَّابغة» فهي المقصودة، وإذا كان العَزْوُ إلى النُّسخة التي عليها شرحُ الطَّاهر ابن عاشور أثبتُّها مشفوعةً باسمه.

التمهيد

فريضة العودة بعلم البلاغة إلى الشِّعْر

ممَّا هو معلومٌ أن علومَ العربيَّةِ لم يُنشِئْها مؤسِّسوها إنشاءً، وإنما هم مُستخرِجُون أبوابَها وقواعدَها مِن كلام العرب الأعلى، وليس أثبتَ لذلك مِن امتلاء كُتب النَّحو والبلاغة وغيرِهما من عُلوم العربية بالمدوَّنات الشعريَّة التي تقف شاهدَ صِدقٍ على صحَّة القواعد.

وإذا عُلِم ذلك فإنه ينبغي أن يُعلَمَ أن البلاغةَ وُجِدَتْ في صُدور الشعراء قبل أن تُوجَدَ في كُتب العلماء، ومِن ثمَّ فإن كلامَ العربِ يَنزلُ من قواعد البلاغة منزلةَ الأصلِ من الفرع، والرَّائدِ من التَّابع، وعليه كان فريضةً على الباحث في علمِ البلاغة العربيّ ألا يَكتفِيَ بالفرعِ عن الأصل، وألا يَستغنِيَ بالتَّابع عن الرَّائد.

وإنَّ من شأن السَّير في هذه الطريق القويمة أن يُرِيَنا علمَ البلاغة مَرأًى آخرَ، وأن يُعطِيَنا عطاءً – كما يقول شيخُ البلاغة والبلاغيين عبدُ القاهر – أمدَّ مَيدانًا، وأشدَّ افتنانًا، وأعجبَ حُسنًا وإحسانًا؛ إذ به نزداد تثبُّتًا من صحَّة القاعدة البلاغية، ونقوّيها بمزيد من شواهدها، ونقوّمُها، ونُضِيف إليها.

ولطالما نبَّه شيخُنا «أبو موسى» إلى هذا الأصلِ الكبيرِ مِن أصول العلم، وحذَّر من الاكتفاءِ بتحصيل ما في كُتب البلاغة من القواعد، على جلالِ التحصيل ووجوبِه، ورأى الغايةَ العُظمى والثمرةَ الكبرى في الانتقال بهذه القواعد إلى آفاق البيان، وفيما يلي مقتطفاتٌ من كلامه في هذا الباب، وكلُّها سَمِعَتْه أُذُني ووَعَاه قلبي مِن درسِه في الجامع الأزهر الشريف:

- حين نقول إن عبد القاهر وضعَ البلاغة فإن ذلك تسامحٌ وتَجوُّزٌ، ولو سَمِعَنا نقول إنه وضع البلاغة لصحَّحَ لنا العبارة. البلاغةُ موضوعةٌ في اللسان من يومِ أن نطقَ أهلُ العربية بهذه العربية، وعبد القاهر استخرجها من اللِّسان؛ فالبلاغةُ جِذرُها في كلام العرب.
- كبار علمائنا ليس لهم في الذي كتبوه إلا أنَّهم وجدوا علمًا في اللغة فاستخرجوه. ليس في «الدلائل» كلمةٌ واحدةٌ مِن عند عبد القاهر، وإنما كل ما عنده

استخرجه هو من اللغة، وكذلك الشافعيُّ ومالكٌ والخليلُ وسيبويه؛ فكلام علمائنا كلُّه استخراجٌ وإعمالُ عقل؛ إمَّا من اللغة وإمَّا من السُّنة وإمَّا من القرآن.

- النابغة صاغ علم المعاني وصَنَعه، وعبد القاهر استخرجه، ويا بُعْدَ ما بين مَنْ صاغ وصنع وبين مَن استخرج.
- عليكم ليس بما استخرجه العلماء من كلام العرب، وإن كان هذا ضرورة، وإنما عليكم بكلام العرب نفسِه، وما دارت به ألسنةُ العرب والأعراب من شعر ونثر؛ لأن هذا هو الذي يَقْصدُ علمُ البلاغة إلى بيانه، ويَقْصدُ علمُ الإعراب إلى بيانه، وتَقْصدُ كلُّ علوم العربية إلى بيانه، ويَقْصدُ علمُ التفسير إلى بيانه، ويَقْصدُ علمُ الحديث إلى بيانه، والدِّينُ فيه، والأدبُ فيه، والفصاحةُ فيه؛ فعليكم بهذه النصوص.
- أقدمُ كتابٍ نقرأ فيه البلاغة هو كتابُ عبد القاهر، لكنَّ امرأ القيس كتب كتابًا في البلاغة رائعًا جدًّا، فإذا سألتني: أين هو؟ قلتُ لك: اقرأ «قِفَا نَبْكِ»، واستخرج التقديمَ الذي فيها، والتنكير الذي فيها، والفصل والوصل الذي فيها، والتشبيه الذي فيها = تجد علمَ المعاني كاملاً في «قِفَا نَبْكِ»، وعلمَ البيان كاملاً في «قِفَا نَبْكِ»، وعلمَ البديع كاملاً في «قِفَا نَبْكِ».. امرؤ القيس تحدَّث عن البلاغة من غير أن يُسمِّيَها، وتحدَّث عن علم المعاني من غير أن يُسمِّيَه، وتحدَّث عن علم البيان من غير أن يُسمِّيَه، وتحدَّث عن علم البديع من غير أن يُسمِّيَه.
- لو سُئِلَ سيبويه عن الذي في «الكتاب» لقال: ليس هذا ممَّا قلتُه، وإنما هذا ممَّا استنبطتُه.. لو سُئِلَ عبد القاهر عن كلِّ ما في «الدلائل» لقال: ليس هذا ممَّا قلتُه، وإنما هذا ممَّا استنبطتُه.

ولأهمية هذا الأصل جعله أستاذنا الدكتور محمود توفيق سعد مَعْلمًا من معالم الطريق إلى الإفادة من أبواب «علم البلاغة العربي»؛ قال:

«علمُ البلاغة ليس كمِثْلِ سائر علوم العربيَّة، هو علمٌ تربويٌّ إصلاحيٌّ، مهمته الرئيسةُ إصلاحُ مَن يَتعلَّمه ليكون ذا قدرةٍ ومهارةٍ في الفَهْم عن الله – سبحانه وتعالى – وعن رسوله – صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم – في المقام الأول، وليكون – أيضًا – ذا قدرةٍ على أن يُبِينَ عمَّا في فؤاده من المعاني (...) وهذا لا يتحقَّق لك إذا أنت اكتفيتَ بحفظِ القواعد والشواهد ومناط الاستشهاد، ووَعَيْتَ التَّعاريفَ والأقاسيم ومقولات العلماء، وما بينهم من حوارٍ ونقاش. كلُّ ذلك – على جلاله، وعُلوِّ شأنه، وصعوبة تحصيله – ليس هو المأمَّ الرئيسَ الأمجدَ الأحمدَ (...) الصراطُ القويمُ أن تَقرأ قواعدَ (علم البلاغة العربي) في ضوء قصيدةٍ من قصائد الشِّعر الذهبيّ؛ فالشِّعرُ هو الذي يَمنحُ القاعدةَ نضارتَها، ويَمنحُها التمكُّنَ من فؤادك، ثم يَمنحُها القدرةَ على أن تتكاثرَ المعرفةُ البيانيةُ فيه، فيكون لك منها ما يُمكن أن يُنسَبَ إليك، فتُذكَرَ يومًا في ديوان أهل العلم وتُشكر، وهذا حقُّ نفسِك عليك؛ فلا تَبخسْ نفسَك حقَّها»[١].

وأرى لزامًا في هذه القضية التنويه بتجربة شيخي فضيلة الأستاذ الدكتور محمد الأمين الخضري – رحمه الله – في سِفْره النفيس: «الواو ومواقعها في النظم القرآني»؛ إذ أخضع قواعد باب الفصل والوصل في كتب البلاغيين لِمَا استقراه من مواضع «الواو» في الكتاب العزيز، وخلص من دراسته إلى ضرورة إعادة النظر في قواعد الفصل والوصل التي لم تستطع أن تستوعب أسرار النظم القرآني، ودعا إلى إعادة صياغة هذا الباب بما يجعله أكثر اقترابًا من نظم الكتاب المجيد واستلهامًا لأسرار بيانه؛ بحيث تُستبدل بالأمثلة المصنوعة شواهد من كتاب الله، تُقام على أساس منها قواعد هذا الباب، وتُقوَّم على ضوئها بلاغة تراثنا العربي[٢].

---

(١) مقدمة الشيخ لكتاب «الإيضاح لتلخيص المفتاح» المقرر على طلاب الفرقة الثانية في كليات اللغة العربية بجامعة الأزهر، ص ٦ – ٧.

(٢) يُنظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني، ص ٥٦٣.

المبحث الأول: "إنَّ" في كُتب أهل العلم قبل الإمام عبد القاهر

مِن أصول النَّظر في مسألةٍ أو بابٍ من أبواب العلم في كلامِ عالمٍ = تَقَصِّي كلامِ أهل العلم قبلَه في المسألة نفسِها أو البابِ نفسِه؛ فإنَّ مِن شأن ذلك الوقوفَ على مكانِ كلامِه ومكانتِه من كلامهم؛ فأمَّا مكانُه فلِبَيانِ أَخْذِه منهم أو تَرْكِه، وأمَّا مكانتُه فلِبَيانِ هل أضاف جديدًا إلى ما قالوه أو اكتفى بترديده.

وثَمَّ فائدةٌ أخرى وراء ذلك، بَسَطَ شيخُنا أبو موسى الكلامَ فيها، في صدر حديثه عن إفادة الإمام عبد القاهر من الشيخين: الجاحظ وسيبويه؛ قال: «وفرقٌ كبيرٌ – فيما جرَّبْتُ وخَبَرتُ – بين أن أقرأ الكتابَ وأتدسَّس فيه وأتحرَّك في مسائله وقضاياه وأنا لا أرجع إلى أصوله، فرقٌ بين هذا وبين أن أستصحب مصادر الكتاب وأصولَ مادَّته العلمية التي بُنِيَ منها (...) لأنك لا تستطيع أن تتعرَّف على عقل الكاتب إلَّا إذا حلَّلتَ مادَّتَه في ضوء المعرفة الواعية بمصادره التي كوَّنتْ بناءه العلمي، وكيف كانت المادةُ العلميةُ التي انتخبها من هذه المصادر تتشكَّل عنده وتَنْبَسِط وتتجلَّى وتُضيء؛ بحيويته وبسخائه وموهبته، وكيف كانت تكون كالماء السَّالك في طيَّات الأرض الكريمة، يَلبَثُ فيها زمنًا ثم ينفجر ويفيض ويُقدِّم لنا فكرًا آخرَ فيه مذاقُ هذا الإرث الذي بناه، وفيه مَعدِنُه، ومنه جوهرُه، ولكنَّه شيء آخر»[1].

لذا كان لزامًا، قبل النَّظر في معاني «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر الجُرجاني، تَقصِّي كلام أهل العلم السَّابقين له في هذا الباب، وقد تتبَّعتُ كُتبَهم فوجدتُ علماء النَّحو أكثرَهم حديثًا عن «إنَّ»، ومِن بين علماء النَّحو كان سيبويه (١٨٠هـ) سابقَهم وأكثرَهم تفصيلاً لمواقعها ومعانِيها، وقد تَقَفَّوْا هُمْ أثرَه فلم يُراوِحوا ما قاله إلا قليلاً، ومنهم: المُبرِّد (٢٨٥هـ) في «المُقتضَب»، وابنُ السَّرَّاج (٣١٦هـ) في «الأصول في النحو»، وأبو القاسم الزجَّاجِي (٣٤٠هـ) في «حروف المعاني»، والسِّيرافيُّ (٣٦٨هـ) في شرحه كتاب سيبويه، وأبو عليٍّ الفارسيُّ (٣٧٧هـ) في «التَّعليقة على كتاب سيبويه»، وابنُ جنِّي (٣٨٢هـ) في

(١) مدخل إلى كتابَيْ عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٠ – ٢٣.

«الخصائص»، الذي ذكر لـ«إنَّ» موقعًا واحدًا في باب «شجاعة العربيَّة»، وهو حَذْفُ خبرها، ونقله عبدُ القاهر عن سيبويه، غيرَ أنَّ لابن جنِّي زيادةً يسيرةً نوردها في موضِعها، والرُّمَّانيُّ (٣٨٤هـ) في «رسالة مَنازِل الحروف» و«معاني الحروف».

أمَّا كُتب البلاغة قبل عبد القاهر، أو تلك التي فيها شَوْبٌ من البلاغة[١]، فلم تُشْغَل بما شُغِلَتْ به كُتبُ النحو، ومن ثمَّ لم نَجِدْ فيها كلامًا عن «إنَّ» إلا ما أورده أبو عُبيدةَ مَعْمَرُ بن المُثنَّى (٢١٠هـ) في ثلاثة مواضع من كتابه «مجاز القرآن».

وفيما يلي مزيدُ بيانٍ لما جاء في كُتب العلماء قبل عبد القاهر عن مواقع «إنَّ» ومعانِيها:

• "الكتاب" لسيبويه (١٨٠هـ):

عقد سيبويه بابًا لـ«إنَّ» و«أنَّ» معًا، وفرَّع عنه مسائل خصَّصها لـ«إنَّ»، لكنَّه كثيرًا ما كان يتحدَّث عن «إنَّ» في بقيَّةِ أبواب الكتاب لِيستدلَّ بها على صِحَّة قاعدة، أو لِيقِيسَ عليها غيرَها من الحروف. وقد جاءت مواقعُ «إنَّ» في أبواب «الكتاب» على النحو الآتي:

بابُ مَجارِي أواخِرِ الكَلِمِ من العربيَّة: تحدَّث فيه سيبويه عن أنَّ الأفعالَ المُضارِعةَ إنَّما ضَارعَتْ أسماءَ الفاعِلين لأنه يَصلُحُ دخولُ اللَّام عليها كما يَصلُحُ دخولُها على الأسماء؛ فيكونُ قولُنا: «إنَّ عبدَ الله لَيَفْعَلُ» موافقًا لقولنا: «إنَّ عبدَ الله لفَاعِلٌ»، ثم أراد أن يُبيِّن أنها وإنْ ضارعت الأسماء فإنَّها ليستْ بأسماء[٢] فدلَّل على ذلك بفساد دخولِ «إنَّ» عليها؛ قال:

---

(١) هذه الكتبُ مُرتَّبةً تاريخيًّا هي: البيان والتَّبيين للجاحظ، الكامل للمُبرِّد، البديع لابن المعتز، المُوازَنة للآمدي، النُّكَت في إعجاز القرآن للرُّمَّاني، بيان إعجاز القرآن للخطَّابي، الوساطة للقاضي الجُرجاني، كتاب الصِّناعتين لأبي هلالٍ العسكري، إعجاز القرآن للباقلاني، العُمدة لابن رشيقٍ القيرواني، سِرُّ الفصاحة لابن سِنان الخفاجي.

(٢) يُذكِّر صَنِيعُ سيبويه هنا؛ في بيانِ أنَّ الأفعالَ المُضارِعةَ وإنْ وافقتْ أسماءَ الفاعِلين لا تكونُ أسماءً = يُذكِّر صَنيعُه صَنِيعَ الإمام عبد القاهر في مُفتتح حديثِه عن «إنَّما»؛ إذ نقل عن أبي عليٍّ الفارسيِّ قولَ ناسٍ من النَّحْويين إنَّها بمعنى «ما» و«إلَّا»، ثم عقَّب بأنَّهم لم يَعْنُوا بذلك أنَّ المعنى في «إنَّما» هو المعنى في «ما» و«إلَّا» بعَيْنِه، وأنَّ سَبيلَهما سبيلُ اللَّفظَيْن يُوضعانِ لمعنًى واحد، مُبيِّنًا أنه فرقٌ بين أن ←←←

«ويُبيّن لك أنَّها [الأفعالَ المُضارعةَ] ليستْ بأسماء أنَّك لو وضعتَها مواضِعَ الأسماء لم يَجُزْ ذلك، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: (إنَّ يَضْرِبَ يأتينا)، وأشباهَ هذا، لم يكن كلامًا»(١).

بابُ ما أُجْرِيَ مَجْرَى «ليس» في بعض المواضِع بلُغةِ أهل الحجاز ثم يَصِيرُ إلى أَصلِه: في معرِض حديثه عن أن «ما» الحجازية لا تعمل عمل «ليس» إذا تقدَّم خبرُها على اسمها، وإنْ كانت مُشبَّهةً بـ«ليس»، استدلَّ سيبويه بأنه لا يجوز في «إنَّ» أن يتقدَّم خبرُها على اسمها، وإنْ كانت مُشبَّهةً بالفعل؛ قال: «فإذا قلتَ: (ما منطلقٌ عبدُ الله) أو (ما مُسِيءٌ مَن أَعْتَبَ) رَفَعْتَ، ولا يجوز أن يكون مُقدَّمًا مِثْلَه مؤخَّرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: (إنَّ أخوك عبدَ الله) على حد قولك: (إنَّ عبدَ الله أخوك)؛ لأنَّها ليستْ بفِعْل، وإنَّما جُعِلَتْ بمنزلته، فكما لم تتصرَّف (إنَّ) كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قُوَّتَه فكذلك (ما)»(٢).

بابٌ يُحمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مرةً ويُحمَلُ مرةً أخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل: أكَّد فيه سيبويه أن «إنَّ» ليس بفِعلٍ وإنَّما هو مُشبَّهٌ بالفعل؛ لأنه لا يُضمَرُ في «إنَّ» فاعلٌ ولا يؤخَّر فيه الاسم، ودلَّل على ذلك بأنَّ نَصْبَ «زيد» في: «إنَّ زيدًا فيها» خلافُ نَصْبِه في: «ضربتُ زيدًا»؛ لأنك تقول: «ضربتُ زيدًا وعَمْرًا أدخلتُه» فتنصب «عَمْرو»، وتقول: «إنَّ زيدًا فيها وعمروٌ أدخلتُه» فترفع «عمرو»؛ وذلك لأن «إنَّ» ليس بفعل فيُضْمِرَ قبل «عمرو» فعلاً(٣).

بابُ الأَفعالِ التي تُستعمَلُ وتُلْغَى: استعان سيبويه بـ«إنَّ» لإثبات أن الفعل «قُلْتُ» يقع في كلام العرب على أن يُحكى به، وأن الذي يُحكَى بعده هو ما كان كلامًا، أي: ما كان جملة قد عمل بعضُها في بعض، لا ما كان قولاً، أي: لا ما كان مصدرًا للفعل (قال)؛ لأنه يعمل في مصدره؛ فيُقال: «قال زيد قولاً حسنًا»، واستدلَّ لذلك بأنه يؤتى في عقب الفعل «قلت»

←←←

يكونَ في الشَّيءِ معنى الشَّيءِ وبين أن يكون الشَّيءُ الشَّيءَ على الإطلاق، ثم أخذ يَسُوقُ من الأدلَّة ما يؤكِّد صوابَ مسلكِه . يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣٢٨ – ٣٢٩ وما بعدها.

(١) الكتاب ١/ ١٤.

(٢) السابق ١/ ٥٩، ويُنظر تفصيل المسألة في: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٣/ ٢٤.

(٣) يُنظر: الكتاب ١/ ٩٥، ويُنظر تفصيل المسألة في: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٣/ ١٤٣.

بـ«إنَّ» المبتدأة؛ فلا يعمل الفعل فيها، ولو عمل لجيء بـ«أنَّ»؛ قال سيبويه: «واعلمْ أن (قُلْتُ) إنَّما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحْكَى بها، وإنَّما تَحْكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً، نحو: (قلتُ: زيدٌ منطلقٌ)؛ لأنه يَحْسُنُ أن تقولَ: (زيدٌ منطلقٌ)، ولا تدخل (قلتُ)، وما لم يكن هكذا أُسْقِطَ (القَوْلُ) عنه، وتقول: (قال زيدٌ إنَّ عَمْرًا خيرُ النَّاس)، وتصديق ذلك قوله جلَّ ثناؤه: «وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ» [آل عمران: ٤٢]، ولولا ذلك لقال: (أنَّ الله)»[١].

بابُ ما يكون فيه المَصْدرُ حِينًا إذا سَعَةِ الكلام والاختصار: ذكرَ سيبويه أنَّ «ذاتَ مرة» لا يُستعمَل إلا ظرفًا؛ فهو لا يكون إلَّا منصوبًا، ودلَّل على ذلك بعدم دخول «إنَّ» عليه؛ قال: «ومِثْلُ ذلك: (سِيرَ عليه ذاتَ مرَّة)، نَصْبٌ، لا يجوز إلَّا هذا، ألا ترى أنك لا تقول: (إنَّ ذاتَ مرَّةٍ كان مَوْعِدَهم)، ولا تقول: (إنَّما لك ذاتُ مرة) كما تقول: (إنَّما لك يومٌ)»[٢].

بابُ ما يَنْتَصِبُ فيه الخَبرُ لأنه خبرٌ لمَعروفٍ يَرتفِعُ على الابتداء؛ قدَّمتَه أو أَخَّرتَه: هذا أيضًا من المواقع التي يُستدلُّ فيها بـ«إنَّ» على غيرها؛ فقد ذهب سيبويه إلى أن الاسم يرتفع بالابتداء تأخَّر الظَّرفُ أو تقدَّم، وكان من حُجَّته في ذلك أنه إذا أُدخِلتْ (إنَّ) انتصب الاسم وإن كان قبله ظرفٌ؛ قال سيبويه: «ويدلُّك على هذا أنك تقول: (إنَّ فيها زيدًا) فيَصيرُ بمنزلة قولك: (إنَّ زيدًا فيها)؛ لأنَّ (فيها) لمَّا صارت مستقرًّا لـ(زيد) يَستغنِي به السُّكوتُ وقع موقعَ السَّماء»[٣].

بابُ الحروف الخمسة التي تَعْمَلُ فيما بعدها كعَمَلِ الفعل فيما بعده: أراد سيبويه بالحروف الخمسة: «إنَّ، أنَّ، لكنَّ، ليتَ، لعلَّ، كأنَّ»، وقد عدَّ «إنَّ» و«أنَّ» حرفًا واحدًا، وقال إن هذه الحروف تَنزِل منزلةَ الفعل لكنها لا تَصَرَّفُ تَصرُّفَ الأفعال، وساق أمثلة وشواهد على عمل «إنَّ» فيما بعدها، وصُوَرِ هذا العمل[٤].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٢، ويُنظر أيضًا: ٣/ ١٤٢.

(٢) السابق ١/ ٢٢٥.

(٣) السابق ٢/ ٨٨، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٦/ ١٧٥.

(٤) يُنظر: الكتاب ٢/ ١٣١ وما بعدها.

بابُ ما يَحْسُنُ عليه السُّكوتُ في هذه الأَحْرُفِ الخمسة: قال سيبويه إن في الحروف الخمسة التي تَعْمَلُ فيما بعدها كعَمَلِ الفعل فيما بعده – ومنها «إنَّ» – ما يَحْسُن عليه السُّكوتُ لإضمارك ما يكون مستقرًّا لها وموضعًا لو أظهرتَه، أي إنها تُغْنِي عن الخَبَر(١).

وقد تعرَّض الإمام عبدُ القاهر لهذا المعنى، ونقل كلام سيبويه فيه، وعلَّق عليه تعليقةً، وسيأتي تفصيلُ ذلك عند الكلام على معاني «إنَّ» عند عبد القاهر.

بابُ ما يَحْسُنُ عليه السُّكوتُ في هذه الأَحْرُفِ الخمسة: بعد أن بيَّن سيبويه أن «إنَّ» يُستغنَى معها عن الخبر، تعرَّض لمسألة دخول «إنَّ» على اسمين؛ أحدُهما نكرةٌ والآخرُ معرفة، وتكلَّم في أيِّهما أحقُّ بأن يكون اسمًا لها؛ قال: «وتقول: (إنَّ قريبًا منك زيدًا)، إذا جعلتَ (قريبًا منك) مَوضِعَه. وإذا جَعلتَ الأوَّلَ هو الآخِرَ قلتَ: (إنَّ قريبًا منك زيدٌ). وتقول: (إنَّ قريبًا منك زيدٌ)، والوَجْهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: (إنَّ زيدًا قريبٌ منك أو بعيدٌ منك)؛ لأنه اجتمع مَعرفةٌ ونكرةٌ»، ثم انتقل إلى بيان الحكم لو كان الاسمان بعد «إنَّ» نكرتين، واستحسن ذلك، مستشهدًا ببيت امرئ القيس:

وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وشرح السِّيرافيُّ مراد سيبويه، وعلَّل تحسينَه بيت امرئ القيس؛ فقال: «ذَكرَ في الفصل الذي قبل البيت أنَّ النَّكرةَ اسمُ (إنَّ) والمعرفةَ الخبرُ، وذلك قولُك: (إنَّ بعيدًا منك زيدٌ)، واستَضْعَفَه لأنَّ الأصلَ في هذا الباب وفيما أشْبَهَه أنْ تُجْعَلَ المعرفةُ اسمَ (إنَّ) والخبرُ النَّكرةُ، وأَنْشدَ بيت امرئ القيس، وذَكَر (شِفَاءً) فيه غيرَ مُضافٍ إلى المتكلِّم، وهو نكرة، وأخبر عنه بنكرة، وهو قولُه: (عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ)، وقال: (هذا الأحسن)؛ يريد أنَّ الذي في البيتِ أحسنُ من المسألة المذكورة قبلَ البيت؛ لأن الاسمَيْن اللذَيْن بعد (إنَّ) في البيت نكرتان، والنَّكرتان متشابهتان في جعل أحدِهما الاسمَ والآخرِ الخبرَ»(٢).

وقد تعرَّض الإمام عبدُ القاهر لمسألة دخول «إنَّ» على النَّكرة، لكنَّ حديثَه عنها جاء مغايرًا لحديث سيبويه؛ لاختلاف مَنْزَعِهما في تحريرها، وسيأتي تفصيلُ ذلك عند الكلام

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ١٤١.

(٢) يُنظر: السابق ٢/ ١٤٢ – ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٢.

على معاني «إنَّ» عند عبد القاهر.

بابُ ما لا يَعْمَلُ في المعروفِ إلَّا مُضمَرًا: بيَّن سيبويه أنه قد جرى في كلام العرب البدءُ بالإضمار على شريطة التفسير، وهو ما اصطلح على تسميته «ضَمير الشَّأن» أو «ضَمير الأمر»؛ قال: «هذا بابُ ما لا يَعمَلُ في المَعروفِ إلا مُضمَرًا؛ وذلك لأنهم بدأوا بالإضمار لأنهم شَرَطُوا التفسيرَ وذلك نَوَوْا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جَرَتْ (إنَّ) بمنزلة الفعل الذي تقدَّم مفعولُه قبل الفاعل، فلَزِمَ هذا هذه الطريقةَ في كلامهم، كما لَزِمَتْ (إنَّ) هذه الطريقةَ في كلامهم... ومما يُضْمَرُ لأنه يُفسِّره ما بعدَه ولا يَكون في مَوضِعِه مُظْهَرٌ قولُ العرب: (إنَّه كِرامٌ قومُك)، و(إنَّه ذَاهِبةٌ أَمَتُك)؛ فالهَاءُ إضمارُ الحديث الذي ذَكَرْتَ بعد الهَاء، كأنَّه في التقدير – وإنْ كان لا يُتكلَّم به – قال: (إنَّ الأمرَ ذَاهِبةٌ أَمَتُك وفَاعِلةٌ فُلانة)، فصار هذا الكلامُ كلُّه خبرًا للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خَبرِه»[(١)]. وقد تعرَّض الإمامُ عبدُ القاهر لهذا المعنى من معاني «إنَّ»، ومع أنه ذكر مسألة الإضمار على شريطة التفسير فإنه لم ينقل شيئًا من كلام سيبويه، وإنما الذي نقله هو وجهٌ رآه أبو الحسن الأخفش في عَوْدِ الضمير في قول الله تعالى: «فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ» [الحج: ٤٦]، على أن لـ«عبد القاهر» منزعًا آخر في بحث هذه المسألة، وهو بيانُ ما تُحْدِثه «إنَّ» في ضمير الشَّأن حين تتَّصِلُ به وحين تُفارِقُه، وسيأتي تفصيلُ ذلك عند الكلام على معاني «إنَّ» عند عبد القاهر.

بابُ «إنَّ» و«أنَّ»: كرَّر فيه سيبويه ما ذكره قبلُ في «باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى (ليس) في بعض المواضِع بلُغةِ أهل الحجاز ثم يَصِيرُ إلى أصلِه» و«باب يُحمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مرةً ويُحمَلُ مرةً أخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل»؛ من أن «إنَّ» بمنزلة الفعل، وزاد هنا أن الفعل لا يَعْمَلُ في «إنَّ» ما يَعْمَلُه في «أنَّ»، وأن «إنَّ» لا تكون إلا مُبتدأَة؛ قال: «وأمَّا (إنَّ) فإنَّما هي بمنزلة الفعل، لا يَعْمَلُ فيها ما يعمل في (أنَّ)، كما لا يَعْمَلُ في الفعل ما يَعْمَلُ في الأسماء، ولا تكون (إنَّ) إلا مُبتدأَة، وذلك قولُك: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وإنَّك ذَاهِبٌ»[(٢)].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٦.

(٢) السابق ٣/ ١٢٠.

بابُ «إنَّ» و«أنَّ»: في هذا الموضع من الباب قال سيبويه إنه ليس يَحْسُنُ أنْ تَلِيَ «إنَّ» «أنَّ» ولا «أنَّ» «إنَّ»؛ فلا تقول: «إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب»، ولا تقول: «قد عَرَفْتُ أنَّ إنَّك منطلقٌ في الكتاب». وعلَّل السِّيرافيُّ ذلك بقوله: «ولا يَحْسُنُ لـ(أنَّ) أنْ تَلِيَ (إنَّ) ولا (أنَّ)؛ لأنهما جميعًا للتأكيد، ويجريان مجرًى واحدًا، فكَرِهُوا الجَمْعَ بينهما كما كَرِهُوا الجَمْعَ بين اللام و(إنَّ)، فإنْ فَصَلْتَ بينهما أو عَطَفْتَ حَسُنَ»(١).

بابٌ من أبواب «أنَّ» تكون «أنَّ» فيه مبنيةً على ما قبلها: قال سيبويه إنَّ «أنَّ» تقع في الكلام موقعًا تكون فيه مبنيةً على شيء قبلها، ومَثَّل لذلك بأن يُقال: «أحقًّا أنَّك ذاهبٌ؟»، و«آلحقَّ أنَّك ذاهبٌ؟»، و«حقًّا أنَّك ذاهبٌ» و«الحقَّ أنَّك ذاهبٌ»، ثم سأل الخليلَ عن الذي منع العرب عن استعمال «إنَّ» في هذا الموقع؛ فقال: «وسألتُ الخليلَ فقلتُ: ما مَنَعَهم أن يقولوا: (أحقًّا إنَّك ذاهبٌ)، على القلب، كأنَّك قلت: (إنَّك ذاهبٌ حقًّا)، و(إنَّك ذاهبٌ الحقَّ)، و(أإنَّك منطلقٌ حقًّا؟)؟، فقال: ليس هذا من مواضع (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) لا يُبتدأ بها في كلِّ موضع، ولو جاز هذا لجاز (يومَ الجمعة إنَّك ذاهبٌ)، تريد: (إنَّك ذاهبٌ يومَ الجمعة)، ولقلت أيضًا: (لا محالةَ إنَّك ذاهبٌ)، تريد: (إنَّك لا محالةَ ذاهبٌ)، فلمَّا لم يَجُز ذلك حملوه على: (أَفِي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ)، وعلى: (أَفِي أكبرِ ظنِّك أنَّك ذاهبٌ)، وصارت (أنَّ) مبنيةً عليه، كما يُبنى الرحيلُ على (غدٍ) إذا قلت: غدًا الرحيل».

وجوَّز الخليلُ أن يؤتى بـ«إنَّ» بعد «حقًّا» إذا تقدَّمتها «أمَّا»، وقال إن هذا جيِّد؛ قال سيبويه: «وسألتُه – الخليل – عن قولِهم: (أمَّا حقًّا فإنَّك ذاهبٌ)، فقال: هذا جيِّد، وهذا الموضع من مواضع (إنَّ)، ألا ترى أنك تقول: (أمَّا يومَ الجمعة فإنَّك ذاهبٌ)، و«أمَّا فيها فإنَّك داخِلٌ)، فإنما جاز هذا في (أمَّا) لأن فيها معنى: (يومَ الجُمعة مهما يكن من شيء فإنَّك ذاهبٌ)»(٢).

بابٌ آخرُ مِن أبواب «إنَّ»: وهو مَوضِعٌ مِن مواضع ابتداء «إنَّ»، ويكون بعد «حتَّى» التي بمعنى الواو، والتي يكون ما بعدها جملة، ولا تتحقق الجملة إلا مع «إنَّ»، ولا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ١١/ ١٨.

(٢) الكتاب ٣/ ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

يجوز الإتيان هنا بـ«أنَّ» لأنها وما بعدها بمعنى المصدر [١].

بابٌ آخرُ مِن أبواب «إنَّ»: وفيه موقعٌ آخرُ من مواقع «إنَّ»، وهو مجيئها في صدر جملة الحال الواقعة بعد (إلَّا)، ومثَّل له سيبويه بالقول: «ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلَّا إنَّه مُكرِمٌ لي»، وبقول الله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» [الفرقان: ٢٠][٢].

بابٌ آخرُ مِن أبواب «إنَّ»: من مواقع ابتداء «إنَّ» مجيئها بعد الفعل «أشهد» المُنزَّل منزلةَ القَسَم، في مثل قولك: «أَشهدُ إنَّه لمنطلقٌ»، مع عدم عمله في «إنَّ»، وصارت «إنَّ» مبتدأة حين ذُكِرت اللامُ، ومِثْلُ ذلك قول الله تعالى: «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» [المنافقون: ١]، وقوله تعالى: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ» [النور: ٦][٣].

• "مجاز القرآن" لأبي عُبيدة مَعْمَر بن المُثنَّى (٢١٠هـ):

لم يكن حديثُ أبي عُبيدة عن «إنَّ» حديثًا تقعيديًّا، وإنما عَرَض لمعانيها في سياق تَبْيِينِه ما بدا أنه مُشكِلٌ في الكتاب العزيز، وقد وقفتُ له من ذلك على ثلاثة مواضع في كتابه «مجاز القرآن»، بيانُها فيما يلي:

الموضعُ الأوَّلُ: قولُ الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى» [المائدة: ٦٩]: وفيه عُنِيَ أبو عُبيدة بتوجيه رَفْع: «الصَّابئون» مع وقوعه في حيِّز اسم «إنَّ» الذي حكمُه النَّصْب، فعَلَّلَه بأن بناء الآية الكريمة جارٍ على سَنَنِ العرب؛ إذ إنهم يُخرِجون المُشْرَكَ في المنصوب الذي قبلَه من النَّصب إلى الرَّفع، على ضميرِ فعلٍ يَرفعُه أو استئناف، ولا يُعمِلون النَّصبَ فيه، مستشهدًا بقول ضَابِئ البُرْجُمِي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

(١) يُنظر: الكتاب ٣/ ١٤٣ وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ١١/ ٥٩.

(٢) الكتاب ٣/ ١٤٥.

(٣) السابق ٣/ ١٤٦ – ١٤٧.

وأثبتَ لـ«إنَّ» معنى الابتداء، وعملَها النَّصبَ في الذي يليها، وعملَها الرَّفْعَ في الذي بعد الذي يليها[1].

الموضعُ الثاني: قولُ الله تعالى: «إنَّ هَذانِ لَسَاحِرَانِ» على من قرأ «إنَّ» بتشديد النُّون: وفيه سرد أبو عبيدة أقوال أهل العلم في توجيه هذه القراءة، ومنها ما نقله عن بشر بن هلال من أن «إنَّ» بمعنى الابتداء والإيجاب، وأنها في هذه القراءة بمعنى: «نَعَمْ»، وعليه يكون مجازُ «إنَّ هذانِ لساحران» مجازَ كلامَيْن؛ مَخْرَجُه: «إنَّهْ»، أي: «نَعَمْ»، ثم قيل: «هذان ساحران»[2].

الموضعُ الثالث: قولُ الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصارى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ» [الحج: ١٧]: وفيه جعل أبو عُبيدة «إنَّ» الثانية حرفًا زائدًا، وذكر أن مجاز الآية هو: «الله يفصل بينهم»[3].

وقد أورد عبد القاهر هذه الآية في سياقٍ آخر؛ هو نفي إمكان مجيء الفاء مكانَ «إنَّ» الثانية إذا هي أُسقِطَتْ من الكلام، لكنه لم يَقُلْ بزيادتها، بل جعلها عُمدةً؛ لأنها وما بعدها خبرُ «إنَّ» الأولى[4].

"المقتضَب" لأبي العبَّاس المبرِّد (٢٨٥هـ):

لم يَزِدْ أبو العبَّاس المبرِّد فيما ذكره من معاني «إنَّ» على ما قاله سيبويه، بل يمكن القولُ إنه تَابَعَ صاحبَ «الكتاب» في كلِّ ما ذَكَر؛ فتابَعَه في أنه لا يَحْسُنُ أن تَلِيَ «إنَّ» «أنَّ» ولا «أنَّ» «إنَّ»، وفي أنَّ «إنَّ» المكسورة لها في الكلام ثلاثةُ مواضع، كلُّها تَرجِعُ إلى موضعٍ واحدٍ وهو الابتداء، لأنه مَوضِعٌ لا يَخْلُص للاسم دون الفعل، والمواضِعُ الثلاثةُ هي: حقُّ الصَّدارة، ودخولُ اللَّام في خبرها، ووقوعُها بعد القول، كما تابَعَه في مجيء «إنَّ» المكسورة بعد «حتَّى» و«ظنَّ» إذا أُرِيدَ الابتداءُ وعدمِ صلاحية مجيء «أنَّ»

---

(١) ينظر: مجاز القرآن ١/ ١٧٢.

(٢) ينظر: السابق ٢/ ٢٢ – ٢٣.

(٣) ينظر: السابق ٢/ ٤٧.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز، ص ٣٢٢ – ٣٢٣.

بدلاً منها[١].

• الأصول في النّحو" لابن السرّاج (٣١٦هـ):

خصَّص ابن السرَّاج بابًا سمَّاه «باب كَسْر ألف (إنَّ) وفتحها»، تَابَع فيه سيبويه فيما ذكره من معاني «إنَّ» واستعمالاتها، ومن ذلك كونُها للابتداء، ودخولُ اللام في خبرها إلا إذا كانت محمولةً على ما قبلها، ووقوعُها بعد القَسَم، وبعد القَوْل حكايةً، وهو – في جُلِّ ذلك – ينقل نصوصًا مُطوَّلةً من كلام سيبويه[٢].

• حروف المعاني" لأبي القاسم الزجّاجي (٣٤٠هـ):

قال الزجَّاجيُّ إنَّ «إنَّ» لها وجهان؛ أوَّلُهما أن تكون بمعنى «نعم»، وهي حينئذٍ لا تَعمَلُ شيئًا؛ فتقول: «إنَّ عبدُ الله قائمٌ»؛ تريد: «عبدُ الله قائمٌ»، و«إنَّ قائمٌ عبدُ الله»ع على ذلك التقدير. أمَّا الوجه الآخر فهو أن تفيد معنى التأكيد، وعملُها حينئذٍ نَصْبُ الاسم ورَفعُ الخبر[٣].

• شرح أبيات سيبويه" و• شرح كتاب سيبويه" للسِّيرافي (٣٦٨هـ):

تابع السِّيرافيُّ صاحِبَ «الكتاب» فيما ذكره من مواقع «إنَّ» ومعانيها، وانحصرت زياداتُه في شَرح مُراداتِ سيبويه وتعليل أحكامه، على نحو ما بيَّنا قبلُ في كلام سيبويه عمَّا يَحْسُنُ عليه السُّكوتُ في الأحرُفِ الخمسة، ومنها «إنَّ»، وكلامه عن أنه ليس يَحْسُنُ أنْ تَلِيَ «إنَّ» «أنَّ» ولا «أنَّ» «إنَّ»، وكذلك حديثُه عن مجيء «إنَّ» في صدر جملة الحال الواقعة بعد «إلَّا».. إلى غير ذلك من المسائل.

• التّعليقة على كتاب سيبويه" لأبي عليٍّ الفارسي (٣٧٧هـ):

تعهَّد أبو عليٍّ الفارسيُّ كلامَ سيبويه عن مواقع «إنَّ» ومعانيها بالشَّرح والتفصيل، ومن ذلك – واتَّفق فيه مع السِّيرافي – سَوْقُه الدليلَ على كراهة دخول «إنَّ» على «أنَّ»؛ قال: «والدليلُ على أن (إنَّ) إنما كُرِه دخولُها على (أنَّ) لِما ذكرنا من أجْل أن مَعنَيَيْهما واحد؛ فلا

---

(١) ينظر: المقتضَب ٢/ ٣٤٢ – ٣٤٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٦٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: حروف المعاني، ص ٣٠.

يجوز أن يجتمعا، كما لا يجتمع المعنيان معًا؛ نحو الاستفهام والتأنيث»[1].

• "الخصائص" لابن جنِّي (٣٨٢هـ):

تحدَّث ابن جنِّي عن «إنَّ» في باب «شجاعة العربيَّة»، الذي قال إن معظمَه يكون في: الحذف، والزِّيادة، والتقديم، والتأخير، والحَمْل على المعنى، والتحريف.

وفيما يخصُّ الحذفَ تطرَّق ابن جنِّي إلى حذف خبر «إنَّ» مع النَّكرة، مستشهدًا بقول الأعشى:

إِنَّ مَحَـــــــلًّا وَإِنَّ مُـــــــــرْتَحَلَا وَإِنَّ فِـــي السَّـــفْرِ إِذْ مَضَـــوْا مَهَـــلَا

والتقدير: «إنَّ لنا محلًّا، وإنَّ لنا مُرتحَلًا»، ونقل تجويز البصريين حذفَ خبر «إنَّ» مع المعرفة؛ قال: «وأصحابُنا يُجيزون حذفَ خبر (إنَّ) مع المعرفة، ويَحكُون عنهم أنهم إذا قِيلَ لهم: (إنَّ الناسَ أَلْبٌ عليكم؛ فمن لكم؟)، قالوا: (إنَّ زيدًا وإنَّ عَمْرًا)، أي: (إنَّ لنا زيدًا وإنَّ لنا عَمْرًا)، والكوفيون يَأْبَوْنَ حذفَ خبرها إلا مع النَّكرة»[2].

وما ذكره ابنُ جنِّي بشواهده – سواءٌ كان حذفُ خبر «إنَّ» مع النكرة أو مع المعرفة – قاله سيبويه في باب «ما يَحسُنُ عليه السُّكوتُ في هذه الأحرف الخمسة»، ونقله عنه الإمام عبد القاهر في «الدَّلائل»[3].

• "معاني الحروف" و"منازل الحروف" للرمَّاني (٣٨٤هـ):

ذكر الرُّمَّانيُّ لـ«إنَّ» – في «معاني الحروف» – أربعة مواضع، هي: «الابتداء، ووقوعُها بعد القَوْل، وبعد أفعال الشَّكِّ والعِلْم إذا كانت اللامُ في الخبر، ووقوعُها بعد القَسَم»، وقال إن عِلَّةَ عملِها شِبْهُها الفعلَ في: «اتِّصال الضمير بها، وفي إفادتها التوكيدَ والتَّحقيق، وطلبِها اسمَيْن كما يَطلبُهما الفعلُ المتعدِّي، وفَتْحِ أواخرِها كأواخر الفعل الماضي».

ووافقَ الرُّمَّانيُّ أبا عُبيدة مَعْمَر بنَ المُثنَّى وأبا القاسم الزَّجَّاجِيِّ في مجيء «إنَّ»

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٢٥٢.

(٢) الخصائص ٢/٣٧٣ – ٣٧٤.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢/ ١٤١، ودلائل الإعجاز، ص ٣٢١.

بمعنى «أجل»، واستشهد بقول عُبَيد الله بن قَيْس الرُّقَيَّات:

وَيَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلَا كَ وَقَـــدْ كَبَـــرْتَ فَقُلْـــتُ إِنَّـــهْ[1]

وفي رسالة «منازل الحروف» تحدَّث الرُّمَّانيُّ عن «إنَّ» تحت عنوان: «الفرق بين (إنَّ) و(أنَّ)»، وأوردَ لها ثلاثة مواضع ذكرها كذلك في «معاني الحروف»، هي: «الابتداء، والحكاية بعد القَوْل، ودخولُ اللام في خبرها»[2].

تعقيب: ممَّا سبق يتبيَّن أنَّ أهلَ العلم قبل عبد القاهر تحدَّثوا عن «إنَّ» من حيث: ماهِيَّتُها، عَملُها، الاستدلالُ بها على غيرها، مواقعُها، مَعانِيها.

أمَّا الماهيَّة فمن حيث كونُها ليست فِعْلًا.

وأمَّا العمل فنَصْبُها المبتدأَ ورفعُها الخبر، ونَصبُ الاسم معها تقدَّم الظرفُ أو تأخَّر، وحُكمُها إذا دخلتْ على اسمين أحدُهما نكرة والآخرُ معرفة.

وأمَّا الاستدلال بها على غيرها فمنه: الاستدلال بها على بيان أن الأفعال المضارعة وإن وافقتْ أسماء الفاعِلين ليست أسماءً، والاستدلالُ بها على أن «ما» الحجازية لا تعمل عمل «ليس» إذا تقدَّم خبرُها على اسمها وإن كانت مُشبَّهةً بـ«ليس»، والاستدلالُ بها على أن الفعل «قُلْتُ» يقع في كلام العرب على أن يُحكى به وأن الذي يُحكى بعده هو ما كان كلامًا لا ما كان قولًا، والاستدلالُ بها على أن «ذاتَ مرَّةٍ» لا يُستعمل إلا ظرفًا.

وأمَّا مواقعُها فأن يُبتدأَ بها الكلامُ المَحْكِيُّ، واتِّصالُ ضمير الشأن بها، وأنه لا يَحْسُن أنْ تَلِيَ «أنَّ» ولا أنْ تَلِيَها «أنَّ»، وألا تأتي في كلام تكون فيه مبنيةً على ما قبلها، ومجيئها في صدر جملة الحال الواقع بعد «إلَّا»، ووقوعُها بعد القَوْل والقَسَم وبعد أفعال الشَّكِّ والعِلْم.

وأمَّا معانيها فهي: إغناؤها عن الخبر، والابتداء، والتوكيد، وتفسيرُها بـ«أجَلْ» أو «نعم».

---

(١) يُنظر: معاني الحروف، ص ١٠٩ – ١١٠.

(٢) يُنظر: منازل الحروف، ص ٧٤.

المبحث الثاني: معاني "إنَّ" عند الإمام عبد القاهر

موقعُ "إنَّ" من أبواب "دلائل الإعجاز":

قضيةُ كتاب «دلائل الإعجاز» – كما نصَّ عليها الإمام عبد القاهر – هي البحثُ عن الشيء الذي تَجدَّد بالقرآن مِن عظيم المَزِيَّة، وباهرِ الفضل، والعجيبِ من الرَّصف؛ حتى أعجزَ الخَلْقَ قاطبةً، وحتى قَهَرَ مِن البُلغاء والفُصحاء القُوى والقُدَر، وقيَّد الخواطرَ والفِكَر.. إلخ[1]، وقد رَجَعَ الشيخُ المَزِيَّة التي بها فَضَلَ كلامُ الله كلَّ كلامٍ إلى النَّظم الذي هو من حيّز المعاني المتولِّدة من التركيب والتأليف لا من حيّز الألفاظ المفردة.

وبعد أن حدَّد الشيخُ جِنسَ المَزِيَّة أخلص أبوابَ الكتاب لتفصيل أمرها وبيان الجهات التي منها تَعْرِض؛ قال: «قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المَزِيَّة، وأنها من حيّز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست حيث تَسمَعُ بأُذُنِك، بل حيث تَنظُرُ بقلبِك، وتَستعِينُ بفِكرِك، وتُعْمِلُ رَوِيَّتَك، وتُراجِعُ عقلَك، وتَستَنْجِدُ في الجملة فَهْمَك، وبلغَ القولُ في ذلك أقصاه، وانتهى إلى مداه، وينبغي أن نأخذَ الآن في تفصيل أمرِ المَزِيَّة، وبيان الجهات التي منها تَعْرِض»[2].

والمهم هنا – لبيان موقع «إنَّ» من هذه الأبواب جميعًا – أن الإمام عبد القاهر أورد بين بابَي «الفصل والوصل» و«القَصْر» أحدَ عشرَ فصلًا عَنْوَن لها بقوله: «هذه فُصولٌ شتَّى في أمر (اللفظ) و(النَّظْم) فيها فَضلُ شَحذٍ للبصيرة وزيادةُ كشفٍ عمَّا فيها من السَّريرة»[3]، وخصَّص الفصل الحاديَ عشرَ للكلام على «إنَّ».

والفصول العشرة السابقة لـ«إنَّ» هي: «تخطئة مَن وَهِمَ أن إثبات الفَضْل والمزِيَّة للعرب في حُسن النظم والتأليف راجعٌ إلى علمهم باللُّغة – فَضْلُ الكلام على الكلام لا يكون إلا بالمعنى الناتج عن التأليف والتركيب – معارضةُ الكلام تكون مِن جهةٍ ترجع إلى معانيه المعقولة دون ألفاظه المسموعة – المعنى ومعنى المعنى – بيانُ أن قولَهم: «لا يَستحقُّ الكلامُ اسمَ (البلاغة) حتى يُسابِقَ معناه لفظَه ولفظُه معناه» لا يُجرَى على اللفظ، وإنما

---

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٩.

(٢) السابق، ص ٦٤.

(٣) السابق، ص ٢٤٩.

مَصْرِفَ ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني – المزِيَّة لا تكون في الكلام الذي يحتمل وجهًا واحدًا، وإنما تكون المزِيَّةُ ويجب الفضلُ إذا احتمل الكلامُ وجهًا آخرَ غير الوجه الذي جاء عليه، ثم لم يكن لهذا الوجه الآخَر ما للأوَّل من الحُسْن والقبول – أهمية الذَّوق والمعرفة في إدراك فَضلِ كلامٍ على كلام – المجاز الحُكْمِيُّ – فسادُ إجراء الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل على ظواهرها – الصَّنعةُ في طريقة إثبات المعاني نظيرُ الصَّنعةِ في المعاني».

وهذه الفصولُ الأحدَ عشرَ، التي هي «شَتَّى»، والتي هي مفتقرةٌ إلى فَضلُ شَحذٍ للبصيرة وزيادةِ كشفٍ عمَّا فيها من السَّريرة، يَجمعُها – كما قال شيخنا أبو موسى – أنها ردودٌ من عبد القاهر على الفكر الشائع في زمانه، واجتهادٌ في اقتلاعه، وأنها اتَّخذتْ مِن شَحْذِ البصيرة وإيقاظ العقل والتَّنبيه من الغفلة طريقًا لدرء الفكرة الفاسدة، وحثِّ النفوس على التفتيش فيما عَلِمتْ حتى يكون عِلمُها علمَ نَقدٍ وتمحيص(١).

أما الخطواتُ العمليَّة التي انتهجها الإمامُ عبدُ القاهر فقال شيخنا أبو موسى إنها تقوم على المُدارسة التحليلية لفِقْه الأسلوب، والتَّغلغُل في مباني الكلام، والتعرُّف على حقائقه ووجوه دلالاته ومنابع حُسْنِه وبلاغته، والمراد بـ(معناه) والمراد بـ(لفظه)، وتحليل مقالات أهل البصيرة في الشِّعر والبيان، والتَّنبيه إلى المَزالِق التي أوقعت الناس في الخطأ بسبب ما اكتنفَ الكلامَ مِن الغموض والخفاء، مع سَوْقِ صورٍ ونماذجَ التبستْ فيها عناصرُ البيان على الشيوخ العلماء(٢).

ونَدَعُ الكلامَ على الفصولِ الأحدَ عشرَ إجمالًا لنُفصِّل القولَ في آخرِها، وهو «إنَّ»، ونبدأ في بيان مَعالِمِه(٣) التي أقامها الإمامُ عبدُ القاهر ونبَّه عليها.

---

(١) مدخل إلى كتابَيْ عبد القاهر الجرجاني، ص ٩٨.

(٢) يُنظر: مدخل إلى كتابَيْ عبد القاهر الجرجاني، ص ٩٨.

(٣) «المَعالِمُ» جَمْعُ «المَعْلَم»، وهو: الأثرُ الذي يُستدلُّ به على الطريق؛ قال الزمخشريُّ: «خَفِيَتْ مَعالِمُ الطَّريق، أي: آثارُها المُستدَلُّ بها عليها»، أساس البلاغة (ع ل م). والمرادُ بـ«المَعالِم» هنا القواعدُ والأصولُ التي صرَّح بها الإمام عبدُ القاهر أو تلك التي تُستنبَط مِن كلامه؛ ليُستدلَّ بها على فِقْه معاني ←←←

معالِمُ "إنَّ" عند الإمام عبد القاهر:

المَعْلَـمُ الأوَّل: شُيوعُ الجَهْل بمعاني «إنَّ» وخفاؤها على العامَّة وعلى كثيرٍ من الخاصَّة، وأن هذا الجهل ليس منصرفًا إلى بعض معانيها دون بعض، بل هو عامٌّ على الجملة والتفصيل.

المَعْلَمُ الثَّاني: الجَهْلُ بمعاني «إنَّ» يُغمِضُ الطريقَ إلى معرفةِ أمرِ المَزِيَّة وبيان الجهاتِ التي منها تَعْرِض؛ لذا نبَّه الإمامُ إلى أنها تحتاج إلى فَضْلِ شَحذٍ للبصيرة وزيادةِ كشفٍ عمَّا فيها من السَّريرة.

المَعْلَمُ الثَّالث: تنوُّعُ مواقع «إنَّ» وراءه فروقٌ خفية؛ قال الإمام: «واعلمْ أن ممَّا أغمضَ الطريقَ إلى معرفةِ ما نحن بصدده أن ههنا فروقًا خفية تجهلها العامَّةُ وكثيرٌ من الخاصَّة»(١).

المَعْلَمُ الرَّابع: فِقْهُ معاني «إنَّ» واستكناهُ ما استتر فيها من الدقائق = يُشْكِلُ على الشُّيوخ من أهل العلم، ومنهم الفيلسوفُ الكِنْدِيُّ وخَلَفٌ الأحمر؛ قال الإمام بعد أن عَرَضَ ما أشكلَ عليهما: «وإذا كان خَلَفٌ الأحمرُ، وهو القُدوةُ، ومَن يؤخَذُ عنه، ومَن هو بحيث يقول الشِّعرَ فيَنْحَلُه الفُحولَ الجاهليين فيَخْفَى ذلك له، ويجوزُ أن يَشْتَبِهَ ما نحن فيه عليه، حتَّى يَقعَ له أن يَنتقِدَ على بشَّار، فلا غَرْوَ أن تَدخُلَ الشُّبهةُ في ذلك على الكِنْدِيّ»(٢).

المَعْلَمُ الخامس: العلمُ بمعاني «إنَّ» والدقائقِ المُستكِنَّةِ فيها ليس بالأمر السَّهْل اليسير، وآيةُ ذلك إشكالُه على كبار أهل العلم كما سبق، وقولُ عبد القاهر في ختام الفصل: «وليس الذي يَعْرِضُ بسبب هذا الحرف من الدَّقائق والأمور الخفيَّة بالشيء يُدرَك

→→→

«إنَّ» وكشْف أسرارها، وكما أن آثارَ الطريقِ المُستدلَّ بها عليها إذا خَفِيَتْ ضلَّ سالكُها فكذلك مَعالِمُ «إنَّ»؛ إذا لم يَستصْحِبْها الباحثُ عن معانيها ضلَّ سبيلَه إليها.

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٥.

(٢) السابق، ص ٣١٩.

بالهُوِيْنَى»[١].

المَعْلَمُ السَّادس: فِقْهُ المعاني والدقائقِ المُستكِنَّة في «إنَّ» سَبيلُه استقراءُ مواقعِها في البيان وتَصفُّحُها وتَتبُّعُها، ثم إلطافُ النظر وإكثارُ التدبُّر؛ قال الإمام: «واعلمْ أن ههنا دقائقَ لو أن الكِنْدِيَّ استقرى وتصفَّح وتَتبَّع مواقعَ (إنَّ)، ثم ألطفَ النظرَ وأكثرَ التدبُّر، لعَلِمَ عِلمَ ضرورةٍ أنْ ليسَ سواءً دخولُها وأنْ لا تَدخُل»[٢].

المَعْلَمُ السَّابع: دخولُ «إنَّ» وعدمُ دخولها في الكلام ليسا سواءً.

المَعْلَمُ الثَّامن: التَّعويلُ على الذَّوْق في إدراك قيمة «إنَّ».

المَعْلَمُ التَّاسع: الطريقُ العمليُّ لتَبيُّن قيمة «إنَّ» هو تأمُّلُ الكلام وما يكون فيه من الفائدة إذا دخلتْه «إنَّ»، وتأمُّلُه إنْ هي أُسقِطتْ منه، والاحتكامُ في الحالَيْن جميعًا يكون إلى ما تَجِدُه النَّفْسُ ويُدرِكُه الذَّوق.

وقد نَهَج الإمامُ هذا النَّهجَ في جُلِّ مسائل «إنَّ»، بل إنه كثيرٌ جدًّا في كتابَيْه، وسمةٌ بارزةٌ لطريقته المُثلى في تذوُّق البيان وإبراز وجوه حُسْنِه، وهو حقيقٌ ببحثٍ مستقل يَستقرِي مواقعَه في كتابَيْه ويَتصفَّحُها ويَتتبَّعُها، ثم يُلطِفُ النظرَ ويُكثِرُ التدبُّر، حتى يضع لَبِنةً في تبيُّن منهج عبد القاهر في تحليل البيان، وكنتُ قد دوَّنتُ عندي عنوانًا مقترحًا لهذا البحث المُرتجَى، هو: «اقتراحُ البدائل: دراسة في منهج تحليل البيان وتذوُّقه عند عبد القاهر»، ولعلّي أنهض به بعون الله تعالى.

المَعْلَمُ العاشر: مِن الكلامِ ما لا بُدَّ فيه من وجود «إنَّ»؛ بحيث إذا أُسقِطَتْ فَسد الكلام؛ قال الإمام بعد أن حَمَل قولَ أحد الحجازيين: «إنَّهُ هُوَ الرّيُّ أَنْ تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَهَا» على أمرين = قال: «وأيُّ الأمرين كان فإنه لا بُدَّ فيه مِن (إنَّ)، ولا سبيلَ إلى إسقاطها؛ لأنك إنْ أسقطتَها أفضى ذلك بك إلى شيءٍ شَنيع....»[٣].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٧.

(٢) السابق، ص ٣١٥.

(٣) السابق، ص ٣١٩.

المَعْلَمُ الحادي عشر: «إنَّ» لها من السِّيادة ما يَمنعُ إنابةَ غيرِها مَنابَها؛ بيانُ ذلك أن مِن معانيها الرَّبطَ والتأليفَ بين الجُمَل، فإذا أُسقِطتْ وجِيء مكانها بـ«الفاء» لم تَقُم «الفاءُ» بالمعنى حقَّ القيام؛ قال الإمام مبينًا حالَ المعنى مع «إنَّ» وحالَه إذا هي أُسقِطتْ وجيء بدلًا منها بـ«الفاء» في قول بشَّار:

بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ ... إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وكذلك في قول بعض العرب:

فَغَنِّهَا وَهْيَ لَكَ الفِدَاءُ ... إِنَّ غِنَاءَ الإِبِلِ الحُدَاءُ

«.. وذلك أنه هل شيءٌ أبْيَنُ في الفائدة، وأدَلُّ على أنْ ليس سواءً دخولُها وأنْ لا تَدخل، أنك ترى الجملة إذا هي دَخلتْ ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتَّحِدُ به، حتى كأن الكلامَيْن قد أُفرِغا إفراغًا واحدًا، وكأن أحدَهما قد سُبِك في الآخَر؟

هذه هي الصُّورة، حتى إذا جئتَ إلى (إنَّ) فأسقطتَها رأيتَ الثانِيَ منهما قد نَبَا عن الأوَّل، وتجافَى معناه عن معناه، ورأيتَه لا يتَّصِلُ به ولا يكون منه بسبيل، حتى تجيء بـ(الفاء) فتقولُ: (بَكِّرا صَاحِبيَّ قبلَ الهَجِيرِ، فذَاكَ النَّجاحُ في التَّبكِير)، و(غَنِّها وهْيَ لك الفِداءُ، فغِنَاءُ الإبِلِ الحُدَاءُ)، ثم لا تَرى (الفاء) تُعِيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الأُلْفة، ولا تَردُّ عليك الذي كنتَ تَجِدُ بـ(إنَّ) من المعنى»[1].

وقال في موطن آخر مؤكِّدًا أن مجيءَ «الفاء» مكان «إنَّ» لا يَطَّرد في كل شيء وكل موضع: «واعلمْ أن الذي قلنا في (إنَّ)؛ مِن أنها تَدخلُ على الجُملة مِن شأنِها إذا هي أُسقِطتْ منها أن يُحْتاجَ فيها إلى (الفاء)، لا يَطَّرِدُ في كلِّ شيءٍ وكلِّ موضِع، بل يكون في موضعٍ دونَ موضع، وفي حالٍ دونَ حال؛ فإنك قد تَراها قد دَخلتْ على الجملة ليست هي ممَّا يَقتضِي (الفاءَ)، وذلك فيما لا يُحصَى»[2].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٦.

(٢) السابق، ص ٣٢٢.

المَعْلَمُ الثَّاني عشر: من معاني «إنَّ» ما يَكثُر في الكلام بحيث لا يُدرِكُه الإحصاء؛ فمن ذلك مجيئها للربط والتأليف بين الجُمل؛ قال الإمام فيه: «وهذا الضرب كثير في التنزيل جدًّا»(١)، وبعد أن ساق عددًا من الآيات الجارية على هذا المعنى قال: «.. وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يُدركها الإحصاء»(٢).

المَعْلَمُ الثَّالث عشر: من معاني «إنَّ» ما يَغلِبُ وقوعُه في الكلام بقيةَ معانيها، كمعنى القَصْد بها إلى الجواب؛ قال الإمام: «ثم إنَّا إذا استقرينا الكلامَ وجدنا الأمر بيِّنًا في الكثير من مواقعها أنه يُقصد بها إلى الجواب»(٣).

المَعْلَمُ الرَّابع عشر: «إنَّ» تؤثِّر في الكلام وتتصرَّف في بناء الجملة؛ فمن ذلك أن وجودَها يُغني عن ذكر الخبر، ويورِثُ حذفُها الخبرَ الكلامَ حُسنًا وصحَّة، فإذا أُسقِطتْ لم يَعُد لحذف الخبر في غيبة «إنَّ» هذا الحُسنُ وهذه الصِّحة، ويُعلِّل الإمامُ ذلك بقوله: «.. وذلك أن (إنَّ) كانت السببَ في أنْ حَسُنَ حذفُ الذي حُذِفَ من الخبر، وأنها حاضنتُه، والمُترجِمُ عنه، والمتكفِّلُ بشأنه»(٤).

المَعْلَمُ الخامس عشر: تَنوُّعُ الأوصافِ التي أسبغَها الإمامُ عبد القاهر على معاني «إنَّ»؛ فمنها: ما هو أصلٌ، وما هو أوَّل، وما هو أعجبُ، وما هو مِن خصائصها، وما هو لطيف.

المَعْلَمُ السَّادس عشر: معاني «إنَّ» ليستْ إلى حَدّ، ولا يُحصِيها عَدّ؛ فمعانيها متنوعة بتنوُّع مواقعها، ومتكاثرة بكثرة ورودها في البيان؛ قال الإمام: «وليس الذي يَعرِضُ بسبب هذا الحرف من الدَّقائق والأمور الخفيَّة بالشيءِ يُدرَك بالهُوَيْنَى، ونحن نقتصرُ الآنَ على ما ذكَرْنا»(٥).

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٦.
(٢) السابق، ص ٣١٧.
(٣) السابق، ص ٣٢٤.
(٤) السابق، ص ٣٢٢.
(٥) السابق، ص ٣٢٧.

المَعْلَمُ السَّابع عشر: «إنَّ» لها عطاءٌ وَسِيعٌ في جميع أحوالها؛ فهي إذا كانت مفردة احتشد فيها كثيرٌ من الدِّلالات والدَّقائق والغوامض، ثم إذا اتصل بها غيرُها من الحروف استجدَّ لها عطاءٌ آخر ودلالاتٌ ومَعانٍ ودقائقُ أخرى؛ فحين اكتفى الإمام عبد القاهر بما ذكره من معانيها وهي مفردةٌ بدأ حديثًا آخر عنها إذا اتصلت بها «ما» فأنتجت «إنَّما»، التي فتح بها الكلام في باب «القَصْر»(١).

مصادر الإمام عبد القاهر في دراسة "إنَّ"(٢):

قال الإمامُ عبد القاهر في مُفتتح «دلائل الإعجاز» إنه منذ خَدمَ العلمَ وهو يَنظُر فيما قاله العلماء في معنى «الفصاحة» و«البلاغة» و«البيان» و«البراعة»، وفي بيان المغزى منها وتفسير المراد بها، فوجد بعضَه كالرَّمزِ والإيماء، والإشارةِ في خفاء، وبعضَه كالتَّنبيه على مكان الخبيء ليُطلَب، وموضعِ الدَّفِين ليُبحثَ عنه فيُخرَج، وكما يُفتَح لك الطريقُ إلى المطلوب لتَسْلُكَه، وتُوضَعُ لك القاعدةُ لتَبْنِيَ عليها(٣).

---

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣٢٧.

(٢) كَتبَ شيخُنا أبو موسى مدخلًا إلى دراسة مصادر الإمام عبد القاهر، ونبَّه في أوَّله إلى أنه لا يَتَّسِعُ للكشف الدَّقيق عن مصدر كل فكرة في تراثه، وأن غايتَه الدِّلالةُ على طريق معرفة هذه المصادر، مبيّنًا أن عَدَّ مصادر عبد القاهر مصدرًا مصدرًا هو بابٌ من الدراسة يجب أن يَستقصِيَ مسائلَ البلاغة عنده مسألةً مسألةً، ويَبْحثَ في جُذورها ومَنابِعها، حتى يصلَ إلى موضِعِها في التُّراث الذي كان بين يديه، ثم يَصِفها في هذا التراث وصفًا دقيقًا يُبيّن ما فيها من جوانب الوضوح وجوانب الإبهام، ثم يُبيّن كيف تراحَبتْ وتحرَّرتْ وخَلَصتْ في فكر عبد القاهر، كما نوَّه الشيخ بأهمية دراسة مصادر الإمام عبد القاهر في دَفْع تُهمة تَلقِّيه عِلمَه عن أرسطو، وتبصيرِ الأجيال بخطورة القول بأن أُمَّتنا كانت في علومها وثقافتها عَالةً على غيرها من الأمم. يُنظر: دراسة في البلاغة والشعر، ص ٣٩ وما بعدها.

ويُحاول هذا البحثُ انتهاجَ السَّبيل التي خطَّها شيخُنا أبو موسى؛ تطبيقًا على باب «إنَّ»، وقد تقدَّم وَصْفُ هذه المسألة في كتب التُّراث، وبيانُ موقفِ الإمام عبد القاهر منها، وفي هذه الصفحة التي نحن فيها وفيما يليها مَزيدُ تفصيلٍ لهذا الأمر.

(٣) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣٤.

وقد بنى الإمامُ كثيرًا من أبواب كتابِه على هذا الذي هو كالرَّمزِ والإيماءِ والإشارةِ في خفاء؛ فتأمَّلَه، وقلَّبَه، وهضَمَه، ثم انتقل به إلى آفاق البيانِ مُستوقدًا فكرَه ومُتدرِّعًا ذوقَه، حتَّى نما الرَّمزُ والإيماءُ واستطالَ وتَراحَبَ وصار أصلًا به يُسْتَهْدَى وعليه يُعْتمَد.

فمن ذلك بابُ التَّقديم، وهو بابٌ وسيعٌ عند عبد القاهر؛ كان مِفتاحُه سطرًا واحدًا من كلام «سيبويه»، هو: «كأنَّهم يُقدِّمون الذي بَيانُه أَهَمُّ لهم وهُم ببيانِه أعنَى، وإنْ كانا جميعًا يُهِمَّانِهم ويَعنيانِهم»[(١)]، وكذلك بابُ القَصْر المؤسَّسُ على نَصٍّ ذكره أبو عليٍّ الفارسيُّ في «الشِّيرازيَّات» يُفيد بأن «إنَّما» بمعنى «ما» و«إلَّا»[(٢)].

وهذا الصَّنيعُ أكد شيخنا أبو موسى أن مصادر الإمام عبد القاهر لا تَخرُج عنه؛ قال في ختام مَدخَلِه سالفِ الذِّكْر: «والذي استحكمَ عندي أن مصادرَ عبد القاهر لم تتجاوزْ أمرين:

الأول: قَبَساتٌ من كلام القدماء؛ انتقاها، وأحسَّ بمُضْمَرِها، ثم اجتهد في تحليل التفاصيل المنطوية وراء هذه المُجمَلات، وهذا طريقٌ تتَّسِعُ به العلومُ وتتكاثرُ حقائقُها.

الثاني: وَفْرةٌ مِن صِيَغِ كلام أهل الطَّبْع في المسألة التي يَدْرُسها، ثم إعمالُ ذِهْنِه بصبرٍ ومراجعةٍ وطولِ تأمُّل، يُساعده على ذلك طَبعٌ مُوَاتٍ وعلمٌ غزير.

وبهذا استخرجَ الأصولَ التي استخرجَها، وفَتَّشْ في كلامِ عبد القاهر كلمةً كلمةً فلن تَجِدَ فيه شيئًا يَرجِع إلى غير هذين المصدرين»[(٣)].

فإذا نظرنا في باب «إنَّ» وجدنا مصادر عبد القاهر لا تخرج عن الأمرَيْن اللذين ذكرهما الشيخ؛ فأما قَبَساتُه من كلام القدماء فهي:

أولًا - خَبرُ الكِنْدِيِّ المُتفَلْسِف مع أبي العبَّاس(٤): قال الإمام عبد القاهر: «رُويَ عن ابن الأنباريِّ أنه قال: رَكِبَ الكِنْدِيُّ المُتفَلْسِفُ إلى أبي العبَّاس، وقال له: إنِّي

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ١٠٧.

(٢) يُنظر: السابق، ص ٣٢٨.

(٣) دراسة في البلاغة والشعر، ص ٦٤.

(٤) هو أبو العبَّاس المُبرِّد؛ عَيَّنه: الرَّازيُّ في نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز، ص ١٤٩، وابنُ الزَّمْلَكانيِّ في التبيان في علم البيان، ص٧٠، والسَّعدُ التَّفتازانيُّ في شرحه على المفتاح ١/ ٢٤٢.

لأجدُ في كلام العرب حَشْوًا! فقال له أبو العبَّاس: في أي موضعٍ وجدتَ ذلك؟ فقال: أجدُ العربَ يقولون: (عبدُ الله قائمٌ)، ثم يقولون: (إنَّ عبدَ الله قائمٌ)، ثم يقولون: (إنَّ عبدَ الله لقائمٌ)؛ فالألفاظُ متكرِّرةٌ والمعنى واحد. فقال أبو العبَّاس: بل المعاني مختلفةٌ لاختلاف الألفاظ؛ فقولُهم: (عبدُ الله قائمٌ) إخبارٌ عن قيامِه، وقولُهم: (إنَّ عبدَ الله قائمٌ) جوابٌ عن سؤال سائل، وقولُهم: (إنَّ عبدَ الله لقائمٌ) جوابٌ عن إنكارِ مُنكرٍ قيامَه؛ فقد تكررت الألفاظُ لتكرُّر المعاني. قال: فما أحارَ المُتفَلْسِفُ جوابًا!»[1].

وهذا الخبرُ – على كثرة ما بحثتُ – لم أجده في غير «دلائل الإعجاز»، حتى إن الشيخ محمود شاكر – رحمه الله – قال في تخريجه: «ضلَّ عني موضعُ هذا الخبرِ الآن»، ولهذا دلالةٌ عزيزةٌ علَّمَنِي سبيلَ استنباطها شيخنا أبو موسى؛ هي أن هذا الذي دار بين الكِنْدِيِّ الفيلسوف (ت ٢٦٠هـ تقريبًا) وأبي العبَّاس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، ورواه ابنُ الأنباريِّ (ت ٣٢٨هـ) = ظلَّ مخبوءًا ومسكوتًا عنه ما يقرب من مائةٍ وخمسين عامًا أو يزيد، ولم يتكلمْ فيه أحد، حتى وقع عليه عبدُ القاهر ففتح به الكلامَ على «إنَّ»، وكأن الفكرة الرَّائعة تَأْبَى أن تُسفِرَ عن وجهها حتى يأتيها العقلُ المَكِينُ القادرُ على أن يستولد منها أفكارًا وأفكارًا.

المهم أن الإمام عبد القاهر وطَّأ بهذا الخبر لكلامِه في «إنَّ»؛ فاستدلَّ بسؤال الكِنْدِيِّ على فُشُوِّ الجهل بمعاني «إنَّ» لدى الخاصَّة، فضلاً عنه لدى العامَّة، واستدلَّ بجواب أبي العبَّاس على خصوصية «إنَّ» وأنه لا يستوي دخولُها في الكلام وأنْ لا تدخل.

ثانيًا - رأيُ الأخفشِ الأوسط في عَوْدِ الضَّمير في قوله تعالى: "فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ" [الحج: ٤٦]: قال الإمام عبدُ القاهر إن الضَّميرَ في «إنَّها» من قوله تعالى: «فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ» [الحج: ٤٦] هو ضميرُ الشَّأن، وإنه إنَّما حَسُنَ ولَطُفَ لدخول «إنَّ» عليه، بل إنه لا يَصلُحُ حيث صَلَحَ إلا بها.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٥.

وأورد الإمامُ وجهًا آخر في الآية أجازه أبو الحسن (الأخفش الأوسط)، وهو أن الضَّميرَ ليس للشأن بل هو عائدٌ على «الأبْصَار»، لكنَّه قال إن الحاجةَ في هذا الوجه أيضًا إلى «إنَّ» قائمةٌ كما كانتْ في الوجه الأول(١).

ويُستفاد من استدعاء الإمامِ عبدِ القاهر كلامَ أبي الحسن في الآية أن علماءنا كانوا حين يَتعرَّضون لمسألةٍ تُبنَى عليها قاعدةٌ يُهرَعُون إلى إيراد جميع الأقوال فيها، وتقليبها على وُجوهها التي تَحتملها؛ تأديةً لأمانة العلم وسدًّا للمنافذ التي يمكن أن يُعترَض بها عليها؛ فقد كان يمكن أن يُدفَع ما ذهب إليه عبدُ القاهر بأنَّ احتياج الضَّمير في الآية إلى «إنَّ» مقصورٌ على ما إذا كان ضميرَ شأنٍ، فإذا لم يكن ضميرَ شأنٍ لم يَحْتَجْ إليها، فساق الإمامُ كلام الأخفش وأثبتَ أنه لا فَرْقَ – في الاحتياج إلى «إنَّ» في الآية – بين أن يكون الضميرُ للشَّأن أو لغيرِه.

ثالثًا - خَبرُ خَلَفٍ الأحمرِ مع بشَّار: أحال الإمامُ عبدُ القاهر على هذا الخبر في موطنه الذي ذكره فيه أوَّلًا؛ إذ كان قد ساقه في أحد الفصول الشَّتَّى الأحدَ عشر التي قال إن فيها فَضْلَ شَحذٍ للبصيرة وزيادةَ كشفٍ عمَّا فيها من السَّريرة(٢)، مستدلًّا به على دخول الشُّبهة في فَهْمِ الشِّعر على العالِمِينَ به والذين هُم مِن أهلِه، ومنهم خَلَفٌ الأحمرُ الذي خَفِيَ عليه المعنى في قول بشَّار:

بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

حتى دفعه إلى الانتقاد عليه خطأً، ولم يكتفِ الإمامُ بالتنبيه على خطأ «خلف» بل شرح العلَّة التي أوقعته فيه، وهي أنه لم يَتنبَّهْ إلى معنى «إنَّ» في بيت بشَّار.

وقد استذكر الإمامُ هذا الخبرَ في فصل «إنَّ» مرَّتَيْن؛ الأولى لبيان المعنى الأوَّل من معانيها، الذي هو الرَّبط والتأليف، والأخرى لالتماس العُذر للكِنْدِيِّ المُتفلْسِف فيما خَفِيَ عليه من كلام العرب؛ إذ إن خَلَفًا الأحمر – وهو القُدوةُ، ومَن يُؤخَذُ عنه، ومَن هو بحيث

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣١٧.

(٢) يُنظر: السابق، ص ٢٧٢ – ٢٧٣.

يقول الشِّعرَ فيَنْحَلُه الفُحولَ الجاهليين فيَخْفَى ذلك له – قد دخلت عليه الشُّبهةُ في فَهْم بيتِ بشَّار.

رابعاً - كلامُ سيبويه في باب "ما يَحْسُن عليه السُّكوتُ في هذه الأحرف الخمسة"، ومنها "إنَّ": كان كلامُ سيبويه في هذا الباب مُعتمَدَ عبد القاهر في بيان تأثير «إنَّ» في الجملة، وأن هذا التأثير يصل حدَّ إغنائها عن الخبر.

وكلُّ الذي ذكره صاحبُ «الكتاب» هو تَسْويغُ حذف الخبر مع «إنَّ»، واستجلابُ الأمثلة والشَّواهد من كلام العرب على ذلك، وقد نظر عبد القاهر في كلام سيبويه فرَبَّاه ونَمَّاه وزادَه، والزِّيادةُ التي أضافها تتمثَّل في ثلاثة أمور:

- بيان ما يُكسِبُ الحذفُ الكلامَ من الحُسْن والصِّحة.
- خَطُّ السَّبيل التي بها يُدرَك الحُسْنُ والصِّحةُ المتولِّدان عن حذف الخبر مع «إنَّ».
- التصريح بالخصوصية التي في «إنَّ» والتي جعلتها سببًا في حُسْن حَذفِ الذي حُذِفَ من الخبر(١).

خامساً - ما دُوِّن في الكُتب عن المعنى الأصليِّ لـ"إنَّ": قال عبد القاهر: «ثمَّ إنَّ الأصلَ الذي ينبغي أن يكون عليه البناءُ هو الذي دُوِّن في الكُتُب من أنها للتأكيد»(٢).

وقولُه: «هو الذي دُوِّن في الكُتُب» صريحٌ في أن المعنى الأصلَ في «إنَّ» – وهو التأكيدُ – ذائعٌ مُشتهَر، ومبثوثٌ في الكُتُب التي هي في أيدي طلاب العلم، ولم يكتف عبدُ القاهر بهذا الذي دُوِّن في الكتب، بل تخطَّاه إلى بيان ضابط مجيئها للتأكيد، وما يُضْفِيه السِّياقُ الواردةُ فيه عليها من الحُسْن.

إلى هنا ينتهي الشَّريجُ الأولُ مِن مصادر الإمام عبد القاهر في دراسة «إنَّ»، وهو القَبَساتُ التي انتقاها من كلام القدماء وصَنَع منها ما صَنَع، أمَّا الشَّريجُ الآخر فهو الوَفْرَةُ

---

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣٢١ – ٣٢٢.

(٢) السابق، ص ٣٢٥.

الوافرةُ من البيان؛ قرآنًا وشِعْرًا، التي رعاها بطول التأمُّل والمراجعة وإعمال الذِّهْن؛ حتى انتهى إلى معانٍ أغزر وعطاءاتٍ أشمل، يُفصَّلُ الكلامُ عنها فيما يلي.

معاني "إنَّ" عند عبد القاهر:

هُدِيَ الإمامُ عبدُ القاهر – بطول مراجعته كلامَ أهل العلم، وإكثارِه التدبُّرَ في البيان وإلطافِه النَّظرَ فيه – إلى كثيرٍ من معاني «إنَّ» ودلالاتها، لكنه اكتفى بذكر ثمانيةٍ منها، وسكت عن البقية؛ إغراءً لطلاب العلم بالتنقيب عنها.

والمعاني الثَّمانيةُ إجمالًا هي: «الرَّبطُ والتَّأليفُ، إسباغُ الحُسْن واللُّطْف على ضمير الشَّأن، تهيئةُ النَّكِرة وإصلاحُها ليكون لها حكمُ المبتدأ، إغناؤها عن الخَبَر، القَصْدُ بها إلى الجواب، التأكيد، التهكُّم بالمخاطَب، رَدُّ ظنِّ المتكلِّم»، أمَّا تفصيلًا فبيانُها فيما يلي:

المعنى الأول: الرَّبطُ والتَّأليف

قال الإمام عبد القاهر مستفتحًا معاني «إنَّ» التي قال إن الفيلسوف الكِنْدِيَّ لو كان قد استقراها وتصفَّحها وتَتبَّعها، ثم ألطفَ النَّظرَ وأكثرَ التدبر، لعَلِمَ عِلمَ ضرورةٍ أنْ ليس سواءً دخولُها وأنْ لا تَدخُل: «فأوَّلُ ذلك وأعجبُه ما قدَّمتُ لك ذكرَه في بيت بشَّار:

بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وما أنشدتُه معه من قول بعض العرب:

فَغَنِّهَا وَهْيَ لَكَ الفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الإِبِلِ الحُدَاءُ

وذلك أنه هل شيءٌ أَبْيَنُ في الفائدة، وأدلُّ على أنْ ليس سواءً دخولُها وأنْ لا تَدخُل، أنك ترى الجملةَ إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتَّحد به، حتى كأن الكلامَيْن قد أُفْرِغَا إفراغًا واحدًا، وكأن أحدَهما قد سُبِك في الآخر؟ هذه هي الصُّورة، حتَّى إذا جئتَ إلى (إنَّ) فأسقطتَها، رأيتَ الثانِيَ منهما قد نَبَا عن الأول، وتجافى معناه عن معناه، ورأيتَه لا يتَّصل به ولا يكون منه بسبيل، حتى تجيء بـ(الفاء) فتقول: (بَكِّرا صَاحِبَيَّ قبل الهَجِير، فذاك النَّجاحُ في التَّبكير)، و(غَنِّها وهي لك الفِداء، فغِناءُ الإبلِ الحُداء)، ثم لا ترى

(الفاء) تُعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الأُلْفة، ولا تَردُّ عليك الذي كنتَ تَجِدُ بـ(إنَّ) من المعنى»[1].

وَصْفُ معنى الرَّبط والتَّأليف بـ"الأوَّلِيَّة والأَعْجَبِيَّة":

أوَّل ما يُوجِبُ التنبُّهَ من كلام الشيخ الإمام وَسْمُه هذا المعنى بـ«الأوَّليَّة والأَعْجَبِيَّة»، و«الأوَّليَّة» هنا أوَّليةُ ظُهور، و«الأَعْجَبِيَّة» هنا أَعجبِيَّةُ دِلالة.

أمَّا الظُّهور فهو في وُضُوح افتقار الكلام إلى «إنَّ»، وأنه ليس سواءً دخولُها وأنْ لا تَدخُل، وأمَّا الدِّلالة فهي ما صَنعتْه «إنَّ» في الجملتين؛ من الرَّبطِ والتأليفِ والاتِّحاد، حتى كأن الكلامَيْن قد أُفْرِغَا إفراغًا واحدًا، وكأن أحدَهما قد سُبِك في الآخر، مع أن من شأن «إنَّ» – إذا هي دخلتْ – أن تُبرز الكلامَ في صورة المستأنَفِ المقطوعِ عمَّا قبله؛ فـ«الأَعْجَبِيَّةُ» إذن في أنْ يَظهرَ الكلامُ مع «إنَّ» مُستأنَفًا وهو غيرُ مُستأنَف ومقطوعًا وهو موصول، وليس هذا كلامي، وإنما هو كلام الإمام عبد القاهر نفسِه الذي صرَّح – قبلَ هذا الموضع بأكثرَ من ثلاثين صفحةً – بهذه الأَعْجَبِيَّة حين قال عقب إيراده خبرَ خَلَفٍ الأحمر مع بشَّار: «واعلمْ أنَّ مِن شأن (إنَّ) إذا جاءتْ على هذا الوَجْه أن تُغْنِيَ غَناءَ (الفاء) العاطفة مَثلًا، وأن تُفيد مِن رَبْط الجملةِ بما قبلَها أمرًا عجيبًا؛ فأنت ترى الكلامَ بها مُستأنَفًا غيرَ مُستأنَف، ومقطوعًا موصولًا معًا»[2].

وتَبلغُ الأَعْجَبِيَّةُ غايتَها إذا نُظِرَ إلى قول الشيخ: «حتَّى إذا جئتَ إلى (إنَّ) فأسقطتَها، رأيتَ الثانِيَ منهما قد نَبَا عن الأول، وتجافى معناه عن معناه، ورأيتَه لا يتَّصل به ولا يكون منه بسبيل، حتى تجيء بـ(الفاء)... ثم لا ترى (الفاء) تُعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الأُلْفة، ولا تَردُّ عليك الذي كنتَ تَجِدُ بـ(إنَّ) من المعنى»، ثم عُلِمَ أن «الفاء»، التي هي أصلٌ في الرَّبط والتأليف، إذا حَلَّتْ محلَّ «إنَّ»، التي ليست أصلًا في ذلك، لا تؤدِّي ما تؤدِّيه من الرَّبط، ولا ترتقي إلى مَرتَبِتها في تأليفِ الكلام واتِّحاده!

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٦.

(٢) السابق، ص ٢٧٣.

وحين أراد عبدُ القاهر تحقيقَ معنى الرَّبط والتأليف الذي أفادته «إنَّ» لدى قارئه، وهِدايتَه سَبيلَ التثبُّت من صحَّته، حاكَمَه – كما هي عادتُه – إلى نفسِه، وعاد به إلى ذَوْقِه، وأرشده إلى أن يتأمَّلَ ما يكونُ في الكلام من الفائدة في حَضْرةِ «إنَّ»، ثم يَعْمِدَ إلى إسقاطها ويَنظُرَ هل يَرجِعُ عليه الكلامُ بشيء ممَّا وجده أوَّلًا، ويَبْرُزُ ذلك كلُّه من أسلوب الخِطاب المُتبدِّي في كلامه، من مثل قوله: «أنَّك ترى – حتى إذا جئتَ إلى (إنَّ) فأسقطتَها رأيتَ – ورأيتَه لا يتَّصِل – حتى تجيءَ بالفاء فتقول – ثم لا ترى الفاء تُعيد الجملتين – ولا تَردُّ عليك الذي كنتَ تَجِدُ».

لَمْحةٌ مِن طرائق أهل العِلم في الإبانة:

ممَّا حفظتُه عن شيخنا «أبو موسى» – مدَّ الله ظلَّه علينا – أن «كلام أهل العلم يُعلِّم العِلم، ويُعلِّم طريقةَ الإبانة عن العلم»، ومما يتصل بذلك من كلام الإمام عبد القاهر أنه حين قَصَد إلى بيان ما تُحْدِثُه «إنَّ» في الكلام إذا هي دَخلتْ قال: «ترى الجملةَ إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها، وتأتلف معه، وتتَّحد به»؛ فقد ترقَّى في وصف ما يكون بين الجملتين من الأدنى إلى الأعلى؛ فبدأ بالارتباط، وثنَّى بالائتلاف، وثلَّث بالاتحاد، وحين قَصَد إلى بيان حال الكلام إنْ هي أُسقِطتْ قال: «حتَّى إذا جئتَ إلى (إنَّ) فأسقطتَها، رأيتَ الثانِيَ منهما قد نَبَا عن الأول، وتجافى معناه عن معناه، ورأيتَه لا يتَّصل به ولا يكون منه بسبيل»؛ فجاء بأوصافٍ ثلاثةٍ هي على الضِّدِّ ممَّا ذكره أوَّلًا؛ فأتى في مقابل «الارتباط» بـ«النُّبُوِّ» الذي هو الامتناع والابتعاد، وفي مقابل «الائتلاف» بـ«التَّجافي»، وفي مقابل «الاتحاد» بـ«نفي الاتِّصال».

نعود إلى كلام عبد القاهر في هذا المعنى الأوَّل من معاني «إنَّ»؛ فقد عدَّه ضربًا من ضروب الكلام، وقال إنه كثيرٌ جدًّا في التنزيل، وجاء من ذلك بشواهد؛ هي:

قولُه تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ» [الحج: ١].

قولُه عزَّ اسمُه: «يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ» [لقمان: ١٧].

قولُه سبحانَه: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ» [التوبة: ١٠٣].

قولُه تعالى – وقال الإمامُ إنه من أَبْيَنِ ذلك – : «وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ» [هود: ٣٧/ المؤمنون: ٢٧].

قولُه عزَّ اسمُه – وقد تكرَّرت «إنَّ» في آيةٍ واحدة – : «وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ» [يوسف: ٥٣].

وقد أغراني قولُ عبدِ القاهر بعدُ إنَّ هذه الآياتِ على الجملةِ مِن الكثرة بحيث لا يُدركها الإحصاءُ = بإثباتِ نظائرَ لها؛ فمنها:

- «قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا» [البقرة: ٧٠].
- «يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» [البقرة: ١٥٣].
- «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» [النساء: ١].
- «فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا» [النساء: ٧٦].
- «فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» [النساء: ١٠٣].
- «وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا» [النساء: ١٠٧].
- «وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ» [الأنعام: ١٢٠].
- «قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ» [الأعراف: ١٢٨].
- «وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» [الأنفال: ٤٦].
- «إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» [التوبة: ٤٠].
- «وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا» [يونس: ٦٥].
- «فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ» [هود: ٤٩].

- «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا» [الإسراء: ٣٦].
- «وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا» [الفرقان: ٦٥].
- «إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ» [القصص: ٧٦].

لقد عُلِم من كلام الإمام عبد القاهر أن «إنَّ» تفيد معنى الرَّبط والتأليف، لكنَّ ثمَّة سؤالًا هنا؛ هو: كيف أفادتْ «إنَّ» هذا المعنى؟ أو بعبارة أخرى: إذا كانت «إنَّ» لها معانٍ متعدِّدة فما الضابطُ الذي إذا وُجِدَ أفادت «إنَّ» الرَّبطَ والتأليفَ وإنْ غاب أفادتْ معنًى غيره؟

والجواب أن المسألة ليست في «إنَّ»، بل في التركيب الذي هي فيه، يُبيِّن ذلك أنِّي نظرتُ في الشواهد التي ساقها الإمام عبد القاهر لهذا المعنى، والشواهد التي استخرجتُها من الكتاب العزيز، فوجدتُ بينها سِمةً مشتركةً؛ هذه السِّمةُ المشتركةُ هي أن الجملة التي وردت فيها «إنَّ» دائمًا – أو غالبًا – ما تُسبَقُ بأمرٍ أو نَهْيٍ أو نَفْيٍ، وأن جملة «إنَّ» تقع تعليلًا لهذا الأمر أو النَّهْي أو النَّفْي، وإذا عُلِم افتقارُ المعلول إلى العلَّة التي توضِّحه وتُفسِّره تَبيَّن من أين وُلِدَ معنى الرَّبط والتأليف.

ويُعضِّد ذلك ما ذكره عبد القاهر – وإنْ في سياقٍ آخر – فقال في تحديد الضَّابط الذي يُسوِّغ مجيءَ «الفاء» مكان «إنَّ» إذا هي أُسقِطتْ من الكلام: «.. فإذنْ، إنما يكون الذي ذَكَرْنا في الجُملة من حديث اقتضاء (الفاء) إذا كان مَصْدَرُها مَصْدَرَ الكلام يُصحَّحُ به ما قبلَه، ويُحتَجُّ له، ويُبيَّنُ وجهُ الفائدة فيه. ألا ترى أن الغرضَ من قوله: (إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ) جُلُّه أن يُبيّن المعنى في قوله لصاحبَيْه: (بَكِّرَا)، وأن يَحتجَّ لنفسه في الأمر بالتَّبكير، ويُبيّنَ وجهَ الفائدة فيه؟، وكذلك الحُكمُ في الآي التي تَلوْناها؛ فقولُه: (إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) بيانٌ للمعنى في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ) ولِمَ أُمِرُوا بأن يَتَّقُوا، وكذلك قولُه: (إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ) بيانٌ للمعنى في أمرِ النبيِّ ﷺ بالصَّلاة، أي بالدُّعاء لهم. وهذا سبيلُ كلِّ ما أنت تَرى فيه الجملةَ يُحتاج فيها إلى (الفاء)، فاعرف ذلك»[1].

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٣.

المعنى الثَّاني: إسباغُ الحُسْنِ واللُّطفِ على ضمير الشَّأن

تحدَّث سيبويه عن ضمير الشأن في باب «ما لا يَعْمَلُ في المعروف إلَّا مُضمَرًا»، وذكر أنه جرى في كلام العرب البدءُ بالإضمار على شريطة التفسير، ومَثَّل له مقترنًا بـ«إنَّ» بقولهم: «إنَّه كِرامٌ قومُك»، و«إنَّه ذَاهِبةٌ أَمَتُك»، والمعنى فيهما: «إنَّ الأمرَ كِرامٌ قومُك» و«إنَّ الأمرَ ذَاهِبةٌ أَمَتُك»(١).

وكلامُ صاحب «الكتاب» مَنْزَعُه النَّحْو، الذي يُعْنَى بإقامة القاعدة وإثباتِ تَحدُّث العرب بها والاستدلال عليها من كلامهم، وقد تحدَّث عبد القاهر عن المسألة نفسها، لكنَّ مَنْزَعَه فيها كان البلاغة التي تبدأ من حيث ينتهي النَّحو؛ فقَصَد إلى إبراز دلالات ضمير الشأن، والبحث عن علَّة ما يكتنفه من الحُسْن واللُّطف، حتى وجدها في دخول «إنَّ» عليه.

قال عبد القاهر: «ومِن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشَّأن معها مِن الحُسْنِ واللُّطفِ ما لا تراه إذا هي لم تَدخُلْ عليه، بل تراه لا يَصلُح حيث صَلَح إلَّا بها، وذلك في مثل قوله تعالى: (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [يوسف: ٩٠]، وقوله: (أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [التوبة: ٦٣]، وقوله: (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ) [الأنعام: ٥٤]، وقوله: (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) [المؤمنون: ١١٧]، ومن ذلك قوله: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [الحج: ٤٦]»(٢).

وقولُه: «ومِنْ خصائصها» يُفيد أنَّ ما تُضْفِيه «إنَّ» على ضمير الشَّأن من الحُسْن واللُّطف شيءٌ في سُوسِها ومَعْدِنِها، وقولُه: «.. ما لا تراه إذا هي لم تَدخُلْ عليه» يؤكِّد أنَّ الحُسْنَ واللُّطفَ إنَّما عن «إنَّ» حَدَثا وبها كانا، وقولُه: «بل تراه لا يَصلُح حيث صَلَح إلَّا بها» صريحٌ في أن دُخولَ «إنَّ» لم يَعُدْ جالبًا للحُسْنِ واللُّطْف فقط، بل صار شرطًا في صِحَّة الكلام واستقامته.

وقد استشهد الإمام على كلامه بخمسِ آياتٍ، والذي ينظر فيها يَجِدُ ثانيتَها وثالثتَها اقترن فيهما ضميرُ الشَّأن بـ«أنَّ» المفتوحة لا بـ«إنَّ» المكسورة، ولعله أوردهما على سبيل

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ١٧٦.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣١٧.

التسامُح؛ لما في «أنَّ» من معنى التوكيد، الذي منه ينشأ الحُسْنُ واللُّطف، كما يَسْتَبِين بعدُ.

قال عبد القاهر إن ضمير الشَّأن يَكتسب من «إنَّ» حُسْنًا ولُطفًا، وعوَّل في إدراك ذلك على ما يَجِدُه المُتلقِّي في نَفسِه حين يُباشرها هذا الأسلوب، لكنَّا – مع ذلك – نجد أنفسنا متطلعةً إلى تعرُّف السبب الذي به وَجدت النَّفسُ الحُسنَ واللُّطفَ.

ولا سبيلَ لمعرفة هذا السَّبب إلا بتقديم الكلام في وجه بلاغة ضمير الشَّأن مطلقًا؛ اتَّصل بـ«إنَّ» أو لم يتَّصل، وقد بيَّن العلويُّ هذا الوجهَ فقال في فصلِ «ما يتعلَّق بالإضمار» بعد أن عدَّد الصُّورَ التي يَرِدُ عليها ضميرُ الشَّأن: «فإذا تقرَّر هذا فاعلمْ أن ضمير الشَّأن والقصَّة، على اختلاف أحواله، إنَّما يَرِدُ على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصَّة وتفخيمِ شأنها، وتحصيلُ البلاغة فيه مِن جهة إضماره أولًا وتفسيرِه ثانيًا؛ لأن الشيءَ إذا كان مُبهمًا فالنُّفوسُ مُتطلِّعةٌ إلى فَهْمِه ولها تَشوُّقٌ إليه؛ فلأجل هذا حَصَلتْ فيه البلاغة، ولأجل ما فيه من الاختصاص بالإبهام لا يكاد يَرِدُ إلا في المواضع البليغة المختصَّة بالفخامة»[(١)].

وهذا الوجه يُدخِل ضميرَ الشَّأن تحت ما يسميه البلاغيون «الإيضاح بعد الإبهام»، ومن ثم لا تقتصر بلاغتُه على التعظيم والتفخيم كما قال العَلَويُّ، بل يتعدَّاهما إلى إراءةِ المعنى في صورتين مختلفتين وتمكينه في النَّفْس فَضْلَ تَمكُّن[(٢)]، فإذا دخلتْ «إنَّ» اكتسب ضميرُ الشَّأن وجهًا جديدًا؛ هو الحُسنُ واللُّطف؛ فأيُّ شيء في «إنَّ» جعلها تفيد هذا المعنى؟، وما علاقتُها بضمير الشَّأن؟، ولماذا لا يَصْلُح ضميرُ الشَّأن حيث صَلَح إلا بـ«إنَّ»؟

يُجيب شيخُنا أبو موسى عن هذه الأسئلة جميعًا فيقول:«نحن قلنا إن ضمير الشَّأن يُهيِّئ ويُشوِّق، و(إنَّ) تؤكِّد، والتهيئة والتشويق لتأكيد المعنى في النَّفْس، و(إنَّ) طبيعتُها التوكيد، فكأنَّ التوكيد الذي في (إنَّ) حين يَدخُل على التشويق والتهيئة يَزيد المعنى حُسنًا ولُطفًا»[(٣)].

---

(١) الطراز ٢/ ١٤٢ – ١٤٣.

(٢) يُنظر وجوه بلاغة الإيضاح بعد الإبهام في: الإيضاح، ص ٣٠٤.

(٣) مجلس شرح «دلائل الإعجاز» بالجامع الأزهر الشريف، بتاريخ ٢٣ من ربيع الأول ١٤٤٥هـ = ٨ أكتوبر ٢٠٢٣م.

لقد كان من دأب الإمام عبد القاهر إذا أراد تثبيتَ مسألةٍ أن يُوردَ أقوالَ أهل العلم فيها، أو يَخترِعَ عليها اعتراضاتٍ من عنده، ثم يَكُرَّ على الأقوال بالردِّ وعلى الاعتراضات بالنَّقْض؛ فممَّا ساقه من أقوال العلماء – في هذا المعنى من معاني «إنَّ» – قولُ أبي الحسن الأخفش في توجيه عَوْد الضمير في قوله تعالى: «فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ» [الحج: ٤٦]، وقد سبق الكلامُ في هذا.

وممَّا اخترعه من اعتراضاتٍ قولُه: «فإنْ قُلتَ: أوَليس قد جاء ضميرُ الأمر مُبتدَأً به مُعرًّى من العوامل في قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)؟»[1].

وظاهرُ هذا الاعتراض يَنقُض ما ذهب إليه عبد القاهر من أن ضمير الشأن لا يَصلُح حيث صَلَح إلا بـ«إنَّ»؛ إذ إن الآية الكريمة عُرِّي فيها الضميرُ من «إنَّ»، ومُحالٌ أن يُحكَم فيها بعدم الصحَّة.

وأجاب الإمامُ على هذا الاعتراض من طريقين؛ أوَّلُهما أنه سلَّم بمجيء الضمير مُعرًّى مِن «إنَّ» في الآية، ولكنه قال إن ذلك غير مُطَّرد؛ لأن ضمير الشأن إذا كان في جملة شرطية لا يكاد يجيء إلا بـ«إنَّ»، أما الطريق الآخر فهو تجويزُ أهل العلم – الذين لم يُسمِّهم – أن لا يكون الضمير في الآية للأمر.

ومما أورده عبدُ القاهر والضميرُ فيه يحتمل أن يكون للشَّأن أو لغيره، ثم هو لا يَستغنِي عن «إنَّ» في الحالَيْن، قولُ بعض الحجازيين وأنشده الجاحظ:

إذا طَمَعٌ يَومًا عَرَانِي قَرَيْتُه ... كَتَائِبَ يَأْسٍ كَرَّهَا وطِرَادَها

أَكُدُّ ثِمَادِي والمِيَاهُ كَثِيرَةٌ ... أُعَالِجُ مِنهَا حَفْرَها واكْتِدَادَها

وأَرْضَى بِها مِنْ بَحْرِ آخرَ، إنَّه ... هُوَ الرِّيُّ أنْ تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَها

قال عبد القاهر بعد أن حرَّر المعنى على الوجهين كليهما: «وأيُّ الأمرين كان فإنه لا بُدَّ من (إنَّ)، ولا سبيل إلى إسقاطها؛ لأنك إذ أسقطتها أفضى بك ذلك إلى شيء شنيع»[2].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٧.

(٢) السابق، ص ٣١٨.

المعنى الثّالث: تهيئةُ النّكِرة وإصلاحُها ليكون لها حكمُ المبتدأ

تعرَّض سيبويه لمسألة دخول «إنَّ» على اسمين نكرتين، واستشهد على صحة ذلك ببيتٍ لامرئ القيس، واستحسنه، والبيت هو:

وَإِنَّ شِـــفَاءً عَبْـــرَةٌ مُهْرَاقَـــةٌ فَهَـلْ عِنْـدَ رَسْـمٍ دَارِسٍ مِـنْ مُعَـوَّلِ

وللبيت روايـة أخرى أُضيف فيهـا «الشِّفاءُ» إلـى ضـمير امرئ القـيس، وعليهـا لا يَدخُل في هذا الباب.

والمُهمُّ هنا أن عبد القاهر تحدَّث عن المسألة نفسِها، لكنَّه نظر إليها من جهة أخرى؛ هي أثرُ «إنَّ» في تهيئة النَّكرة ليكون لها حكمُ المبتدأ، وما تُحْدِثه في الكلام من الحُسْن وصحَّة المعنى، وما يصير إليه الكلامُ إنْ هي أُسقِطتْ؛ فقال: «وممَّا تَصنعُه (إنَّ) في الكلام أنَّك تراها تُهيّئ النَّكِرةَ وتُصْلِحُها لأنْ يكون لها حكمُ المبتدأ، أعني أن تكون مُحدَّثًا عنها بحديثٍ مِن بعدِها. ومثالُ ذلك قولُه:

إِنَّ شِـــــوَاءً وَنَشْـــــوَةً وَخَبَـــبَ البَـــازِلِ الأَمُـــونِ

قد ترى حُسنَها وصِحَّةَ المعنى معها، ثم إنَّك إنْ جئتَ بها مِن غير (إنَّ) فقلتَ: (شِوَاءٌ ونَشْوةٌ وخَبَبُ البَازِلِ الأَمُون) لم يَكنْ كلامًا»[(١)].

والذي يَهْدِي إلى معرفة السِّرِّ الذي في «إنَّ»، والذي جعلها تُهيّئ النَّكِرةَ وتُصْلِحُها لأنْ يكون لها حكمُ المبتدأ، بل وتُورِثُها حُسنًا، هو الرجوع إلى بيان العلَّة التي تَمنع الابتداءِ بالنَّكرة، والتي تَزُول بدخول «إنَّ» عليها.

قال ابن السَّرَّاج: «وإنما امتنع الابتداءُ بالنكرة المفردة المَحْضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدةَ فيه فلا معنى للتكلُّم به»[(٢)]، وقال ابن هشام: «الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً لا نكرة؛ لأن النكرةَ مجهولةٌ غالبًا، والحكمُ على المجهول لا يُفيد»[(٣)].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٨.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٥٩.

(٣) شرح قَطْر النَّدى، ص ١١٧، ويُنظر في هامش رقم (١) من الصفحة نفسها تعليق فضيلة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ففيه تفصيلٌ جليلٌ.

فالعلَّة إذن هي انتفاءُ الفائدةِ والمجهوليَّةُ، فما الذي في «إنَّ» جلب الفائدة وأبعدَ المجهوليَّة؟

يقول شيخُنا أبو موسى: «مُتَّفقٌ أنه لا يُبتدأ بنكرة؛ فإذا دخلتْ (إنَّ) على النَّكرة صحَّ الابتداءُ بها، ولم يكن يصحُّ الابتداءُ بالنكرة لأن المبتدأَ محكومٌ عليه ومُحدَّثٌ عنه، والخبرَ محكومٌ به ومُحدَّثٌ به، ولا يجوز أن تُخبِرَ إلا عن معلوم ولا أن تُحدِّثَ إلا عن معلوم، فالخبرُ يُوجِب أن يكون المبتدأُ معلومًا. وهيَّأت (إنَّ) النكرةَ للابتداء لأن (إنَّ) أكَّدت الجملةَ التي هي إسنادُ الخبر للمبتدأ، وما دامت أكَّدت المبتدأَ تكون قد حَصَرتْه وقرَّبتْه من التحديد وقرَّبتْه من المعرفة»[1].

لم يكتفِ الإمامُ عبد القاهر ببيان صنيع «إنَّ» في النَّكرة المَحْضَة، بل نظر إلى صنيعها إذا دخلتْ على النَّكرة الموصوفة، التي لا تَحتاج إليها لتُهيِّئها للابتداء؛ لأن الوَصْفَ قد أغناها عن «إنَّ»؛ فبَيَّن أن النَّكرةَ الموصوفةَ وإنْ كانتْ تَصلُحُ لأنْ يُبتدأَ بها فإنها مع «إنَّ» تكون أحسن، ويكون المعنى حينئذٍ أولى بالصحَّة وأمكن؛ قال: «فإن كانت النَّكرةُ موصوفة، وكانت لذلك تَصلُح أن يُبتدأ بها، فإنك تراها مع (إنَّ) أحسن، وترى المعنى حينئذٍ أولى بالصحَّة وأمكن، أفلا ترى إلى قوله:

إِنَّ دَهْـرًا يَلُـفُّ شَـمْلِي بِسُـعْدَى ... لَزَمَـانٌ يَهُـمُّ بِالإِحْسَـانِ

ليس بخَفِيٍّ = وإنْ كان يستقيم أن تقول: (دهرٌ يَلفُّ شَملِي بسُعْدَى دهرٌ صالح) = أنْ ليس الحالان على سواء، وكذلك ليس بخَفِيٍّ أنك لو عَمَدتَ إلى قوله:

إِنَّ أَمْـرًا فَادِحًـا ... عَـنْ جَـوَابِي شَـغَلَكْ

فأسقطتَ منه (إنَّ) لعَدِمْتَ منه الحُسنَ والطُّلاوةَ والتمكُّن الذي أنت واجدُه الآن، ووجدتَ ضعفًا وفتورًا»[2]. ويُعلِّل شيخُنا أبو موسى ذلك بقوله: «كانت النَّكرةُ الموصوفةُ مع

---

(١) مجلس شرح «دلائل الإعجاز» بالجامع الأزهر الشريف، بتاريخ ٣٠ من ربيع الأول ١٤٤٥هـ = ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣م.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

(إنَّ) أحسنَ من النَّكرة الموصوفة بغير (إنَّ) لأن النَّكرةَ إذا وُصِفتْ تَحدَّدتْ وتَعيَّنتْ، ثم إنَّ (إنَّ) تَزيدها تعيينًا وتحديدًا، ولأن النَّكرة مع أنها موصوفةٌ أقلُّ تحديدًا من العَلَم، فتأتي (إنَّ) وتَزيد النَّكرةَ تعريفًا»[١].

المعنى الرَّابع: إغناؤها عن الخَبَر

هذا المعنى مما اعتمد فيه عبد القاهر على كلام سيبويه، وقد سبق تفصيلُ القول في ذلك عند الحديث عن مصادر عبد القاهر في باب «إنَّ»، وتبيَّن منه أن كلَّ الذي ذكره صاحبُ «الكتاب» هو تَسْويغُ حذف الخبر مع «إنَّ»، واستجلابُ الأمثلة والشَّواهد من كلام العرب على ذلك.

وقد نظر عبد القاهر في كلام سيبويه، وانطلق منه، وزاد عليه زياداتٍ لطيفة، لا في الحكم بتسويغ حذف الخبر، وإنما في البحث عن السِّرِّ وراء حذفه، والدلالات التي بَثَّها هذا الحذفُ في الكلام.

فأوَّلُ ذلك قولُه: «ومن تأثير (إنَّ) في الجملة أنها تُغني إذا كانت فيها عن الخَبر في بعض الكلام»[٢]؛ فجعل لـ«إنَّ» تأثيرًا في الجملة، أي إنها تتصرَّف فيها، ويكون لها ما لا يكون لغيرها، ويُضاف هذا إلى ما سبق من تهيئتها النكرة ليكون لها حكم المبتدأ، وما استقر لها من عملها النصب في المبتدأ وتسميته: «اسمَ إنَّ».

وقولُه: «... في بعض الكلام» يشير إلى أن إغناء «إنَّ» عن الخبر لا يطَّرد في كل موضع، بل يقع في موضعٍ دون آخر.

ومن ذلك قولُه بعد أن أفاض في نقل كلام سيبويه كاملًا: «فقد أراكَ في هذا كلِّه أنَّ الخبرَ محذوف، وقد تَرى حُسنَ الكلام وصِحَّته مع حذفِه وتَرْكِ النُّطقِ به، ثم إنك إنْ عَمَدتَ إلى (إنَّ) فأسقطتَها وجدتَ الذي كان حَسُنَ مِن حَذْف الخبر لا يَحْسُن أو لا يَسُوغ؛ فلو قلتَ: (مالٌ)، و(عددٌ) و(مَحلٌّ) و(مُرتحَلٌ) و(غيرها إبلًا وشاءً) لم يكن شيئًا؛ وذلك أن (إنَّ) كانت

---

(١) مجلس شرح «دلائل الإعجاز» بالجامع الأزهر الشريف، بتاريخ ٣٠ من ربيع الأول ١٤٤٥هـ = ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣م.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٢١.

السَّببَ في أن حَسُنَ حَذفُ الذي حُذِفَ من الخبر، وأنها حاضِنَتُه، والمُتَرْجِمُ عنه، والمُتكفِّلُ بشأنه»[1]؛ فقد بدأ عبد القاهر ببيان ما يُكسِبُ الحذفُ الكلامَ من الحُسْن والصِّحة، وبيَّن أن السَّبب في هذا الحُسْن وهذه الصحَّة إنما هو «إنَّ» وحدها، وأرشد – على عادته – إلى سبيل تبيُّن أثر «إنَّ»، وذلك بالنظر إلى حالِ المعنى معها، وحالِه إنْ هي أُسقِطتْ منه، وصرَّح بالخصوصية التي بين «إنَّ» وبين الخبر، حتى ساغ أن يُحذفَ معها، وقد أجملها في ثلاثة أشياء؛ هي أنها «حاضنتُه»، و«المُتَرْجِمُ عنه»، و«المُتكفِّلُ بشأنه»، وكلُّها أوصافٌ إذا تدبَّرناها وجدناها تدلُّ على: «الحِفْظ» و«الصِّيانة» و«الضَّمان» و«الرِّعاية» و«القَيُّوميَّة» و«التصرُّف» و«الوِلاية»، وكلُّها دلالاتٌ تَأْرِزُ إلى ما قدَّمه عبد القاهر في صَدْر هذا المعنى من معاني إنَّ – وهو ما لـ«إنَّ» من تأثير – وتُرشِد إلى صِدْقِه.

المعنى الخامس: القَصْدُ بها إلى الجواب

استخرج الإمامُ عبد القاهر هذا المعنى من كلام أبي العبَّاس الذي أجاب به عن سؤال الكِنْدِيّ، وهو قولُه: «وقولُهم: (إنَّ عبدَ الله قائمٌ) جوابٌ عن سؤال سائل، وقولُهم: (إنَّ عبدَ الله لقائمٌ) جوابٌ عن إنكارِ مُنكرٍ قيامَه»[2]؛ فقد وقعتْ «إنَّ» في المرتين جوابًا؛ في الأولى جوابًا عن سؤالِ سائل، وفي الثانية جوابًا عن إنكارِ مُنكِر.

ولم يَكتفِ عبدُ القاهر بما قاله أبو العبَّاس، بل تَجاوزَه إلى ما سَكتَ عنه، وهو إثباتُ أن القَصْدَ بـ«إنَّ» إلى الجواب عن سؤالِ سائلٍ أو إنكارِ مُنكِرٍ ليس معنًى عارضًا لها، بل هو أصلٌ فيها، وبيَّن هذا الأصلَ فقال: «فأمَّا الذي ذُكِرَ عن أبي العبَّاس؛ مِنْ جَعْلِه لها جوابَ سائلٍ إذا كانت وحدَها، وجوابَ مُنكِرٍ إذا كان معها اللَّام، فالذي يدلُّ على أن لها أصلًا في الجواب أنَّا رأيناهم قد ألزموها الجملةَ من المبتدأ والخبر إذا كانت جوابًا للقسم، نحو: (والله إنَّ زيدًا منطلق)، وامتنعوا مِن أن يقولوا: (والله زيدٌ منطلق)»[3].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٢.

(٢) السابق، ص ٣١٥.

(٣) السابق، ص ٣٢٣ – ٣٢٤.

ويَصِفُ شيخُنا أبو موسى عملَ عبد القاهر هذا بأنه شَرحٌ لجوهر كلام أبي العبَّاس، وأنه فَتحٌ لأبواب العلم؛ قال الشَّيخ: «دَهشتِي مِن ذكاء العلماء وفَتْحِهم لأبواب العلم أكثرُ مِن دَهشتِي مِن عِلمهم؛ عبدُ القاهر يَنطلِق مِن كلام أبي العبَّاس ثعلب الذي رَدَّ به على الكِنْدِيّ، ويسأل: لماذا كان جوابُ ثعلب أنَّ (إنَّ) تكون في الجواب عن الشكِّ والإنكار؟ وما مَرجِعُ أبي العبَّاس في ذلك؟ فقال إنَّ مَرجِعَ ذلك أنهم إذا أكَّدوا جوابَ القَسَم لا يؤكِّدونه إلا بـ(إنَّ)، عبدُ القاهر هنا يَشرحُ خلفيَّةَ كلام ثعلب، يَشرحُ سِرَّ كلام ثعلب وحقيقتَه وجوهرَه»[(١)].

أيضًا لم يَكتفِ عبدُ القاهر بهذا الذي دلَّل به على أن القَصْدَ بـ«إنَّ» إلى الجواب أصلٌ فيها، بل قال إنه بَيِّنٌ في الكثير من مواقعها، وعليه لم يَعُدْ أصلًا لها في موضعٍ أو موضعين، وإنَّما اقتربَ مِن أن يكون ذلك هو الغالبَ على مواقعها؛ قال: «ثُمَّ إنَّا إذا استَقْرَيْنا الكلامَ وجدنا الأمرَ بَيِّنًا في الكثير من مواقِعِها أنه يُقصَدُ بها إلى الجواب»[(٢)]، ثم ساق ثَمَانيًا من الآيات الكريمة التي يَظهرُ فيها ذلك.

وقولُه: «إذا استَقْرَيْنا الكلامَ» يَعودُ بنا إلى ما قدَّمناه في الكلام على مصادره في هذا الباب؛ مِن أنَّ البَيانَ كان أحدَ النَّبعَيْن اللَّذين استقى منهما علمَه، إنْ لم يكنْ هو النَّبعَ الأغزر.

والآياتُ الثَّماني التي أوردها الإمامُ هي:

- «وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ» [الكهف: ٨٣ – ٨٤].
- «نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ» [الكهف: ١٣].
- «فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ» [الشعراء: ٢١٦].

---

(١) مجلس شرح «دلائل الإعجاز» بالجامع الأزهر الشريف، بتاريخ ٧ من ربيع الآخر ١٤٤٥هـ = ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣م.

سَمَّى لسانُ شيخِنا – حفظه الله – «أبا العبَّاس»: «ثَعلبًا»، وقد ظَهر ممَّا نُقِلَ قبلُ عن الزَّارِيِّ وابنِ الزَّمْلَكانيِّ والسَّعْدِ أنَّ المرادَ هنا: «أبو العبَّاس المُبرِّد».

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٤.

- «قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ» [الأنعام: ٥٦/ غافر: ٦٦].
- «وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ» [الحجر: ٨٩].
- «فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الشعراء: ١٦].
- «وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ» [الأعراف: ١٠٤].
- «قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ» [الأعراف: ١٢٥].

وقد ذكر عبد القاهر بعد الآية الخامسة ما يمكن أن يُفهَم منه أنه ضابطٌ للجواب الذي يُقصَدُ إليه بـ«إنَّ»؛ فقال: «.. وأشباهِ هذا ممَّا يُعلَم به أنه كلامٌ أُمِرَ النبيُّ ﷺ بأنْ يُجِيبَ به الكفارَ في بعضِ ما جادلوا وناظروا فيه»[1]، والآياتُ الخمسُ التي قبل قوله هذا كلُّها ممَّا أُمِرَ به سيّدُنا محمدٌ ﷺ ، ثم قاسَ الإمامُ عليها ثلاثَ آياتٍ كان الجوابُ في أُولاها على لسان سيّدَيْنا موسى وهارون عليهما السَّلام، وفي ثانيتها على لسان سيّدنا موسى عليه السَّلام، وفي ثالثتها على لسان سَحَرة فرعون المؤمنين رضوان الله عليهم.

وقد يُظَنُّ من هذا الضَّابط أن القَصْدَ بـ«إنَّ» إلى الجواب مُرتهَنٌ بكونها في كلامٍ أُمِرَ النبي ﷺ بأنْ يُجِيبَ به الكفارَ في بعضِ ما جادلوا وناظروا فيه، أو بكونه ممَّا جرى على لسان رُسُلِ الله وعباده الصالحين، كيف وقد جاء ذلك في كلام فرعون نفسِه في قوله تعالى: «قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ» [الشعراء: ٢٧]، وذاك أنه يُعلَم أن المعنى: فلمَّا قال موسى لفرعون وقومِه: «رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ» [الشعراء: ٢٦] ماذا قال فرعون؟ قال: «إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ»؟!

وعلى ذلك قولُه تعالى على لسان أصحاب القرية في الردّ على رُسلِهم: «قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ» [يس: ١٨].

وقولُه تعالى على لسان قوم عَادٍ في جوابِهم دعوةَ هُودٍ عليه السَّلام إيَّاهم إلى عبادة الله: «قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ» [الأعراف: ٦٦].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٤.

ومن هنا يُعلَمُ أن ضَابطَ القَصْدِ بـ«إنَّ» إلى الجواب ليس محصورًا فيما أُمِر النبي ﷺ بأنْ يُجِيبَ به الكفارَ في بعضِ ما جادلوا وناظروا فيه، أو في كونه ممَّا جرى على لسان رُسُلِ الله وعباده الصالحين، إنما هو قائمٌ في كل كلامٍ تضمَّن جوابًا أو ردًّا على سؤال، وإن كان على ألسنة الكفار أنفسهم، والله أعلم.

المعنى السَّادس: التَّأكيد

قال الإمامُ عبد القاهر في هذا المعنى: «ثمَّ إنَّ الأصلَ الذي ينبغي أن يكون عليه البناءُ هو الذي دُوِّن في الكُتُب من أنها للتأكيد»[1]؛ فجعلَه أصلًا تُبنَى عليه بقيةُ معاني «إنَّ»؛ فمنه تُولَد وإليه تعود، وقد سبق بيانُ أن قوله: «دُوِّن في الكُتُب» يعني أن هذا المعنى ذائعٌ مُشتهَر.

ويَزيد شيخُنا أبو موسى عبارةَ عبد القاهر شرحًا وتفصيلًا فيقول: «بعد كلِّ الذي قالَه عبدُ القاهر في معاني (إنَّ) أراد أن يَنتهِيَ بنا إلى الجَذْرِ الأساسِ والأصلِ الأصيل لكلِّ هذه المعاني التي ذكرها، وهو أنَّ (إنَّ) في كلام العرب للتوكيد، كأن عبدَ القاهر يقول لك إن الكلمة قد تفيد معنًى ثم يَتولَّد من هذا المعنى جُملةُ مَعانٍ جزئية؛ فلا تَظُنَّ أن هذه المعانِيَ الجُزئيةَ غيرُ المعنى الأول، وهو هنا يُعلِّمني كيف أرجعُ بالفروع إلى الأصول، وبالأصول إلى جذور الأصول، وأن العِلمَ إذا لم يكن كذلك كان علمًا سطحيًّا»[2].

والمُهِمُّ أن عبد القاهر لم يَقْنَعْ بهذا الذي دُوِّن في الكُتُب، ولم يكتف بترديد القول إنها للتأكيد، بل بحث في ضابط إفادتها التأكيد، وفي دلالتها حين تقع هذا الموقع؛ فقال: «... وإذا كان قد ثَبتَ ذلك فإذا كان الخبرُ بأمرٍ ليس للمخاطَب ظَنٌّ في خلافه البَتَّة، ولا يكونُ قد عَقَدَ في نفسه أن الذي تَزعُمُ أنه كائنٌ غيرُ كائن، وأن الذي تَزعُمُ أنه لم يكن كائنٌ = فأنت لا تحتاج هناك إلى (إنَّ)، وإنَّما تَحتاج إليها إذا كان له ظَنٌّ في الخلاف، وعَقْدُ قَلبٍ

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٥.

(٢) مجلس شرح «دلائل الإعجاز» بالجامع الأزهر الشريف، بتاريخ ١٤ من ربيع الآخر ١٤٤٥هـ = ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣م.

على نَفْي ما تُثْبِتُ أو إثبات ما تَنفِي؛ ولذلك تَراها تزداد حُسنًا إذا كان الخبرُ بأمرٍ يَبْعُدُ مِثلُه في الظنِّ، ولشيءٍ قد جَرتْ عادةُ النَّاس بخلافه»[1].

واستشهد الإمامُ لِمَا جَرتْ عادةُ النَّاس بخلافِه بقول أبي نُواس:

عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ ... إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي الْيَاسِ

وبأبياتِ محمَّدِ بن وُهَيْبٍ:

أَجَارَتَنَا إِنَّ التَّعَفُّفَ بِالْيَاسِ ... وَصَبْرًا عَلَى اسْتِدْرَارِ دُنْيَا بِإِبْسَاسِ

حَرِيَّانِ أَنْ لَا يَقْذِفَا بِمَذَلَّةٍ ... كَرِيمًا وَأَنْ لَا يُحْوِجَاهُ إِلَى النَّاسِ

أَجَارَتَنَا إِنَّ الْقِدَاحَ كَوَاذِبٌ ... وَأَكْثَرُ أَسْبَابِ النَّجَاحِ مَعَ الْيَاسِ

واشتراطُ عبد القاهر – لإفادة «إنَّ» التأكيدَ – أن يكون للمخاطب ظنٌّ في الخلاف قال شيخنا أبو موسى في درسه بالجامع الأزهر إنه استدراكٌ منه على أبي العبَّاس، الذي أجاز في ردِّه على الكِنْدِيّ دخولَ «إنَّ» على كلامٍ ليس فقط للمخاطب ظنٌّ في خلافه، بل للمخاطب شكٌّ فيه وتردُّد.

ولم يذهب البلاغيون مذهبَ عبد القاهر، بل جوَّزوا رأيَ أبي العبَّاس؛ فاستحسنوا دخول «إنَّ» على كلامٍ يتردَّد فيه المخاطَبُ ويَشكُّ، واستشفعوا لذلك بأنَّ التأكيدَ «يُنقذ المتردِّدَ والشاكَّ عن ورطة الحَيْرة»، وهذا من كلام السَّكَّاكي، وبأنَّ «تقويةَ الحكم بمؤكِّد تُزيل تردُّد المخاطب وتُمكِّن الحكم لديه»، وهذا من كلام السَّعْد، وبأنَّ «التَّقويةَ تَدفَعُ استقراءَ أحدِ التردُّدَيْن»، وهذا من كلام ابن يعقوب المغربي[2].

ووقف الشيخ الدُّسوقيُّ عند هذا التَّعارُض بين كلام الإمام وكلام البلاغيين، ونَقلَ كلامَ بعضِهم في التوفيق بينهما، وأورد ردًّا عليه؛ قال: «قولُه: (لكنَّ المذكورَ في دلائل

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٥.

(٢) يُنظر: مفتاح العلوم [ضمن شرح مفتاح العلوم للسعد التفتازاني] ١/ ٢٣٦، والإيضاح، ص ٤٥، والمختصر، ص ١٤٨، وشرح مفتاح العلوم ١/ ٢٣٦، ومواهب الفتاح [ضمن شروح التلخيص] ١/ ٢٠٥.

الإعجاز... إلخ)، أي: فيكونُ المذكورُ فيها مُنافيًا لِمَا ذكره القوم؛ لأنَّ ما في (دلائل الإعجاز) يقتضي أنَّ التأكيدَ للمُتردِّد لا يَجوز، كخالي الذِّهن، وكلامَ القوم يقتضي أنَّ التأكيدَ له جائز، بل هو مُستحسَن.

وجَمعَ بعضُهم بين كلام القوم وما في (دلائل الإعجاز) بأنَّ الظنَّ في كلام الشيخ عبد القاهر شرطٌ في التأكيد بـ(إنَّ) خاصَّة؛ لأنها كالعَلَم في التأكيد، بخلافِ غيرها؛ فلا يُشترَط في التأكيد به ظنُّ الخلاف، وعليه يُحمَل كلامُ القوم، وحينئذٍ فلا تَنافِي.

ورُدَّ هذا الجَمعُ بقوله تعالى: (إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ) [هود: ٣٧/ المؤمنون: ٢٧]؛ فإنه مؤكَّدٌ بـ(إنَّ)، مع أنَّ نُوحًا لم يَكنْ ظانًّا لعدم غرقِهم، بل مُتردِّدًا؛ فالحقُّ أنهما طريقتان متقابلتان»[(١)].

ويَردُّ هذا الجَمْعَ أيضًا أنَّ عِمادَ كلام عبد القاهر ليس متوجِّهًا إلى ما يُستعمَل من المؤكِّدات في الذي فيه ظنٌّ في الخلاف حتى يقولَ الجامِعون إنَّ مُرادَه اختصاصُ «إنَّ» دون غيرها، وإنَّما كان كلامُه صريحًا في أنَّ «إنَّ» لا تَجيءُ في غير الذي فيه ظَنٌّ في الخلاف، وعليه يبقى التعارُض قائمًا بين ما ذهبَ إليه الإمامُ وما أصَّله أبو العبَّاس ووافقه فيه البلاغيون.

هذا والخلافُ بين عبد القاهر والبلاغيين في التأكيد قائمٌ على مراعاة حال المخاطب، وفي هذه المسألة بحثٌ آخرُ – ليس هذا مقامَ تفصيله – ناظرٌ إلى مراعاة حال المتكلِّم؛ قال شيخُنا أبو موسى: «وهناك ضُروبٌ من التوكيد لا يُنظَر فيها إلى حال المخاطَب، وإنما يَنظر فيها المتكلِّمُ إلى حالِ نفسِه ومدى انفعاله بهذه الحقائق وحِرصِه على إذاعتِها وتقريرِها في النُّفوس كما أَحَسَّها مُقرَّرةً أكيدةً في نفسه، وهذا اللَّونُ كثيرٌ جدًّا وله مذاقاتٌ حسنة»[(٢)]، ثم أفاض الشيخُ في الشَّرحِ وإيراد الشَّواهد من القرآن الكريم وكلام العرب، وعَدَّد الدَّواعيَ التي تَحمِلُ المتكلِّم على التوكيد لغَرضٍ يعود إليه؛ منها رغبتُه في تقوية مضمون الكلام عند المخاطَب وتقريرِه في نفسه وإن كان غيرَ مُنكرٍ له، وتحقيقُ

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السَّعد [ضمن شروح التلخيص] ١/ ٢٠٥.

(٢) خصائص التراكيب، ص ١٢٧.

الوعد، والإشارةُ إلى أنَّ الذي كان لم يَكنْ على وَفْق ظَنِّ المتكلِّم فكأن نَفْسَ المتكلِّم تُنكره فيؤكِّده لها، وغرابةُ الخبر، وإظهارُ مُعتقَد النَّفْس وإبرازُه لتزدادَ النَّفسُ يقينًا به، والأساليبُ التعليمية؛ أدبيةً كانت أو علمية(١).

المعنى السَّابع: التهكُّم بالمخاطَب

قال عبد القاهر: «ومِن لطيفِ مواقِعِها أنْ يُدَّعى على المخاطَب ظَنٌّ لم يَظُنَّه، ولكنْ يُرادُ التَّهكمُ به، وأنْ يُقال: (إنَّ حالَك والذي صَنعْتَ يَقتضِي أنْ تكون قد ظننتَ ذلك).

ومثالُ ذلك قولُ الأوَّل:

جَـــاءَ شَـــقِيقٌ عَارِضًـــا رُمْحَـــهُ إِنَّ بَنِـــي عَمِّـــكَ فِـــيهِمْ رِمَـــاحْ

يقول: إنَّ مَجيئه هكذا مُدِلًّا بنفسِه وبشجاعتِه قد وَضعَ رُمحَه عَرْضًا دليلٌ على إعجابٍ شديد، وعلى اعتقادٍ منه أنه لا يقوم له أحدٌ، حتى كأنْ ليس مع أحدٍ منَّا رُمْحٌ يَدفَعُه به، وكأنَّا كلَّنا عُزْلٌ»(٢).

وهذا الكلامُ هو الأصلُ الذي بنى عليه البلاغيون المتأخِّرون حديثَهم عن الأحوال التنزيليَّة لـ«أضْرُب الخبر»، وقد سمَّى السكَّاكيُّ هذه الأحوالَ: «نَفْثَ الكلام لا على مقتضى الظاهر»، وعدَّد صُورَ هذا النَّفْثِ فقال إنَّ المُفْلِقِينَ السَّحرَةَ في هذا الفنِّ قد يُقِيمُون مَن لا يكونُ سائلًا مَقامَ من يسأل، وكذلك قد يُنزِّلون منزلةَ المُنكرِ مَن لا يكونُ إيَّاه، ويَقْلِبون هذه القضيةَ مع المُنكِر إذا كان معه ما إذا تأمَّلَه ارتدع، مُنبهًا إلى أن ذلك يقع كثيرًا في كلامِهم(٣).

وبيَّن السكَّاكيُّ أثرَ «النَّفْثِ لا على مقتضى الظاهر» وبلاغتَه فقال: «وهذا النَّوعُ، أعني: نَفْثَ الكلام لا على مقتضى الظاهر، متى وَقَعَ عند النُّظَّار مَوقِعَه استهشَّ الأنْفُسَ،

---

(١) يُنظر: خصائص التراكيب، ص ١٢٧ – ١٣٦.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٦.

(٣) يُنظر: مفتاح العلوم [ضمن شرح مفتاح العلوم للسعد التفتازاني] ١/ ٢٥٢ – ٢٧٠.

وآنَقَ الأسماعَ، وهَزَّ القرائحَ، ونَشَّطَ الأذهانَ، ولأمرٍ ما تَجِدُ أربابَ البلاغةِ وفُرسانَ الطِّرادِ في ميدانِها، الرَّاميةَ في حَدَقِ البيان، يَستكثرون من هذا الفنِّ في محاوراتِهم»(١).

وإذا كان عبد القاهر قد تحدَّث – كما هو ظاهرٌ من الشاهد الذي أورده – عن صورة واحدة من صور إخراج الكلام في أضرب الخبر على خلاف مقتضى الظاهر، فإن كل الصور التي ذكرها السكاكي خارجةٌ من تحت قول الإمام: «أنْ يُدَّعى على المخاطَب ظَنٌّ لم يَظُنَّه»، غير أنه لا يُرادُ بها جميعًا التَّهكمُ بالمخاطَب.

لقد وصف عبد القاهر هذا المعنى من معاني «إنَّ» بأنه «مِن لطيفِ مواقعِها»، لكنه لم يَضعْ أيدينَا على الشيء الذي كان به هذا المعنى لطيفًا، وليس لنا أن نُحاسِبَه على أنه لم يَفعلْ، وإنما علينا أن نَنظرَ فيما كَتبَ ونبحثَ عمَّا عنه سَكَت.

وإدراكُ الشيء الذي كان به هذا المعنى لطيفًا لا يكون بمَعزِلٍ عن قوله: «أنْ يُدَّعى على المخاطَب ظَنٌّ لم يَظُنَّه»؛ فاللُّطف في أن المخاطَب يعتقد اعتقادًا، ويَتوقَّع أن يُلقى إليه الكلامُ بما يُوافِقُ هذا الاعتقاد، لكنه يُفْجَؤُ بإلقائه إليه على خلافه؛ فكأنه قد خُدِعَتْ نفسُه وخُتِلَتْ وأُلجِئتْ إلى التفكُّر لإدراك المراد.

المعنى الثَّامن: رَدُّ ظنِّ المتكلِّم

قال عبدُ القاهر: «واعلمْ أنها قد تَدخُلُ للدِّلالة على أن الظنَّ قد كان منك أيُّها المتكلِّمُ في الذي كان أنه لا يَكون، وذلك قولُك للشَّيء هو بمَرْأًى من المخاطَب ومَسْمَع: (إنَّه كان مِن الأمرِ ما تَرَى، وكان منِّي إلى فُلانٍ إحسانٌ ومعروفٌ، ثم إنَّه جَعل جزائي ما رأيتَ)، فتَجْعَلُك كأنك تَردُّ على نفسِك ظنَّك الذي ظننتَ، وتُبيِّنُ الخطأَ الذي تَوهَّمْتَ»(٢).

و«إنَّ» في مثل هذا لا صِلةَ لها بالمخاطَب، بل هي مُتوجِّهةٌ إلى المتكلِّم، وبيانِ حالِه، وخَطئه فيما ظَنَّ، وصَيرورةِ الأمرِ إلى خلافِ ما كان يُؤمِّل.

وقد استشهد الإمامُ في هذا المعنى بآيتين من غير أن يشرحهما؛ أُولاهما قولُه تعالى حكايةً عن أمِّ مريم: «قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ» [آل عمران:

---

(١) يُنظر: مفتاح العلوم [ضمن شرح مفتاح العلوم للسعد التفتازاني] ١/ ٢٧٠ – ٢٧١.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٧.

٣٦]؛ فقد كان ظنُّ امرأة عمران أن يكون ما في بطنها ذَكَرًا؛ لذا نَذَرَتْه مُحرَّرًا لخدمة بيت المقدس، فلما جاء المولودُ أنثى انقلبَ ظنُّها إلى الضِّد، فسِيقَ كلامُها مُفعَمًا بالتحسُّر والأسى على صيرورة الأمر إلى خلافِ ما كانت ترجو.

والآيةُ الأخرى هي قولُه – عزَّ وجلَّ – حكايةً عن نُوحٍ عليه السَّلام: «قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ» [الشعراء: ١١٧]؛ فقد قدم سيدنا نوح بين يدي دعوته قومَه ما كان يؤمِّل أن يحملهم على تصديقه؛ من كونه رسولًا أمينًا، ونذيرًا مبينًا، وغيرَ سائلٍ أجرًا، فلمَّا قابلوا ذلك كله بالجحود والنُّكْران، وظهر منهم خلاف ما كان يرجوه، لجأ إلى ربِّه لا لإخباره بتكذيبهم؛ فهو – جلَّ وتقدَّس – يعلم السر وأخفى، وإنما أراد، كما قال الزمخشري: «أنِّي لا أدعوك عليهم لِما غاظوني وآذَوْنِي، وإنَّما أدعوك لأجلك ولأجل دينك، ولأنهم كذَّبوني في وحيك ورسالتِك، فاحكم بيني وبينهم»[(١)].

تعقيب:

بعد عَرْضِ كلام العلماء قبل عبد القاهر في «إنَّ»، وتفصيلِ القولِ في كلامه فيها، يتبيَّن لنا موقفُ الشيخ الإمام من كلام مَن سبقوه؛ أخذًا وتركًا وإضافةً.

وهذا الموقف هو أنه ترك كثيرًا مما قالوا، وأخذ بعضًا مما قالوا، وأنشأ كثيرًا غيرَ ما قالوا، وأنه ترك الذي تركه لأنه لم يكن يكتب كتابًا في النحو حتى يُعْنَى بالبحث في أصل «إنَّ» ولا عملها، وإنما كان يكتب كتابًا في دلائل الإعجاز، ومن ثمَّ عُنِيَ بالنظر في دلالات «إنَّ»، وإلى ما تُحْدِثه في الكلام إذا هي حضرتْ، وما يكون عليه الكلامُ إن هي غابتْ.

قلتُ إن عبد القاهر أخذ من كلام العلماء قبله، لكنَّ أَخْذَه لم يكن رَجْعًا لما قالوه ولا ترديدًا لما ذكروه، بل أعمل فيه عقله، وأجال فيه فِكرَه، حتى استحال على يديه خَلْقًا آخر، ومن ذلك حديثُه عن غَنَاء «إنَّ» عن الخبر، وما تُحْدِثه من الحُسْن إذا كانت مع ضمير الشأن، ودخولها على النكرة.

أمَّا أثرُ عبد القاهر فيمن جاء بعدَه في هذه المسألة، وطريقةُ تعاطيهم مع كلامه، فبيانُه في المبحث التالي؛ فإليه.

---

(١) الكشاف ٢/ ١١٣.

المبحث الثالث: "إنَّ" في كُتب البلاغة بعد عبد القاهر

ذَكَرْنا في صدر المبحث الأول أن مِن أصول النَّظر في مسألةٍ أو بابٍ من أبواب العلم في كلامِ عالمٍ = تَقَصِّي كلامِ أهل العلم قبلَه في المسألة نفسِها أو البابِ نفسِه، وأنَّ مِن شأن ذلك الوقوفَ على مكانِ كلامِه ومكانتِه من كلامهم، ونَذكُر هنا أنَّ مِن تمام النَّظر في المسألةِ تَتبُّعَها عند مَن جاء بعده من أهل العلم؛ لبيان أثرِه فيهم، وطريقةِ تَعاطِيهم مع كلامه.

وفيما يلي عرضٌ لـ«إنَّ» في كتب البلاغة بعد عبد القاهر، نتدرَّج فيه من الأقدم إلى الأحدث:

• نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" لفخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ):

جَمَع الرَّازيُّ في كتابه خلاصةَ ما أودعَه الإمامُ عبد القاهر كتابَيْه: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز»، وصرَّح في مقدمتِه بمنهجِه في ذلك؛ قال: «ولمَّا وفَّقني الله لمطالعة هذين الكتابين التقطتُ منهما مَعاقِدَ فوائدِهما ومَقاصِدَ فرائدِهما، وراعيتُ الترتيبَ مع التهذيب، والتحريرَ مع التقرير، وضبطتُ أوابِدَ الإجمالات في كلِّ بابٍ بالتقسيمات اليقينية، وجَمَعتُ متفرِّقاتِ الكَلِم في الضوابط العقلية، مع الاجتنابِ عن الإطناب المُمِلِّ والاحترازِ عن الاختصار المُخِلِّ»[(١)].

وقد ضمَّن فخرُ الدِّين ما لخَّصه من كلام عبد القاهر في «إنَّ» الفصلَيْن الأوَّلَيْن من الباب الخامس الذي جعله للمباحث المتعلِّقة بـ«إنَّ» و«إنَّما»؛ فتحدَّث في الفصل الأول عن مواقعِ «إنَّ» وفوائدِها، لكنَّه اقتصر منها على أربعٍ؛ هي: «ربطُها الجملةَ الثانية بالأولى والتأليفُ بينهما، وإسباغُها الحُسْنَ واللُّطفَ على ضمير الشَّأن، وتهيئتُها النكرةَ وإصلاحُها لأن يُحدَّثَ عنها، وإغناؤها عن الخبر»، وأجْمَلَ الحديثَ عن بقيَّة المواقع والفوائد في الفصل الثاني الذي أومأ فيه إلى خَبر الكِنْدِيِّ مع أبي العبَّاس، وذَكرَ احتجاجَ عبد القاهر لصحَّة قولِه بمجيء «إنَّ» جوابًا لسؤال سائل، وعَدَّد ما ذكره الشيخُ مِن كون «إنَّ» للتأكيد،

---

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٤.

ومجيئها فيما فيه ظَنٌّ في الخلاف، وفيما يُدَّعى فيه على المخاطب ظَنٌّ لم يَظُنَّه، وفي الموجودِ الذي ظَنَّ المتكلِّمُ أنه لا يوجد(١).

وبَيِّنٌ أن الرَّازِيَّ لم يَخرُجْ في كلِّ ما لخَّصه عمَّا ذكره عبدُ القاهر.

• "مفتاح العلوم" لأبي يعقوبَ السَّكَّاكي (٦٢٦هـ):

لم يَخُصَّ السكَّاكِيُّ «إنَّ» بالتفصيل، ولم يُفرِدْ لها بابًا يَسْرُدُ فيه مواقعَها ومعانِيَها، مثلما فعل الشيخُ الإمام، بل ذكرَها عَرَضًا في الفنِّ الأوَّل من فنون قانون الخَبَر، وهو: «تفصيلُ اعتبارات الإسناد الخبري»، الذي بدأه بتأكيد أن المتكلِّمَ إذا اندفعَ في الكلام مُخبِرًا لَزِمَ أنْ يكونَ قَصْدُه – في حُكمِه بالمُسندِ للمُسندِ إليه في خبره ذلك – إفادتَه للمخاطَب مُتعاطيًا مَناطَها بقَدْر الافتقار.

عَقِيبَ ذلك شَرعَ في بيان الوجوه التي يُساقُ بها الكلامُ وَفْق درجاتِ الافتقار؛ فذَكَرَ أن المتكلِّم إذا ألقى الجملةَ الخبريةَ إلى مَن هو خالي الذِّهْن عمَّا يُلقَى إليه تَستغنِي الجملةُ عن مؤكِّدات الحكم، ويُسمَّى هذا النَّوعُ مِن الخَبر: «ابتدائيًّا»، وإذا ألقاها إلى طالبٍ لها مُتحيِّرٍ استُحسِنَ تقويتُها بإدخال اللام في الجملة أو «إنَّ»، ويُسمَّى هذا النَّوعُ مِن الخَبر: «طلبيًّا»، وإذا ألقاها إلى حاكمٍ فيها بخلافِه استَوْجبَ حكمُه لِيترجَّحَ تأكيدًا بحسب ما أُشْرِبَ المُخالِفُ الإنكارَ في اعتقاده، ويُسمَّى هذا النَّوعُ مِن الخَبر: «إنكاريًّا».

وجعلَ السَّكَّاكِيُّ إخراجَ الخبرِ على هذه الوجوه المذكورة إخراجًا على وَفْقِ مُقتضى الظاهر، وعدَّ كلامَه فيها وثيقةً على تحقيقِ جوابِ أبي العبَّاس للكِنْدِيِّ، وذَكَر نَصَّ الخبر المعلومِ، ثم بيَّن صُورَ إخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر؛ من حيث تنزيلُ المُنكِر منزلةَ غير المُنكِر، وتنزيلُ السَّائل منزلةَ غير السائل، وتنزيلُ غير المُنكِر منزلةَ المُنكِر، مستضيئًا في ذلك كلِّه بما أورده عبدُ القاهر مِن أخبارٍ وشواهد(٢).

وبذا يَتَّضِحُ أن السَّكَّاكِيَّ لم يَلتفِتْ إلى ما ذكره عبدُ القاهر من معاني «إنَّ» جميعًا، ولم يأخذْ منها إلا القَدْرَ الذي أعانه على إقامة ما سُمِّيَ: «أَضْرُب الخبر»؛ إنْ على مقتضى

---

(١) يُنظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ١٤٧ – ١٥١.

(٢) يُنظر: مفتاح العلوم [ضمن شرح مفتاح العلوم للسعد التفتازاني] ١/ ٢٣٠ – ٢٤٣.

الظاهر أو على خلافه.

• "المصباح" لبدر الدِّين بن مالك (٦٨٦هـ):

جعل ابنُ النَّاظم «مِفتاحَ السَّكَّاكيِّ» أصلًا لكتابه «المصباح»؛ فلخَّصَه، وأضافَ في أبوابه وفنونه، وتوسَّع في الاستشهاد(١).

أمَّا حديثُه عن «إنَّ» فقد جاء في فصلٍ سمَّاه: «أحوالُ الإسناد الخبري مِن وروده مؤكَّدًا تارةً وغيرَ مؤكَّد أخرى»، وكرَّر فيه ما ذكره السَّكَّاكيُّ، وأورد عباراته بنَصِّها، ولم يَخرُجْ عن شواهده، غير أنه لم يُثبِتْ خبرَ الكِنْدِيِّ مع أبي العبَّاس كما فعل أبو يوسف(٢).

• "تلخيص المفتاح" و"الإيضاح" للخطيب القزويني (٧٣٩هـ):

كان صَنيعُ الخطيب القزوينيِّ – في كتابَيْه – أوثقَ صلةً بصَنيعِ السَّكاكِيِّ منه بصَنيعِ ابن النَّاظم؛ فقد تابعَه فيما ذكرَه من استعمال «إنَّ» في توكيد الخبر إذا أُلقِيَ إلى مَن يَتردَّد فيه أو يُنكره، واستعان بتقسيماته وبعض عباراته وشواهده، وتابَعه في نقل خبرَي الكِنْدِيِّ مع أبي العبَّاس وخَلَفٍ الأحمر مع بشَّار، غير أنه تَجاوَزه إلى اقتباس بعض جُمَل عبد القاهر(٣).

• "الفوائد الغياثية" لعَضُدِ الدِّين الإيجي (٧٥٦هـ):

«الفوائد» مختصرٌ يتضمَّن مقاصدَ «مفتاح العلوم»؛ لذا جاء حديثُ «العَضُد» عن «إنَّ» مُستمَدًّا ممَّا قاله السَّكاكِيّ، في إيجازٍ ظاهرٍ في الكلام عن صُورِ الخبر من حيث التوكيدُ وعدمُه، والعدولِ بها عن مقتضى الظاهر، مع استعانةٍ بشواهده، وإغفالٍ لما نقله عن عبد القاهر من أخبار(٤).

• "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبهاء الدين السُّبكي (٧٧٣هـ):

تعهَّد السُّبكيُّ كلامَ الخطيب بالشرح والتفصيل، واستدرك عليه في بعض شواهده،

---

(١) يُنظر: البلاغة تطوُّر وتاريخ، ص ٣١٥ – ٣١٦، والمصباح [مقدمة التحقيق]، ص (م).

(٢) يُنظر: المصباح، ص ٩ – ١١.

(٣) يُنظر: تلخيص المفتاح، ص ٤١ – ٤٣، والإيضاح، ص ٤٤ – ٤٩.

(٤) يُنظر: الفوائد الغياثية، ص ١١٢ – ١١٣.

وحرَّر مصطلح «مقتضى الظاهر» الذي يُساق تأكيدُ الكلام وَفْقَه أو خلافَه، وأورد رأيًا للزمخشريِّ في التأكيد بـ«إنَّ» في أحد الشَّواهد القرآنية، وأكثرَ من إيراد الاعتراضات والردِّ عليها، لكنَّ ذلك كلَّه لم يَتعدَّ الإطارَ الذي حصر فيه الخطيبُ – ومِن قبله السَّكاكيُّ – «إنَّ»، وهو استعمالُها في التوكيد(١).

"شرح مِفتاح العلوم" و"المُطوَّل" و"المُختصَر" للسَّعد التَّفتازاني (٧٩٢هـ):

تبعًا لـ«السَّكَّاكيِّ» و«الخطيب» عرَضَ السَّعْدُ التفتازانيُّ لـ«إنَّ» في باب «أضرُب الخبر»، ويمكن إجمالُ كلامِه في المحاور التالية: «تفصيل كلام السَّكَّاكي، افتراض الاعتراضات والردّ عليها، إيراد الاستدراكات، إثبات اشتراط عبد القاهر – لاستعمال «إنَّ» في التأكيد – أن يكون للمخاطَب ظنٌّ في الخلاف، الإفاضة في بيان كلام الخطيب، شَرْح الشَّواهد، تحرير وجه الاستشهاد».

و«السَّعْدُ» في هذا جَارٍ على سَنَنَ مَن سبقوه إلى شرح كتابَي الإمامين؛ السَّكَّاكيِّ والخطيب، غير أنه فَضَلَهم في أمرٍ لم يَقْرَبُوه؛ هو أنه خصَّص في «المُطوَّل» بحثًا لخصائصِ «إنَّ» قال إنه لا بُدَّ من التنبُّه له، وإنه لا تَنحصِرُ فائدتُها في تأكيد الحكم نفيًا لشكٍّ أو ردًّا لإنكار، ثم أورد نَصَّ كلام عبد القاهر المُترجِم لبعض معانيها، ومنها: الدلالةُ على أن الظنَّ كان من المتكلِّم في الذي كان أنه لا يكون، وتحسينُ ضمير الشَّأن، وتهيئةُ النكرة لأن تَصْلُحَ مبتدأً، وحالُ النكرة الموصوفة معها، وحذفُها الخبرَ (٢).

ومع أن التفتازانيَّ لم يَزِدْ على أنْ ذكرَ ما قاله الشيخُ الإمام، ولم يُضِفْ إليه شيئًا، فإنه يَشفعُ له أنْ كان الوحيدَ الذي أومأ إلى فَيْضِ معاني «إنَّ».

وفيما ذكرْنا مِن كُتب البلاغةِ بعد الإمام عبد القاهر غُنْيةٌ عمَّا لم نَذكُرْ؛ فإن بقيتَها نَسجَتْ على المِنوالِ نفسِه، وسلكت الطريق ذاتَه.

---

(١) يُنظر: عروس الأفراح [ضمن شروح التلخيص] ١/ ٢٠٢ وما بعدها.

(٢) يُنظر: شرح مفتاح العلوم ١/ ٢٣٢ – ٢٧١، المُطوَّل، ص ١٠٧ – ١١٤، المُختصَر، ص ١٤٧ – ١٥٣.

ويَتَّضِحُ من كلِّ ما سبق أن البلاغيين المتأخِّرين حَصَرُوا حديثَهم عن «إنَّ» في باب «أضرُب الخبر»، وعامَلُوها بوصفها مؤكِّدًا، ولم يُفرِّقُوا بينها وبين غيرها من المؤكِّدات، ولم يَلتَفِتُوا إلى المعاني الغِزَارِ التي نبَّه إليها الشيخُ الإمام.

وقد وقف شيخُنا أبو موسى عند صنيع المتأخِّرين في هذا الباب، وكذلك في غيره من أبواب «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» التي أهملوها، ونبَّه إلى أن ذلك لم يَنلْ نصيبًا كافيًا من الدرس والتحقيق؛ قال: «وكثيرًا ما تَحثُّني رغبةٌ في أن أُفْرِد بالدراسة مباحثَ عبد القاهر التي لم يشرحْها البلاغيون المتأخرون، الذين كان يَعنيهم أن يستخرجوا من تُراثه – رضي الله عنه – ما يَتصل ببابَيْ علم المعاني والبيان، وتركوا بقيةَ تُراثه، ولا يزال جاثمًا في مَهاجِعِه، يَطوف القائلون في النَّقد في زماننا ببعضِه وهم عَجِلُون، وحَسبُهم أنْ يَنثُروا عليه وُرودًا من الثناء أو أشواكًا من الهجاء، كلٌّ حسب ما في وِطَابِه»[(١)].

وفسَّر شيخُنا سُكوتَ المتأخِّرين عن كثيرٍ مِن علم عبد القاهر فقال: «في (دلائل الإعجاز) خصوصًا أبوابٌ من العِلم سكتَ عنها المتأخِّرون ولم يُدخِلُوها في الدرس البلاغي؛ لأنها كانت غالبًا تدقيقاتٍ علمية لدَفْعِ شُبَهٍ واهية، والمتأخِّرون كانوا يَقصِدُون مِن علمِ عبد القاهر إلى ما يُحقِّق ويُقِيمُ أبوابَ علم البلاغة ومباحثَه، وهذه المناقشاتُ التي تستهدف دَفْعَ شُبَهٍ واهية كانوا يعتقدون أن مَن يُحْكِمُ العِلمَ لا يَقَع فيها، وكانوا يَرَوْنَ أن مَن يُحْكِم ما أخذوه مِن علم عبد القاهر لا يَحتاج إلى ما تركوه مِن عِلمِه»[(٢)].

وللشيخ كلامٌ في موضعٍ آخرَ حول إهمال البلاغيين المتأخرين حديثَ عبد القاهر في «إنَّ» خصوصًا؛ فقال بعد أن نَعَى على الدَّرس البلاغيِّ الذي جرى على منهج المتأخِّرين ابتعادَه عن أكثرِ علمِ الشَّيخ الإمام: «والذي أخذَتْه البلاغةُ من هذا الكتاب الجليل [دلائل الإعجاز] هو مباحثُ: التَّقديم، والحذف، وشيء من فروق الخبر، ومنه الفصل والوصل، ومقتبساتٌ كان يَضرِبُ بها الشيخُ أمثلةً في بحوثه؛ أخذها المتأخِّرون وتركوا سياقَها في

---

(١) دراسة في البلاغة والشعر، ص ٦٢.

(٢) مجلس شرح «دلائل الإعجاز» بالجامع الأزهر الشريف، بتاريخ ١٩ شوال ١٤٤٥هـ = ٢٨ إبريل ٢٠٢٤م.

كلام عبد القاهر، مع أن زَخْمَ هذا السِّياق هو البلاغة، مثل ما فعلوا في (إنَّ) التي أسَّسوا عليها بابَ أضرُب الخبر الذي وضعوه على حَذْوِ جواب أبي العبَّاس، مع أن هذا أضعفُ ما قاله عبد القاهر في هذا الحرف الذي تركه لمَّا كثر فَيْضُه وكاد يَصرِفُ الشيخَ عن غيره»[1].

وحتى لا يُحملَ كلامُ شيخِنا «أبو موسى» على أنه انتقاصٌ أو زرايةٌ بمتأخِّري البلاغيين اعتذر عنهم، وتَعلَّل لهم؛ فقال: «وبدلًا من أن يبحثَ البلاغيون المتأخِّرون عن الدَّقائق والأمور التي قَصَّرَ عنها كلامُ الشيخ وأَعْجَلَه عنها شُغلُه بغيرها، اقتبسوا شيئًا ممَّا قال، وتركوا أفضلَه، ولهم عُذْرُهم، ولهم شواغلُهم، ولا يُلامُون، وإنّما نُلام نحن؛ لأننا لم نَضعْ أقدامَنا حيث انتهت أقدامُهم، ولم نَخْلُفْهم على طريقهم، ولم نُتِمَّ مَسيرتَهم، وإنما رجعنا إلى الوراء، وأخذنا نَذْرَعُ الطريقَ الذي قطعوه بأقدامٍ مُهتزَّة وخُطواتٍ مضطربة، ولم نَقِف لنُفسِّر ونُحلِّل، فضلًا عن أن نُضِيف»[2].

(١) مدخل إلى كتابَيْ عبد القاهر، ص ١٠١.

(٢) السابق، ص ١٠١.

المبحث الرابع: معاني "إنّ" في ديوان النّابغة الذُّبياني

مواقعُ (إنّ) وصُوَرُها في ديوان النّابغة الذُّبياني:

قبل الوُلوج إلى معاني «إنَّ» عند النَّابغة الذبياني آثرتُ أن أُثْبِتَ إحصاءً بمواقعها في الديوان، والصُّور التي تأتي عليها؛ من حيث مجيئها: مُفردةً غيرَ مسبوقةٍ بعاطفٍ وغيرِه أو مُتَّصلةٍ بضمير، أو مُفردةً مسبوقةً بالفاء، أو مُفردةً مسبوقةً بالواو، أو مُفردةً مسبوقةً بهاء التنبيه، أو مسبوقةً بالفاء متصلةً بضمير، أو مسبوقةً بالواو متصلةً بضمير، أو متصلةً بضميرٍ من غير أن تُسبَق بالفاء أو الواو.

ولم يتطرق البحثُ إلى «إنَّ» إذا اتصلتْ بها «ما»؛ فإن ذلك سبيلٌ آخر أخلص له الشيخ الإمام بابًا مستقلًّا؛ هو بابُ «إنَّما» ومسائلها(١).

أمَّا مواقعُ «إنَّ» في الدِّيوان فعِدَّتها واحدٌ وخمسون موقعًا، وردتْ في سبعٍ وعشرين قصيدةً ومقطوعةً، وتكرَّرت في سِتِّ قصائدَ أو مقطوعات؛ فمنها ما تكرَّرت فيها سِتَّ مرَّات، وهي المُعلَّقة، ومنها ما تكرَّرت فيها أربعًا، أو ثلاثًا، أو مرَّتين، وما عدا ذلك وردتْ مرةً واحدةً في القصيدة أو المقطوعة.

وأمَّا صورُها فتفصيلُها فيما يلي:

الصورة الأولى: مجيئها مُفردةً غيرَ مسبوقةٍ بعاطفٍ أو مُتَّصلةٍ بضمير

وردت «إنَّ» في ديوان النَّابغة مُفردةً غيرَ مسبوقةٍ بعاطفٍ وغيرِه أو مُتَّصلةٍ بضمير في أحدَ عشر موطنًا؛ هي:

١) فَتِلْكَ تُبْلِغُنِي النُّعْمَانَ إِنَّ لَهُ ... فَضْلًا عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى وَفِي الْبَعَدِ

٢) إِنَّ الرُّمَيْثَةَ مَانِعٌ أَرْمَاحُنَا ... مَا كَانَ مِنْ سَحَمٍ بِهَا وَصُفَارِ

٣) قُلْتُ لَهَا وَهْيَ تَسْعَى تَحْتَ لَبَّتِهَا ... لَا تَحْطِمَنَّكِ إِنَّ الْبَيْعَ قَدْ زَرِمَا

٤) وَقُلْتُ يَا قَوْمُ إِنَّ اللَّيْثَ مُنْقَبِضٌ ... عَلَى بَرَاثِنِهِ لِوَثْبَةِ الضَّارِي

---

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣٢٧ – ٣٢٨.

٥) فَـلَا تَبْعَـدَنْ إِنَّ الْمَنِيَّـةَ مَوْعِـدٌ وَكُـلُّ امْـرِئٍ يَوْمًـا بِـهِ الْحَـالُ زَائِـلُ

٦) إِنَّ الْعُرَيْمَـةَ مَـانِعٌ أَرْمَاحُنَـا مَـا كَـانَ مِـنْ سَـحَمٍ بِهَـا وَصُـفَارِ

٧) أَحَـارِ بْـنَ الْمُغِيـرَةِ إِنَّ قَيْسًـا أَحَلُّـوا بِالْمَحَـارِمِ وَادَّعَيْـتُ

٨) أَبْلَيْـتُهُمْ خُلُقًـا أَثْنَـوْا بِأَحْسَـنِهِ إِنَّ الْكِـرَامَ إِذَا أَبْلَيْـتَهُمْ شَـكَرُوا

٩) إِنَّ امْـرَأً يَرْجُـو الْخُلُـودَ وَقَـدْ رَأَى سَـرِيرَ أَبِـي قَـابُوسَ يُغْـدَى بِـهِ عَجَـزْ

١٠) يَـا قَـوْمِ إِنَّ ابْـنَ هِنْـدٍ غَيْـرُ تَـارِكِكُمْ فَـلا تَكُونُـوا لِأَدْنَـى وَقْعَـةٍ جَـزَرَا

١١) فَـلَا تَطْعَنُـوا فِـي دَارِ ذُبْيَـانَ إِنَّ مَـنْ دَعَـا مِـنْكُمُ بِالصَّـالِحَاتِ مُجَـابُ

الصورة الثانية: مجيئها مُفردةً مسبوقةً بالفاء

وردت «إنَّ» في ديوان النَّابغة مُفردةً مسبوقةً بالفاء في أربعة مواطن؛ هي:

١) هَـا إِنَّ ذِي عِـذْرَةٌ إِلَّا تَكُـنْ نَفَعَـتْ فَـإِنَّ صَـاحِبَهَا مُشَـارِكُ النَّكَـدِ

٢) فَـإِنَّ جَوَابَهَـا فِـي كُـلِّ يَـوْمٍ أَلَـمَّ بِـأَنْفُسٍ مِـنْكُمْ وَوَفْـرِ

٣) تَجَنَّـبْ بَنِـي حُـنٍّ فَـإِنَّ لِقَـاءَهُمْ كَرِيـهٌ وَإِنْ لَـمْ تَلْـقَ إِلَّا بِصَـابِرِ

٤) فَـإِنْ يَـكُ عَـامِرٌ قَـدْ قَـالَ جَهْـلًا فَـإِنَّ مَظِنَّـةَ الْجَهْـلِ الشَّـبَابُ

الصورة الثالثة: مجيئها مُفردةً مسبوقةً بالواو

وردت «إنَّ» في ديوان النَّابغة مُفردةً مسبوقةً بالواو في أربعة مواطن؛ هي:

١) قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا وَإِنَّ مَـوْلَاكَ لَـمْ يَسْـلَمْ وَلَـمْ يَصِـدِ

٢) حَيَّـاكِ رَبِّـي فَإِنَّـا لَا يَحِـلُّ لَنَـا لَهْـوُ النِّسَـاءِ وَإِنَّ الـدِّينَ قَـدْ عَزَمَـا

٣) وَإِنَّ تِـلَادِي إِنْ ذَكَـرْتُ وَشِـكَّتِي وَمُهْـرِي وَمَـا ضَـمَّتْ لَـدَيَّ الأَنَامِـلُ

٤) وَإِنَّ مَنَـازِلِي وَبِـلَادَ قَـوْمِي جُنُـوبُ قَسًـا هُنَالِـكَ فَالْهِضَـابِ

الصورة الرابعة: مجيئها مُفردةً مسبوقةً بهاء التنبيه

وردت «إنَّ» في ديوان النَّابغة مُفردةً مسبوقةً بهاء التنبيه في موطن واحد؛ هو:

هَـا إِنَّ ذِي عِـذْرَةٌ إِلَّا تَكُـنْ نَفَعَـتْ فَـإِنَّ صَـاحِبَهَا مُشَـارِكُ النَّكَـدِ

الصورة الخامسة: مجيئها مسبوقةً بالفاء متصلةً بضمير

وردت «إنَّ» في ديوان النَّابغة مسبوقةً بالفاء متصلةً بضمير في اثني عشر موطنًا؛ منها ثمانية مواطن اتصلت فيها بياء المتكلم، وثلاثة بكاف الخطاب، واتصلت في موطن واحد بـ«نا» الدالة على الفاعِلين، والمواطن هي:

١) فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ

٢) حَيَّاكِ رَبِّي فَإِنَّا لَا يَحِلُّ لَنَا لَهْوُ النِّسَاءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا

٣) إِمَّا عُصِيتُ فَإِنِّي غَيْرُ مُنْفَلِتٍ مِنِّي اللِّصَابُ فَجَنْبَا حَرَّةِ النَّارِ

٤) فَإِنِّي قَدْ أَتَانِي مَا صَنَعْتُمْ وَمَا رَشَّحْتُمُ مِنْ شِعْرِ بَدْرِ

٥) جَمِّعْ مِحَاشَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنَّنِي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمَا

٦) فَإِنِّي لَا أُلَامُ عَلَى دُخُولٍ وَلَكِنْ مَا وَرَاءَكَ يَا عِصَامُ

٧) فَإِنَّكَ سَوْفَ تَحْلُمُ أَوْ تَنَاهَى إِذَا مَا شِبْتَ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ

٨) تَمَنَّ بِعَادَهُمْ وَاسْتَبْقِ مِنْهُمْ فَإِنَّكَ سَوْفَ تُتْرَكُ وَالتَّمَنِّي

٩) إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي

١٠) أَثُمَّ تَعَذَّرَانِ إِلَيَّ مِنْهَا فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ

١١) فَإِنْ تَغْلِبْ شَقَاوَتُكُمْ عَلَيْكُمْ فَإِنِّي فِي صَلَاحِكُمُ سَعَيْتُ

١٢) فَإِمَّا تُنْكِرِي نَسَبِي فَإِنِّي مِنَ الصُّهْبِ السِّبَالِ بَنِي الضِّبَابِ

الصورة السادسة: مجيئها مسبوقةً بالواو متصلةً بضمير

وردت «إنَّ» في ديوان النَّابغة مسبوقةً بالواو مُتَّصلةً بضمير في موطنين اثنين، اتصلت في كليهما بياء المتكلم، والموطنان هما:

١) وَإِنِّي عَدَانِي عَنْ لِقَائِكِ حَادِثٌ وَهَمٌّ أَتَى مِنْ دُونِ هَمِّكِ شَاغِلِي

٢) وَإِنِّي لَأَلْقَى مِنْ ذَوِي الضِّغْنِ مِنْهُمُ وَمَا أَصْبَحَتْ تَشْكُو مِنَ الْوَجْدِ سَاهِرَهْ

الصورة السابعة: مجيئها متصلةً بضميرٍ من غير أن تُسبَق بالفاء أو الواو أو غيرهما

وردت «إنَّ» في ديوان النَّابغة متصلةً بضميرٍ من غير أن تُسبَق بالفاء أو الواو أو غيرهما في سبعة عشر موطنًا؛ منها أحد عشر موطنًا اتصلت فيها بياء المتكلم، وثلاثة بضمير الغائب، وثلاثة بـ«نا» الدالة على الفاعِلِين، والمواطن هي:

١) قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا وَإِنَّ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَصِدِ

٢) وَخَيِّسِ الْجِنَّ إِنِّي قَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ يَبْنُونَ تَدْمُرَ بِالصُّفَّاحِ وَالْعَمَدِ

٣) إِنِّي كَأَنِّي لَدَى النُّعْمَانِ خَبَّرَهُ بَعْضُ الْأَوُدِّ حَدِيثًا غَيْرَ مَكْذُوبِ

٤) فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِي مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي

٥) إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

٦) إِنِّي أُتَمِّمُ أَيْسَارِي وَأَمْنَحُهُمْ مَثْنَى الْأَيَادِي وَأَكْسُو الْجَفْنَةَ الْأُدُمَا

٧) عِظَامُ اللُّهَا أَوْلَادُ عُذْرَةَ إِنَّهُمْ لَهَامِيمُ يَسْتَلْهُونَهَا بِالْحَنَاجِرِ

٨) إِنِّي لَأَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ مِنْ أَجْلِ بَغْضَائِهِمْ يَوْمٌ كَأَيَّامِ

٩) وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّي

١٠) فَقَالَتْ يَمِينَ اللهِ أَفْعَلُ إِنَّنِي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرَهْ

١١) صَبْرًا بَغِيضَ بْنَ رَيْثٍ إِنَّهَا رَحِمٌ حُبْتُمْ بِهَا فَأَنَاخَتْكُمْ بِجَعْجَاعِ

١٢) أُثْنِي عَلَى ذِي آلِ عُذْرَةَ إِنَّهُ قَدْ كَانَ قِدْمًا قَبْلَ قِيلِ الْبَاطِلِ

١٣) إِنِّـي أَظُـنُّ ابْـنَ هِنْـدٍ غَيْـرَ تَـارِكِكُمْ بِـــالْقُرْنَتَيْنِ وَلَمَّـــا تُفْـــزَعِ الـــنَّعَمُ

١٤) إِنَّـــا أُنَـــاسٌ لَاحِقُـــونَ بِأَرْضِـــنَا فَـــالْحَقْ بِأَرْضِـــكَ خَـــارِجَ بْـــنَ سِـــنَانِ

١٥) إِنِّـي أَخَـافُ عَلَـيْهِمْ صَـوْلَ ذِي لِبَـدٍ فِـي عَـارِضٍ لِابْـنِ هِنْـدٍ يُمْطِـرُ الشَّـرَرَا

١٦) إِنَّـــا نُقَـــدِّمُ لِلْفَخَـــارِ ثَلَاثَـــةً هَرِمًـــا وَعَوْفًـــا عَمَّـــهُ وَسِـــنَانَا

١٧) إِنِّـي أَبَـى حَمَـلٌ ضَـيْمِي وَمَنْقَصَـتِي فَـــلَا يُعَـــادِلُ قَـــوْلٌ قَالَـــهُ حَمَـــلُ

معاني "إنَّ" في ديوان النَّابغة

المعنى الأوّل: الرَّبط والتأليف

كان «الرَّبط والتأليف» هو المعنى الأوَّل الذي ذكره الإمام عبد القاهر من معاني «إنَّ»، وقد تبيَّن من كلام الشيخ أن الجملةَ إذا دخلتْ عليها «إنَّ» ارتبطتْ بما قبلها وائتلفتْ معه واتَّحدتْ به، حتى كأن الكلامَيْن قد أُفْرِغَا إفراغًا واحدًا، وكأن أحدَهما قد سُبِك في الآخر(١). وقد أسلم تتبُّعُ مواقع «إنَّ» في ديوان النابغة الذُّبياني وتصنيفُها إلى تسعة مواضع تُفيد فيها الرَّبطَ والتأليف، بيانُها فيما يلي:

الموضع الأول:

فَتِلْـــكَ تُبْلِغُنِـــي النُّعْمَـــانَ إِنَّ لَـــهُ فَضْلًا عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى وَفِي الْبَعَدِ(٢)

هذا البيتُ من المُعلَّقة، التي فيها يمدح النابغةُ النُّعمانَ بن المُنذر، ويعتذر إليه ممَّا بلَغه عنه فيما وَشَى به بنو قُريعٍ في أمر «المتجرِّدة».

وقولُه: «تِلْكَ» إشارةٌ إلى ناقتِه «العَيْرَانةِ الأُجُدِ» التي ذكرها في قوله:

فَعَـــدِّ عَمَّـــا تَـــرَى إِذْ لَا ارْتِجَـــاعَ لَـــهُ وَانْـــمِ الْقُتُـــودَ عَلَـــى عَيْرَانَـــةٍ أُجُـــدِ(٣)

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣١٦.

(٢) ديوان النابغة، ص ٢٠.

(٣) السابق، ص ١٦.

وبين البيتين اثنا عشر بيتًا أخلصها النابغةُ لبيان قوَّة ناقته وعِظَمِ خَلْقِها وشِدَّةِ نشاطها، وانشعبت به السَّبيلُ فشبَّهها بثورٍ مِن وَحْشِ وَجْرة، وذكر قصَّته مع الكَلَّاب وكلابِه.

والمهم هنا أنه قال إن هذه الناقة – التي هذا وصفُها؛ قوَّةً ونشاطًا – ستُبْلِغُه النُّعمانَ، وقولُه: «إِنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى وَفِي الْبَعَدِ» بيانٌ لسببِ بلوغِه النُّعمانَ، ويؤكِّد ذلك قولُ محمَّدٍ الحَضْرمِيّ: «(إِنَّ لَهُ)، أي: (فإنَّ له)»[1].

وقد تولَّت «إنَّ» الرَّبطَ بين السَّبب والمُسبَّب، وجَعلت الجملةَ التي قبلها والجملةَ التي بعدها كأنهما جملةٌ واحدة، ولو أُسقِطتْ؛ فقيل: «فتلك تُبْلِغُنِي النُّعمانَ له فَضْلٌ» لم يَصْلُح معنى الرَّبط إلَّا أن يؤتَى بـ«الفاء»؛ فيُقال: «فتلك تُبْلِغُنِي النُّعمانَ فله فَضْلٌ»، ثم لا تَرى «الفاء» – كما قال الشيخ الإمام – تُعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الأُلْفة، ولا تَردُّ عليك الذي كنت تجد بـ«إنَّ» من المعنى.

الموضع الثاني:

وَخَـيِّسِ الْجِـنَّ إِنِّـي قَـدْ أَذِنْـتُ لَهُـمْ يَبْنُـونَ تَـدْمُرَ بِالصُّـفَّاحِ وَالْعَمَـدِ[2]

البيتُ من المُعلَّقة، أورده النَّابغةُ في سياق مَدحِ النُّعمان، والمخاطَبُ به هو سيدنا سليمان عليه السلام، الذي استثناه النَّابغةُ مِن بين الناس ليكون شبيهًا لـ«النُّعمان»، وذلك في قوله قبل هذا البيت:

وَلَا أَرَى فَـاعِلًا فِـي النَّـاسِ يُشْـبِهُهُ وَلَا أُحَاشِـي مِـنَ الْأَقْـوَامِ مِـنْ أَحَـدِ

إِلَّا سُـلَيْمَانَ إِذْ قَـالَ الْإِلَـهُ لَـهُ قُـمْ فِـي الْبَرِيَّـةِ فَاحْـدُدْهَا عَـنِ الْفَنَـدِ

وقولُه: «خَيِّس» معناه: «ذَلِّلْ»؛ قال ابن فارس: «الخاءُ والياءُ والسِّينُ أُصَيْلٌ يدلُّ على تَذْلِيلٍ وتَلْيِين؛ يُقال: خَيَّسْتُه، إذا لَيَّنْتُه وذَلَّلْتُه»[3]، و«تَدْمُر»: «مدينةٌ قديمةٌ مشهورةٌ في برِّية الشام، بينها وبين حَلَب خمسةُ أيام وهي من عجائب الأبنية، موضوعةٌ على العَمَد

(١) مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية [القسم الثالث: ديوان النابغة الذبياني]، ص ٧.

(٢) ديوان النابغة، ص ٢١.

(٣) مقاييس اللغة (خ ي س).

الرُّخام، زعم قومٌ أنها ممَّا بَنتْه الجنُّ لسليمان عليه السلام»[١]، و«الصُّفَّاح»: جَمْع «صُفَّاحَة»، وهي «كلُّ عريضٍ من حجارةٍ أو لوحٍ ونحوهما»[٢].

وقد سُبقتْ جملةُ «إنَّ» بطلب، وهو أمرُ الله سيدَنا سليمانَ بتَخْييس الجِنّ، ولمَّا كان تَخْييسُ الجنّ شيئًا عجيبًا غريبًا أُتْبِع بما يُزيل هذا العَجَب وينفي تلك الغرابة، وهو قولُه: «إنّي قد أَذِنْتُ لهم..»؛ فربطتْ «إنَّ» بين الجملتين وجعلتهما كالكلام الواحد، وفي ذلك إيناسٌ من الله تعالى لنبيّه سليمان؛ إذ جعله يتلقَّى الأمرَ الإلهيَّ مُبيَّنًا مُسبَّبًا، وذلك كلُّه دَفعةً واحدة.

ولو قال: «وخَيِّسِ الجِنَّ فقد أذنتُ لهم..» لأفادت «الفاءُ» الربطَ، ولكنها لن تَرقَى رُقِيَّ «إنَّ» في الدلالة على تماسك الجملتين واتحادهما.

الموضع الثالث:

قُلْتُ لَهَا وَهْيَ تَسْعَى تَحْتَ لَبَّتِهَا لَا تَحْطِمَنَّكِ إِنَّ الْبَيْعَ قَدْ زَرِمَا [٣]

هذا البيت من قصيدته التي مطلعُها:

بَانَتْ سُعَادُ وَأَمْسَى حَبْلُهَا انْجَذَمَا وَاحْتَلَّتِ الشَّرْعَ فَالأَجْزَاعَ مِنْ إِضَمَا

الضميرُ في «لها» يعود على «الحِرْمِيَّة» التي ذكرها النابغةُ في قوله قبل هذا البيت:

كَادَتْ تُسَاقِطُنِي رَحْلِي وَمِيثَرَتِي بِذِي الْمَجَازِ وَلَمْ تُحْسِسْ بِهَ نَعَمَا

مِنْ قَوْلِ حِرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هَلْ فِي مُخِفِّيكُمُ مَنْ يَشْتَرِي أَدَمَا

والضميرُ في «لَبَّتِها» يعود على النَّاقة، والنابغةُ في هذا البيت والبيتين قبلَه يُخبِر بما كان من ناقته وهو في سوق ذي المجاز؛ إذ كادت تُسقِطُ رَحْلَه وبَردعتَه حين نَفرَتْ بسبب صوت امرأةٍ من أهل الحَرَم تَعرِضُ الجُلودَ المدبوغةَ على المُخِفِّين الذين لم يُثقِلُوا إبلَهم.

---

(١) معجم البلدان ٢/ ١٧.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (ص ف ح).

(٣) ديوان النابغة، ص ٦٤. «اللَّبَّة»: «المَنْحَر»، و«زَرِمَ»: «انقطَعَ». الصِّحَاح (ل ب ب) و(ز ر م).

وقولُه: «لَا تَحْطِمَنَّكِ إِنَّ الْبَيْعَ قَدْ زَرِمَا» خاطَبَ به النَّابغةُ «الحِرْمِيَّةَ» السَّاعيةَ تحت مَنْحَرِ ناقتِه؛ قال البَطَلْيَوْسِيُّ: «يقول للمرأة التي عرضتْ عليه شراءَ الأَدِيم، وكانت قريبةً منه بحيث تُخاطبه: احذري؛ لا تَكسِرنَّكِ الناقة، واذهبي عني؛ فإن الناس قد انتشروا وانقطع البيعُ»(١).

والشاهد هو ما صنعتْه «إنَّ» في الكلام؛ من ربطها الجملةَ الداخلةَ عليها بجملة الطَّلَب قبلها: «لا تَحْطِمنَّكِ»، ويُعضِّد ذلك أنها إذا أُسْقِطتْ وجيء بدلًا منها بفاء الرَّبط؛ فقيل: «لا تَحْطِمنَّكِ فالبَيعُ قد زَرِمَا» لصحَّ الكلامُ واستقام، ويؤازره كذلك إتيانُ البَطَلْيَوْسِيِّ بالفاء في شرحِه جملةَ «إنَّ البَيْعَ قد زَرِمَا»؛ فقال: «فإنَّ الناسَ قد انتشروا وانقطع البيعُ».

لكنَّ «الفاء» وإن ساغ قيامُها مقامَ «إنَّ» في الرَّبط بين الجملتين فإنها لا تؤدِّي ما تؤدِّيه؛ ذاك أن صورةَ الكلام مع «الفاء» إنما تظلُّ مَبنيةً من جملتين تستقلُّ كلٌّ منهما عن الأخرى، أمَّا «إنَّ» فلها صنيعٌ آخر؛ هو أنها تؤلِّف بين الجملتين وتَسبُكُهما حتى تصيرا كأنهما كلامٌ واحد.

ويُظهِر سَوْقُ الكلامَيْن هنا كأنهما كلامٌ واحدٌ حِرْصَ النَّابغة على هذه «الحِرْميَّة» التي ظلَّت تسعى تحت لبَّة ناقته، وخوفَه من أن تَحْطِمَها، فسارع إلى نهيها عن فِعْلِها، وقَرَنَه بما يُؤْيِسُها من التمادي فيه، ويَقْسِرُها على الكفِّ عنه؛ فناسب المسارعةَ في القَصْد المسارعةُ في التعبير عن القَصْد.

الموضع الرابع:

عِظَامُ اللُّهَا أَوْلَادُ عُذْرَةَ إِنَّهُمْ لَهَامِيمُ يَسْتَلْهُونَهَا بِالْحَنَاجِرِ (٢)

الحديثُ في هذا البيت عن بني حُنِّ بنِ حَرَام، الذين أراد النُّعمان بنُ الحارث أن يَغْزُوَهم، فنَهاه النَّابغةُ عن ذلك فأبَى عليه، فبعث النَّابغةُ إلى قومه يُخبرهم بغَزْو النُّعمان، ويأمرهم أن يمدُّوا بني حُنٍّ ففعلوا، وهزموا غسَّان، وحَوَوْا ما معهم.

---

(١) شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٢٨٣.

(٢) ديوان النابغة، ص ٩٨.

وكان النَّابغةُ قبل هذا البيت حذَّر النُّعمانَ لقاءَ بني حُنٍّ؛ فقال:

تَجَنَّبْ بَنِي حُنٍّ فَإِنَّ لِقَاءَهُمْ كَرِيهٌ وَإِنْ لَمْ تَلْقَ إِلَّا بِصَابِرِ

وهو هنا يَصِفُ قوَّتَهم، وكثرتَهم، وسُرعةَ أكلِهم أعداءهم وإفنائهم.

و«اللَّهَا» في قوله: «عِظامُ اللَّها»، بفتح اللام، جَمْعُ «لَهاة»، وهي أعلى الفم؛ قال الطاهر ابن عاشور: «مثَّل بقوله: (عِظامُ اللَّها) سُرعةَ أكلِهم أعداءهم، أي: إفناء أعدائهم في الحرب. وفي شرح أبي جعفر: (اللُّها) هو جَمْعُ (لُهْوة)، وهي الكَفُّ من الحَبِّ الذي يُلقَى في فَمِ الرَّحا؛ قال: يريد أن الأمور العِظامَ تكون عندهم بمنزلة اللُّهْوة تُلقى في الرَّحا»[١].

وقال «البَطَلْيَوْسِيُّ»: «اللُّها: جمعُ (لُهْوة)؛ يُريد: من المال، وأصلُ اللُّهْوة: الحِفنةُ من الطعام تُجعَل في فَمِ الرَّحا. يَسْتَلْهُونها: يَبتلعونها. بالحَناجِر: يريد الحُلُوق. واللَّهاميمُ: واحدُهم: لُهْمُوم، وهو العظيم الضَّخْم، وهذا مَثَلٌ؛ يقول: عطاياهم عِظامٌ، إلا أنهم تَصْغُر عندهم بعِظَم أفعالهم، حتى أنَّهم يَرون ما يَهبُونَه بمنزلة ما يَبتلِعُونه؛ تحقيرًا له وإن كان عظيمًا، ويَحتمل أن يكون وَصَفَهم بعِظَم الحُلُوق وكثرة الأكل، واللُّهْموم: المُبتلِع، وإذا وَصَفْتَهم بعِظَم الحَلْق وطُول الأجسام وكثرة الأكل كان تشنيعًا على النُّعمان وتخويفًا له منهم»[٢].

وأيًّا كان المراد بـ«اللّها»، وأيًّا كان تأويلُ «يَسْتَلْهُونَهَا بِالْحَنَاجِرِ»، فإن المقصود الأعمَّ هو تَبْيِينُ قوَّة بني حُنٍّ وصلابتِهم وعِظَمِ خَلْقِهم، وقد أبان «النَّابغةُ» عن هذه القوَّة والصَّلابة وعِظَم الخَلْق إبانةً هي أقوى وأصلبُ وأعظمُ؛ تفصيلُ ذلك إنك إذا نظرتَ في البيت:

عِظَامُ اللُّهَا أَوْلَادُ عُذْرَةَ إِنَّهُمْ لَهَامِيمُ يَسْتَلْهُونَهَا بِالْحَنَاجِرِ

وجدتَ التماسُكَ والالتئامَ والاتحادَ باديًا بين أجزائه؛ فقد تكوَّن من أربع جُمَلٍ متتالية بلا عاطفٍ يَخْرِمُ هذا التتابُع أو يُبرز كلَّ جُملةٍ في صورة المستقلَّة عمَّا قبلها، وقد أراد «النَّابغةُ» بذلك أن يجمع لهم هذه الصفاتِ دَفعةً واحدة، وهذا أدلُّ على بأسهم وقوتِهم من

(١) ديوان النابغة الذُّبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٢٧.

(٢) شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٣٢٧.

أن لو قِيل: «عِظامُ اللُّهَا وأولادُ عُذْرةَ وهُمْ لَهَامِيمُ ويَسْتَلْهُونَها بالحَناجِر»، إذ يُسْلِمُ العطفُ إلى معنًى مُغاير، وهو كمال اتِّصافهم بكلِّ صفةٍ على حِدَةٍ، ولا يلزم إذ ذاك اجتماعُها كلِّها فيهم.

والمهمُّ هنا هو أن «إنَّ» – بما أفادتْه من معنى «الرَّبط والتأليف» – أسهمتْ في هذا البناء المتين الذي شُدَّتْ أجزاؤه بعضُها إلى بعض؛ إذ جعلت الكلامَيْن قبلَها وبعدَها كأنهما كلامٌ واحد، ولو أُسقِطتْ «إنَّ» وجيء بدلًا منها بـ«الفاء» فقيل: «عِظامُ اللُّهَا أولادُ عُذْرةَ فهُمْ لَهَامِيمُ يَسْتَلْهُونَها بالحَناجِر» لأفادت الرَّبط، ولكنَّها لن تَرتقِيَ إلى مرتبة «إنَّ»؛ لأن الكلامَ معها يكون كلامَيْن رُتِّب ثانيهما على أوَّلِهما، وهو مع «إنَّ» كلامٌ واحد، والفَرقُ في الحالَيْن ظاهر.

الموضع الخامس:

فَـــلَا تَبْعَـــدَنْ إِنَّ الْمَنِيَّـــةَ مَوْعِـــدٌ وَكُـلُّ امْـرِئٍ يَوْمًـا بِـهِ الْحَـالُ زَائِـلُ[1]

هذا البيت من قصيدةٍ للنَّابغة يرثي فيها النُّعمانَ بنَ الحارث الغسَّاني.

وقولُه: «فَلَا تَبْعَدَنْ» جوابُ الشرط المذكورِ في البيت قبلَه، وهو:

فَـإِنْ تَـكُ قَـدْ وَدَّعْـتَ غَيْـرَ مُـذَمَّمٍ أَوَاهِـيَ مُلْـكٍ ثَبَّتَتْهَـا الأَوَائِـلُ

و«فَلَا تَبْعَدَنْ»، أي: «فلا تَهْلِكَنْ»، وهو نهيٌ لا يُراد منه حقيقتُه، وإنما خرج إلى معنى آخر؛ هو عدم تحقيق وقوع الموت؛ قال البَطَلْيَوْسِيُّ: «قولُه: (لا تَبعدْ) دعاءٌ استُعمِل في غير موضعه؛ لأنه لا يقال: (لا تَهْلِكْ) لمن هَلَك، وإنما فعلوا هذا استراحةً لئلا يُحقِّقوا الموت»[2].

وقولُه «فَلَا تَبْعَدَنْ إِنَّ الْمَنِيَّةَ مَوْعِدٌ» كلامان، لكنهما أُبرِزا في صورة الكلام الواحد المُتَّصلِ طرفاه اتصالًا شديدًا، والذي صَنعَ فيه ذلك هو «إنَّ» بما فيها من معنى الرَّبط والتأليف، ولو أُسْقِطتْ «إنَّ» وجيء مكانَها بـ«الفاء» فقيل: «فَلَا تَبْعَدَنْ فَالْمَنِيَّةُ مَوْعِدٌ» لم

(١) ديوان النابغة، ص ١٢٠.

(٢) شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٣٥٢.

تَعمَلِ «الفاءُ» عَملَ «إنَّ»؛ لأن «الفاء» – على ما فيها مِن معنى الرَّبط والترتيب – لا يَتَّصل الكلامُ معها اتصالَه مع «إنَّ»، التي يُرى الكلامُ بها مُستأنَفًا غيرَ مُستأنَف، ومقطوعًا موصولًا معًا.

الموضع السادس:

فَقَالَتْ يَمِينَ اللهِ أَفْعَلُ إِنَّنِي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرَهْ (١)

البيتُ من قصيدة قالها النَّابغةُ في عتابِ بني مُرَّة لتحالُفهم عليه وعلى قومه، واجتماعِ قومه عليه مع طلبه حوائجَهم عند الملوك، وهو أحد أبياتٍ تحكي قصَّة حَيَّةٍ مع رجلٍ قَتلتْ أخاه، ضربها النَّابغةُ مَثلًا لحاله مع قومه(٢).

والتي قالت: «يَمِينَ اللهِ أَفْعَلُ...» هي الحيَّة؛ تَردُّ على قول الرَّجُل لها في البيت السابق:

فَقَالَ تَعَالَيْ نَجْعَلِ اللهَ بَيْنَنَا عَلَى مَا لَنَا أَوْ تُنْجِزِي لِيَ آخِرَهْ

(١) ديوان النابغة، ص ١٥٦.

(٢) القصَّةُ مبثوثةٌ في عددٍ من كتب الأدب والأمثال، وقد جعلها المَيْدانيُّ أصلًا للمَثَل: «كيف أُعاوِدُك وهذا أثَرُ فأسِكَ؟»؛ قال: «أصلُ هذا المَثَل – على ما حَكَتْه العربُ على لسان الحيَّة – أن أخوَيْن كانا في إبلٍ لهما فأجْدَبتْ بلادُهما، وكان بالقرب منهما وادٍ خَصيبٌ وفيه حيَّة تَحْمِيه مِن كلِّ أحد؛ فقال أحدُهما للآخر: يا فلان، لو أني أتيتُ هذا الواديَ المُكْلِئ فرَعَيْتُ فيه إبلي وأصلحتُها، فقال له أخوه: إني أخاف عليك الحيَّة؛ ألا ترى أن أحدًا لا يهبط ذلك الواديَ إلا أهلكتْه، قال: فوالله لأفعلَنَّ؛ فهبط الواديَ ورعى به إبلَه زمانًا، ثم إن الحيَّة نَهشَتْه فقتلتْه، فقال أخوه: والله ما في الحياة بعد أخي خير؛ فلأطلبنَّ الحيَّةَ ولأقتلنَّها أو لأتبعنَّ أخي؛ فهبط ذلك الواديَ وطلب الحيَّة ليقتلها، فقالت الحيَّة له: ألستَ تَرى أني قتلتُ أخاك؟ فهل لك في الصُّلح فأدعَكَ بهذا الوادي تكون فيه وأُعطيك كلَّ يوم دينارًا ما بَقِيت؟ قال: أوفاعلةٌ أنتِ؟ قالت: نعم، قال: إني أفعل، فحَلَف لها وأعطاها المواثيق لا يَضرُّها، وجعلت تُعطيه كلَّ يوم دينارًا، فكثر مالُه حتى صار مِن أحسن الناس حالًا، ثم إنه تَذكَّر أخاه فقال: كيف ينفعني العيشُ وأنا أنظر إلى قاتل أخي؟ فعَمِد إلى فأسٍ فأخذها ثم قَعدَ لها فمرَّت به فتَبِعَها فضربها فأخطأها ودخلت الجُحْر، ووقعت الفأسُ بالجبل فوق جُحْرِها فأثَّرتْ فيه، فلما رأتْ ما فَعل قطعتْ عنه الدينار، فخاف الرجلُ شرَّها ونَدِم، فقال لها: هل لكِ في أن نَتواثق ونعودَ إلى ما كنَّا عليه؟ فقالت: كيف أُعاوِدُك وهذا أثرُ فأسِكَ؟»، مجمع الأمثال ٢/ ١٤٥ – ١٤٦.

وما يتوجَّه إليه النظر هنا هو إفادةُ «إنَّ» الرَّبطَ والتأليفَ بين الجملة التي دخلتْ عليها: «إِنَّنِي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرَهْ» وجملة: «يَمِينَ الله أَفْعَلُ»، أي: «يَمِينَ الله لا أَفْعَلُ»؛ فقد جعلت «إنَّ» الجملتين كأنهما جملة واحدة.

ومَنشأ الرَّبط والتأليف هو أن جملة: «إِنَّنِي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرَهْ» وقعتْ علَّةً لجملة «يَمِينَ الله أَفْعَلُ»، وأن رؤيةَ الحيةِ الرجلَ مسحورًا يَمينُه فاجرةٌ هي السببُ في قَسَمِها على ألا تعود إلى مُواثقتِه، وبين السبب والمُسبَّب مِن الارتباط والتلازم ما يجعلهما كالشيء الواحد. ولو قالت الحيَّةُ: «يَمِينَ الله أَفْعَلُ فأَنَا رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرَهْ» لصار الكلام كلامين مستقلين، ولكانت «الفاءُ» لم تَزِدْ على أن رتَّبتْ ثانيَهما على أوَّلهما، ولعُدِم الحُسْنُ الذي كان يوجد مع «إنَّ»، ولافتقد القَسَمُ مؤكِّدًا آخر يؤازره.

الموضع السابع:

صَبْرًا بَغِيضَ بْنَ رَيْثٍ إِنَّهَا رَحِمٌ حُبْتُمْ بِهَا فَأَنَاخَتْكُمْ بِجَعْجَاعِ [1]

هذا البيتُ أوَّلُ أربعة أبياتٍ خاطب بها النَّابغةُ بني عَبْسٍ بعد ما ألمَّ بهم مِن مَقتلِ «قِرْوَاشٍ العَبْسِيّ» على يَد بني بَدرٍ الفَزاري.

قولُه: «صبرًا» مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: «اصبروا صبرًا»، و«بَغِيض» نداءٌ محذوفُ الأداة، ومعنى البيت كما قال الطاهر ابن عاشور: «تَنَاسَوْا قَتْلَ قِرْوَاش بن هَنِيٍّ العَبْسِيّ؛ فأنتم تَسبَّبتُم في ذلك، وأَثِمْتُم بقطع أواصر الأرحام، وقد أناخَكم قَطعُها بمُناخ سوء، وهذا تمثيلٌ لحالهم في عداوة أقربائهم بحالِ مَن انتقل مِن موضعِ خِصْبٍ إلى جَعْجَاع، وهو الأرضُ الجَدْبَة»[2].

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٩٢. «الحُوبُ: الإثمُ، ويُقال: حُبْتَ بكذا، أي: أَثِمْتَ»، «الجَعْجَاعُ: المَوضِعُ الضيِّقُ الخَشِن، وقال أبو عمرو: الجَعْجَاعُ: الأرضُ الجَدْبَة، ويُقال: هي الأرضُ الغليظة»، الصِّحاح (ح و ب) (ج ع ج ع).

(٢) ديوان النابغة الذبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٧٧.

وقولُه: «إنَّها رَحِمٌ..» تعليلٌ لأمرِهم بالصبر، وقد سِيق الأمرُ بالصبر وعلَّتُه مساقَ الكلام الواحد؛ إسراعًا إلى تحقيق الزِّراية ببني عَبْسٍ وتقريعِهم، والإمعانِ في تبكيتهم جزاءَ قطعِهم أواصرَ رَحِمِهم الذي أفضى إلى مقتل «قِرْوَاش».

والذي جعل الكلامَيْن كلامًا واحدًا هو ما أفادته «إنَّ» من الرَّبط والتأليف بين الجملة الداخلة عليها وجملة: «صَبرًا بَغِيضَ بنَ رَيْثٍ»، ولو قيل: «صَبْرًا بَغِيضَ بْنَ رَيْثٍ فَهِيَ رَحِمٌ حُبْتُمْ بِهَا» لم يُفِد الكلامُ ما أفاده مع «إنَّ».

الموضع الثامن:

أُثْنِـــي عَلَـــى ذِي آلِ عُـــذْرَةَ إِنَّـــهُ قَـــدْ كَـــانَ قِـــدْمًا قَبْـــلَ قِيـــلِ الْبَاطِـــلِ [١]

هذا البيتُ أحدُ خمسة أبياتٍ يمدح فيها «النابغةُ» هَوْذةَ بن أبي عمرو العُذريّ، وروايةُ البيت في نُسخة الديوان التي أخرجها الشيخ الطاهر ابن عاشور هي:

أُثْنِـــي عَلَـــى ذِي آلِ عُـــذْرَةَ إِنَّـــهُ قَـــدْ كَـــانَ قَـــدَّمَ قَبْـــلَ قِيـــلِ الْقَائِـــلِ[٢]

ولعلَّها أوثقُ؛ من حيث إنها نافيةٌ لتكرار قوله: «قِيلِ البَاطِلِ» الذي خُتِمَ به البيتُ الأول من الأبيات الخمسة، وهو:

وَيْـــلُ أُمِّ خُلَّـــةِ مَاجِـــدٍ آخَيْتُـــهُ كَـــانَ ابْـــنَ أَشْـــفَةَ غَيْـــرَ قِيـــلِ الْبَاطِـــلِ

والشاهدُ في البيت هو إفادةُ «إنَّ» في قوله: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ...» معنى الرَّبْط والتأليف بين الجملةِ التي دخلتْ عليها وجُملةِ: «أُثْنِي عَلَى ذِي آلِ عُذْرَةَ»؛ فجعلتْهما كالجملة الواحدة، ولو أُسقِطتْ «إنَّ» وجيء بدلًا منها بالفاء فقيل: «أُثْنِي عَلَى ذِي آلِ عُذْرَةَ فَقَدْ كَانَ...» لذهب الارتباطُ والائتلافُ والاتحادُ الذي كان يوجد مع «إنَّ»، والذي قصد به «النَّابغةُ» إبرازَ التلازُم بين الثناء على «هَوْذَة» والعلَّة التي تستوجب هذا الثناء.

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٩٥.

(٢) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور ، ص ٢١١.

الموضع التاسع:

فَــلَا تَطْعَنُــوا فِــي دَارِ ذُبْيَــانَ إِنَّ مَــنْ دَعَــا مِــنْكُمُ بِالصَّــالِحَاتِ مُجَــابُ

بِرَجْــلٍ كَمَــدْبُوِّ المَسِــيلِ يَفُثُّهَــا حَرَاشِــفُ يُجْعَلْــنَ النِّعَــالَ وَلَابُ[1]

هذا البيتُ أحد ثلاثة أبياتٍ يخاطب فيها «النابغةُ» بني بدر، وهو هنا يَنْهاهُم عن الطَّعْن في دار ذُبْيان، وقد شَفَع النَّهْيَ بالجزاء المُترتِّب على تجاهلُه، وهو جملة: «إِنَّ مَنْ دَعَا مِنْكُمُ بِالصَّالِحَاتِ مُجَابُ بِرَجْلٍ...».

وقد أفادت «إنَّ» الرَّبطَ والتأليفَ بين ما دخلت عليه وما سبقها، فصيَّرت الكلامَيْن كأنهما كلامٌ واحد؛ بحيث لا ينفكُّ أحدُهما عن الآخر، وهو ما يَتَّسِق مع مُراد «النابغة» الذي هو الإنباءُ – دَفعةً واحدةً – بالنَّهْي وبما ينتظر بَني بدر من الجزاء إن هم طعنوا في دار ذُبْيان. ولو أُسقِطتْ «إنَّ» وجيء مكانَها بالفاء؛ فقيل: «فلا تَطعَنُوا في دارِ ذُبْيانَ فمَنْ دَعَا منكم....» لزال الالتئامُ والاتحادُ الذي كان مع «إنَّ».

المعنى الثاني: تقويةُ إفادة "فاء" الجزاء ربطَ الجواب بأداة الشرط

تدخل الفاء وجوبًا على جملة جواب الشرط التي لا تصلح لأن تكون شرطًا لتُؤْذِنَ بارتباط الجواب بأداة الشرط؛ قال المُرادِيُّ: «وإذا كان الجوابُ لا يَصْلُح لأن يُجعلَ شرطًا وجب اقترانُه بالفاء؛ ليُعْلَمَ ارتباطُه بأداة الشرط، وذلك إذا كان جملةً اسمية، نحو: (مَنْ يفعلِ الخيرَ فاللهُ يَجزِيه)»[2].

وقد دخلت فاءُ الجزاء على جملة جواب الشرط «الاسمية» في مواضعَ من ديوان النابغة، وقد لَزِمَتْها «إنَّ» في سبعةٍ منها، وكان هذا إيذانًا بأن مضمونَ جملة الجواب مفتقرٌ ليس إلى ما يربطه فقط بأداة الشرط، وهو «الفاء»، وإنما إلى ما يَزيدُ هذا الارتباطَ، وهو «إنَّ». وفيما يلي بيان ذلك في المواضع السَّبعة:

---

(١) ديوان النابغة، ص ٢٠٧.

(٢) الجنى الدَّاني، ص ٦٧ – ٦٨.

الموضع الأول:

هَـــا إِنَّ ذِي عِـــذْرَةٌ إِلَّا تَكُـــنْ نَفَعَـــتْ فَـــإِنَّ صَـــاحِبَهَا مُشَـــارِكُ النَّكَـــدِ (١)

هذا البيت هو ختام المُعلَّقة، وقولُه: «ذي» إشارةٌ إلى ما قدَّمه في الأبيات السابقة من الاعتذارِ لـ«النُّعمان»، والتَّبرؤِ ممَّا وُشِيَ به عنده، والاعتصامِ به منه.

وقولُه: «إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ» شرطٌ وفِعلُه، وجوابُه جملة: «فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ»، وهي جملةٌ أصلُها المبتدأ والخبر، وهما: «صَاحِبُها مُشارِكُ النَّكَد»، ولمَّا لم تكن الجملةُ من المبتدأ والخبر صالحةً لأن تكون جوابًا للشرط؛ لانتفاء ما يربطها بأداته، جيء بالفاء ليُوصَلَ بها ما كان منقطعًا، وجيء بـ«إنَّ» لتتقوَّى بها الفاء في إفادة الرَّبط؛ لأن مضمون جملة الجواب يحتاج إلى توكيد.

ومضمونُ جملة الجواب الذي يحتاج إلى مزيدِ ربطٍ وتأكيد هو إبرازُ مصير النَّابغة إنْ لم تشفعْ له معذرتُه عند النُّعمان؛ إذ سيلازمه الشُّؤمُ واشتدادُ العيش، ومن شأن ذلك التأكيدِ استعطافُ أبي قابوس وحثُّه على قبول العِذْرة، ولو أُسقطت «إنَّ» فقيل: «فصَاحِبُها مُشارِكُ النَّكَد» لم يُفِدْ الكلامُ ما أفاده وهو بـ«إنَّ».

الموضع الثاني:

فَإِنَّـــكَ كَاللَّيْـــلِ الَّـــذِي هُـــوَ مُـــدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ (٢)

«فإنَّكَ كاللَّيْلِ» خطابٌ لـ«النُّعمان»، وهو جوابُ الشَّرط المذكور في البيتين قبلَه، وهما:

فَـــإِنْ كُنْـــتُ لَا ذُو الضِّـــغْنِ عَنِّـــي مُكَـــذَّبٌ وَلَا حَلِفِـــي عَلَـــى البَـــرَاءَةِ نَـــافِعُ

وَلَا أَنَـــا مَـــأْمُونٌ بِشَـــيْءٍ أَقُولُـــهُ وَأَنْـــتَ بِـــأَمْرٍ لَا مَحَالَـــةَ وَاقِـــعُ

دخلت فاء الجزاء لتفيد ربط جملة الجواب بأداة الشرط، ولمَّا كان مضمون جملة الجواب مما يَحتاج إلى مزيد ربط وتأكيد، ولا يُكتفى فيه بالفاء، جيء بـ«إنَّ» لتقويتها.

---

(١) ديوان النابغة، ص ٢٨. «العِذْرة: العُذْر، وهو الحُجَّةُ التي يُعتذَر بها ويُخرَجُ بها من الذَّنْب». «النَّكَدُ: الشُّؤْمُ واللُّؤْمُ وكُلُّ شيءٍ جَرَّ على صاحبِه شَرًّا، ونَكِدَ عَيْشُهم: اشتدَّ». لسان العرب (ع ذ ر) (ن ك د).

(٢) ديوان النابغة، ص ٣٨.

ومضمونُ جملة الجواب هو تأكيدُ النَّابغةِ اتِّساعَ سُلطان «النُّعمان»، وشُمولَ قبضتِه كلَّ شيء، بحيث يُدرِكُه أينما توجَّه؛ فليس عنه مَفرٌّ ولا مِنه ملجأٌ. وهذا مدحٌ أَجْلَبُ لعفو «النُّعمان» وأَدْعَى لقبول معذرة النَّابغة.

ولو أُسقِطتْ «إنَّ»؛ فقيل: «فأنتَ كاللَّيلِ الذي هُو مُدْرِكِي» لم يَحْسُن الكلامُ حُسنَه معها.

الموضع الثالث:

إِمَّــا عُصِــيتُ فَــإِنِّي غَيْــرُ مُنْفَلِــتٍ مِنِّــي اللِّصَابُ فَجَنْبَا حَرَّةِ النَّــارِ [1]

البيت من قصيدة يخاطب بها النابغةُ بني ذبيان، وكان قد نهاهم عن تربُّع وادي «ذي أُقُر» الذي احتماه النُّعمانُ بن الحارث الغسَّاني، وخوَّفهم إغارةَ المَلِك، لكنهم لم يُطيعوه؛ فتربَّعوا الوادي، وعيَّروه خوفَه النُّعمانَ؛ فوجَّه إليهم عمرو بن الحارث خيلًا فأصابوهم.

وهو تهديدٌ لقومه بأنه – إن هم عَصَوْه – سوف يَهجُرهم إلى شِعْبٍ من الجَبَل أو إلى حَرَّةٍ غليظةٍ بحيث لا تصل إليه الخَيْل.

وقولُه: «إِمَّا عُصِيتُ» شرطٌ، وأصلُه: «إنْ عُصِيتُ»، و«ما» زائدة لتوكيد الشرط[2]، وقد ربطتْ فاءُ الجزاء جملةَ الجواب بأداة الشرط، ولمَّا كان مضمون جملة الجواب مفتقرًا إلى التأكيد جيء بـ«إنَّ» لتؤازر الفاء في الربط بين الجواب والأداة.

ومضمونُ جملة الجواب هو إظهارُ حِرص النَّابغة على قومِه، وإثباتُ تَناهِيه في نُصحهم، والتلويحُ بانعقاد عَزْمِه على إنفاذ تهديده لهم؛ أملًا في أن يرجعوا عمَّا اقترفوا، واستلزم ذلك كلُّه الاستعانةَ بـ«إنَّ»، ولو قيل: «إِمَّا عُصِيتُ فأنَا غَيْرُ مُنْفَلِتٍ...» لَمَا أدَّى مرادَ النابغة.

---

(١) ديوان النابغة، ص ٧٦. «اللِّصْبُ: الشِّعْبُ الصَّغيرُ في الجَبَل. وكلُّ مَضيقٍ في الجَبلِ فهو لِصْبٌ، والجمعُ: لِصَابٌ ولُصُوبٌ»، الصِّحاح (ل ص ب). «الحَرَّةُ: أرضٌ غليظةٌ تَركبُها حجارةٌ سُودٌ، والجَمعُ: حِرَار. وللعربِ حِرارٌ معروفةٌ: حَرَّةُ بني سُلَيْم، وحَرَّةُ لَيْلَى، وحَرَّةُ رَاجِل، وحَرَّةُ وَاقِم بالمدينة، وحَرَّةُ النَّار لبني عَبْس»، جمهرة اللغة (ح ر ر).

(٢) يُنظر: ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٢١.

الموضع الرابع:

فَـــإِنْ يَـــكُ عَـــامِرٌ قَـــدْ قَـــالَ جَهْـــلًا فَـــإِنَّ مَظِنَّـــةَ الْجَهْـــلِ الشَّـــبَابُ [١]

«عامرٌ» هو عامرُ بن الطُّفيل؛ أحدُ فُتَّاك العرب وشُعرائهم وسَاداتِهم في الجاهلية، وكان قد افتخر على النَّابغة في أبياتٍ؛ فردَّ عليه النَّابغةُ بأبياتٍ – منها هذا البيتُ – يُصغِّر فيها إليه نفسَه ويُفضِّل إليه أباه وعمَّه، وكان «عامرٌ» يرى أنه أفضلُ منهما.

وقد نظر النَّابغةُ إلى بيتِ «عامر»:

فَـــإِنَّ مَطِيَّـــةَ الْحِلْـــمِ التَّـــأَنِّي عَلَـــى مَهَـــلٍ وَلِلْجَهْـــلِ الشَّـــبَابُ[٢]

وكرَّ به عليه؛ فرماه بخلاف ما فيه، واستعان بـ«إنَّ» – التي أدخلها «عامرٌ» على ما يؤكِّد حِلْمَه في قوله: «فَإِنَّ مَطِيَّةَ الْحِلْمِ التَّأَنِّي» – ليؤكِّد جهلَه وطَيْشَه؛ فقال: «فَإِنَّ مَظِنَّةَ الْجَهْلِ الشَّبَابُ».

والشاهد هنا هو اقتران «إنَّ» بـ«فاء الجزاء» لتقوية إفادتها الرَّبطَ بين جملة الجواب وأداة الشرط، ولو قال النابغةُ: «فمَظِنَّةُ الجَهْلِ الشَّباب» – بإسقاط «إنَّ» – لم يتحقَّق له ما أراد.

الموضع الخامس:

إِذَا حَاوَلْـــتَ فِـــي أَسَـــدٍ فُجُـــورًا فَـإِنِّي لَسْـتُ مِنْـكَ وَلَسْـتَ مِنِّـي [٣]

المخاطَبُ بهذا البيت هو عُيَيْنَة بنُ حِصْن، الذي أراد أن يُخرِج بني أسَدٍ مِن حِلْف ذُبْيان ليُعِينَ بني عَبْسٍ على بني أسَدٍ.

والبيتُ تهديدٌ لـ«عُيَيْنة»، وهو مبني على أسلوب الشرط؛ فقولُه: «إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا» أداةُ الشرط وفِعلُه، وقولُه: «فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي» جملةُ الجواب، ولأنها لم تكن تصلح لأن تكون جوابًا جيء بـ«الفاء» لتربطها بأداة الشرط، ولمَّا كان مضمون جملة الجواب مفتقرًا إلى مزيد ارتباط بالأداة جيء بـ«إنَّ» لتقوية الفاء في إفادتها الرَّبط.

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٠٩.

(٢) ديوان عامر بن الطفيل، ص ٢٠.

(٣) ديوان النابغة، ص ١٢٧.

ومضمون جملة الجواب هو تأكيد براءة النَّابغة من «عُيَيْنة» إنْ فَجَر في خُصومته مع بني أسد، وظاهر على إخراجهم من حلف بني ذبيان ليُمْكِنَ منهم بني عَبْس، ولو أُسقِطتْ «إنَّ» فقيل: «فَأَنَا لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي» لانسلخ الكلامُ من التأكيد ولصار مجرَّد إخبار.

الموضع السادس:

فَـــإِنْ تَغْلِـــبْ شَـــقَاوَتُكُمْ عَلَـــيْكُمْ فَـــإِنِّي فِـــي صَـــلَاحِكُمُ سَـــعَيْتُ [1]

«التقى النَّابغةُ وعامرُ بن مالكٍ وزُرْعَةُ بن عمرو بعُكاظ؛ فقال لهما: ألا تُصالحون إخوتَكم – وكانوا مُجْدِبين – فضَمِنَا على عامر بن صَعْصَعة وضَمِنَ النَّابغةُ على بني ذُبيانَ ألَّا يَتغاوَرَا حتى يُحْيُوا، ثم جَمَعَا خيلًا فأغارتْ عليهم، فأصابتْ إبلًا ورِعَاءً، ثم زَعَما أن عامر بن الطُّفيل هو الذي غَدَر»[2]؛ فقال النابغةُ الأبياتَ التي منها هذا البيتُ.

والبيتُ شرطٌ، ودَخلتْ فاءُ الجزاء على جملة الجواب لتُهيِّئَها للارتباط بأداة الشرط، واقترنتْ «إنَّ» بفاء الجزاء لتقوية هذا الارتباط؛ لأن مضمون جملة الجواب مفتقرٌ إلى مزيد تأكيد؛ إذ إن غرض النَّابغة هو تأكيدُ سَعْيِه في صلاح القوم، وإثباتُ أن ما كان منهم مِن غدرٍ إنما مَرجِعُه ما جُبلوا عليه من الشَّقاوة، وفي هذا تسجيلٌ عليهم وإزراءٌ بهم، ولو قال: «فأنَا في صَلاحِكُم سَعَيْتُ» لانمحى معنى التأكيد، ولانصرف إلى معنى آخر؛ هو الإخبار بأن السَّعْي إنما كان منه.

الموضع السابع:

فَإِمَّـــا تُنْكِـــرِي نَسَـــبِي فَـــإِنِّي مِـنَ الصُّـهْبِ السِّـبَالِ بَنِـي الضِّـبَابِ [3]

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٧٤.

(٢) السابق، ص ١٧٣.

(٣) السابق، ص ١٩٩. الصُّهْبةُ: أن تَعْلوَ الشَّعْرَ حُمرةٌ وأصولُه سُود. ويُقال للأعداء: (صُهْبُ السِّبَال) وإن لم يكونوا كذلك، وإنَّما يُرادُ أن عداوتَهم كعداوة الرُّوم، والرُّومُ صُهْبُ السِّبَال والشُّعور»، المحكم والمحيط الأعظم (ص هـ ب) بتصرُّف يسير.

المخاطَبةُ بهذا البيت هي السائلةُ التي ذكرها النَّابغةُ في البيت السابق، وهو:

أَسَـــائِلَتِي سَـــفَاهَتَهَا وَجَهْـــلًا عَلَـى الْهِجْـرَانِ أُخْـتَ بَنِـي شِـهَابِ

وقولُـه: «فَإِمَّا تُنْكِرِي نَسَبِي» شرطٌ، أصلُه: «فإنْ تُنكرِي»، و«ما» زائدة، وقولُـه: «فَإِنِّي مِنَ الصُّهْبِ السِّبَالِ بَنِي الضِّبَابِ» جوابُ الشرط، وهو جملة لم تكن لتصلح جوابًا لولا وجود فاء الجزاء التي ربطتها بأداة الشرط.

وبيّنٌ افتقارُ مضمون جملة الجواب إلى تأكيدٍ يَزيدُ ربطَها بأداة الشرط؛ لأن فِعلَ الشرط صريحٌ في إنكار السَّائلة نسبَه، والإنكارُ لا يُساق الردُّ عليه خاليًا من التأكيد؛ فلو قال النَّابغةُ: «فَإِمَّا تُنْكِرِي نَسَبِي فأنَا مِنَ الصُّهْبِ السِّبَالِ» لم يكن شيئًا.

المعنى الثالث: التَّعليل

عَدَّ الزَّركشيُّ «إنَّ» مِن الطُّرق الدالَّة على التَّعليل، وأورد لها شواهدَ من القرآن الكريم، منها شاهدان ساقهما الإمامُ عبد القاهر للتدليل على إفادة «إنَّ» معنى الرَّبط والتأليف؛ قال الزَّركشيُّ: «السادسُ: الإتيانُ بـ(إنَّ)؛ كقوله تعالى: (وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [البقرة: ١٩٩/ المزمل: ٢٠]، (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ) [التوبة: ١٠٣]، (وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) [يوسف: ٥٣]، (فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا) [طه: ١٠]، (فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) [يس: ٧٦]، وليس هذا مِن قولهم؛ لأنه لو كان قولَهم لَمَا حَزِنَ الرسولُ، وإنما جِيءَ بالجملة لبيان العلَّة والسَّبب في أنه لا يَحْزُنُه قولُهم»(١).

وقد أحصيتُ في ديوان النَّابغة الذُّبياني أربعةَ أبياتٍ أفادت فيها «إنَّ» التَّعليلَ، وهي:

حَيَّـاكِ رَبِّـي فَإِنَّـا لَا يَحِـلُّ لَنَـا لَهْـوُ النِّسَـاءِ وَإِنَّ الـدِّينَ قَـدْ عَزَمَـا

فَـإِنِّي قَـدْ أَتَـانِي مَـا صَـنَعْتُمْ وَمَـا رَشَّـحْتُمُ مِـنْ شِـعْرِ بَـدْرِ

تَجَنَّـبْ بَنِـي حُـنٍّ فَـإِنَّ لِقَـاءَهُمْ كَرِيـهٌ وَإِنْ لَـمْ تَلْـقَ إِلَّا بِصَـابِرِ

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٩٦.

جَمِّـعْ مِحَاشَـكَ يَـا يَزِيـدُ فَـإِنَّنِي أَعْـدَدْتُ يَرْبُوعًـا لَكُـمْ وَتَمِيمَـا

وقد أَفردتُ «إنَّ» في هذه الأبيات الأربعة بمعنى «التَّعليل»، ولم أضمَّها إلى المعنى الأول، الذي هو «الرَّبطُ والتأليف»، والذي تُفيد فيه أيضًا «التَّعليل»؛ لأنها وإنْ كانت تُفيد «التَّعليلَ» في كُلٍّ فإن صُورتَها هنا غيرُ صُورتِها هناك؛ ففي المعنى الأول جاءت «إنَّ» مُعرَّاةً من عاطفٍ يَسبقُها فأفادت الرَّبطَ بين ما قبلها وما بعدها، وجعلتهما كأنهما أُفرِغَا إفراغًا واحدًا، أما هنا فقد لَزِمَت الفاءُ «إنَّ» في المواضع الأربعة فمنَعتْها من إفادة الرَّبط والتأليف، وأبقت الكلامَ معها على صُورته؛ من حيث تَكوُّنُه من جملتين رُتِّبَتْ إحداهما على الأخرى.

وفيما يلي تفصيلُ القول في المواضع الأربعة التي أفادتْ فيها «إنَّ» التعليلَ:

الموضع الأول:

حَيَّـاكِ رَبِّـي فَإِنَّـا لَا يَحِـلُّ لَنَـا لَهْـوُ النِّسَـاءِ وَإِنَّ الـدِّينَ قَـدْ عَزَمَـا [1]

قبل هذا البيت بيتٌ فيه ذِكْرُ المرأة التي خاطبها النَّابغةُ بقوله: «حَيَّاكِ رَبِّي»، وهو:

قَالَتْ أَرَاكَ أَخَا رَحْلٍ وَرَاحِلَةٍ .. تَغْشَى مَتَالِفَ لَنْ يُنْظِرْنَكَ الهَرَمَا[2]

وبعدَه بيتٌ فيه تمامُ معناه، وهو:

مُشَـمِّرِينَ عَلَـى خُـوصٍ مُزَمَّمَـةٍ نَرْجُـو الْإِلَـهَ وَنَرْجُـو الْبِـرَّ وَالطُّعَمَـا[3]

وقولُه: «حَيَّاكِ رَبِّي» تحيةٌ غرضُها الإعراضُ عن المرأة وصَرْفُها؛ قال «الأعلمُ»: «وإنما حيَّاها على جهة الإعراض عنها والإبعاد لمواصلتها، وإنما كان بـ(عُكاظ) وفي نِيَّة

(١) ديوان النابغة، ص ٦٢.

(٢) تفسيرُه: «يقول: أراكَ صاحِبَ السَّفر، وتَحْمِلُ نفسَك على مَتالِفَ تَقتلُك، ولا يُنْظِرْنَك إلى وَقتِ الهَرَم»، شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٢٧٩.

(٣) تفسيرُه: «مُشمِّرين: جادِّين، والخُوصُ: الإبلُ الغائرةُ العيون، واحدتُها: خَوْصَاء، ومُزمَّمة: مشدودةٌ برِحالِها؛ يقول: لا يَحِلُّ لنا لَهْوُ النِّساء في حال تَشميرنا، ونحن نرجو تقوى الله، ونرجو منه الخير والمجازاة في الآخرة، ونرجو الرِّزق في الدُّنيا»، شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٢٨٠.

الحَجِّ، فعَرَضَتْ له، فقال لها: حيَّاكِ ربِّي؛ فإنَّا لا يَحِلُّ لنا ما تُريدينه من اللَّهْو والصِّبا؛ لأننا حُجَّاج، و(الدِّينُ) هنا الحَجُّ، وقولُه: (عَزَمَا) أي: عَزمْنا عليه وقَوِيتْ نِيَّاتُنا فيه؛ فذلك يَحْجِزنا عن الصِّبا واللَّهو»[1].

وهذا الإعراضُ يَفتقِرُ إلى عِلَّةٍ تُسوِّغه؛ فكان قولُه: «فَإِنَّا لَا يَحِلُّ لَنَا لَهْوُ النِّسَاءِ..» هو تلك العِلَّة التي تُقْلِعُ المرأةَ عن مواصلة دعوتِه إلى الصِّبا.

والمهم هنا أن جملة التَّعليل صُدِّرت بـ«إنَّ» المسبوقة بـ«الفاء»؛ فهل التعليلُ مستفادٌ من «إنَّ» أو من «الفاء»؟

الظاهرُ ممَّا نقلناه عن الزَّركشِيِّ، وممَّا أورده من شواهد، أن «التَّعليلَ» مُستفادٌ أصالةً من «إنَّ»، وأن الفاء – بما فيها من معنى الرَّبط والسَّببية – إنَّما أكدت جملة «التَّعليل» ورسَّخَتْ ارتباطَها بالجملة المُعلَّلة، وآية ذلك أن «الفاء» لو أُسْقِطتْ فقيل: «حيَّاكِ ربِّي إنَّا لا يَحِلُّ لنا لَهْوُ النساء» لكان معنى «التَّعليل» باقيًا.

ويؤكِّد ذلك أيضًا أن مُرادَ النَّابغة يُرجِّحُ أن يكون التَّعليلُ بـ«إنَّ»؛ لأن ما فيها من الدلالة على التأكيد يَتَّسِقُ وقَصْدَه إلى الإصرار على صَرْف المرأة الدَّاعية إلى الصِّبا، ولو قيل: «حيَّاكِ ربِّي فنَحْنُ لا يَحِلُّ لنا لَهْوُ النساء» لم يُفِدْ تأكيدًا، وإنما مجرَّد الإخبار بعلَّة الاعتذار.

وقد اشتمل البيتُ على «إنَّ» أخرى؛ في قوله: «وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا»، وقد أدخلتْها «الواو» – بما لها من الجَمْع والتشريك – في حُكم «إنَّ» الأولى؛ من حيث كونُ الجملةِ بعدها علَّةً ثانيةً يُسوَّغ بها الإعراضُ عن المرأة الدَّاعية إلى الصِّبا.

الموضع الثاني:

فَـــإِنِّي قَـــدْ أَتَـــانِي مَـــا صَـــنَعْتُمْ وَمَـــا رَشَّـــحْتُمُ مِـــنْ شِـــعْرِ بَـــدْرِ [2]

هذا ثالثُ سِتَّة أبياتٍ يَردُّ بها النَّابغةُ الذُّبيانيُّ على بَدْر بن حِذَار، الذي قال شِعْرًا حَمَل فيه عليه، ويَذكُر حُزيمًا وزَبَّان ابنَيْ سَيَّار بن عمرو، وكانا قد أعانا «بَدرًا» ورَوَيَا شِعْرَه الذي هَجا فيه النَّابغةَ.

---

(١) ديوان النابغة، ص ٦٢.

(٢) السابق، ص ٨١.

وقبل هذا البيت بيتان؛ هما:

أَلَا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ عَنِّـــي حُزَيْمًـــا[1] وَزَبَّـــانَ الَّـــذِي لَـــمْ يَـــرْعَ صِـــهْرِي

فَإِيَّـــــاكُمْ وَعُـــــورًا دَامِيَـــــاتٍ كَـــأَنَّ صِـــلَاءَ هُنَّ صِـــلَاءُ جَمْـــرِ

فـ«بدرٌ» قال شعرًا يهجو فيه النَّابغة، وهذا الشِّعرُ رواه حُزَيْمٌ وزبَّان، فتَوعَّدَهما النَّابغةُ وحذَّرَهما «عُورًا دَامِيَاتٍ»، أي: قصائد هَجْوٍ سيِّئاتٍ؛ قال «الأعلمُ»: «وقولُه: (فَإِيَّاكُمْ وَعُورًا دَامِيَاتٍ) يعني: قصائدَ هَجْوٍ قباحًا تَسوءُ مَن هُجِيَ بها، و(الدَّامِياتُ): اللَّواتي يَقْطُرْن دمًا، وهذا مَثَل، ويُقال: أسمع كلامًا يَقْطُر دمًا، أي: كلامَ سُوء، ويُقال: (كلمةٌ عَوْراء) أي: كلامُ سُوء، ويُقال: عَوْراء، أي: قبيحة، وقولُه: (كَأَنَّ صِلَاءَ هُنَّ صِلَاءُ جَمْرِ) ضربَه مَثلًا لشدَّتها على من هُجِيَ بها»[2].

وهذا الوعيدُ الشَّديدُ لا بُدَّ له مِن علَّة تُبيِّن الدَّافعَ إليه؛ فجاء قولُه:

فَـــإِنِّي قَـــدْ أَتَـــانِي مَـــا صَـــنَعْتُمْ وَمَـــا رَشَّـــحْتُمُ مِـــنْ شِـــعْرِ بَـــدْرِ

بيانًا لهذه العِلَّة، وهي أنهما قد رشَّحَا شِعْر «بَدْر»، والترشيحُ ليس معناه فقط روايةَ شِعْر «بدر»، وإنما يَجمعُ إلى الرِّواية: التربية والتعهُّد وحُسن القيام عليه حتى يَقْوَى ويشتدَّ ويَعلُوَ ويرتفع؛ قال الجوهريُّ: «الترشيحُ أنْ تُرشِّحَ الأمُّ ولدَها باللَّبَنِ القليل تَجعلُه في فِيهِ شيئًا بعد شيءٍ إلى أن يَقْوَى على المَصّ. وتقول: فلانٌ يُرشَّح للوَزارة، أي: يُربَّى ويُؤهَّلُ لها. وتَرشَّحَ الفَصِيلُ، إذا قَوِيَ على المَشْي»[3].

فليس عجبًا بعدُ أن تُصدَّر جملةُ التعليل بـ«إنَّ»، التي تؤكِّد أنه ما صَنعه ابنا «سيَّار» قد أتى النَّابغةَ وتَحقَّق لديه وثبت عنده، ويُعضِّد ذلك مجيءُ الجملة الواقعة خبرًا لها مُصدَّرةً بـ«قد» الداخلة على الفعل الماضي، ولو أُسْقِطتْ «إنَّ» فقيل: «فأنا قد أتاني» أو: «فقد أتاني» لم يُفِدْ الكلامُ؛ من ارتباط جملة التعليل بالجملة المُعلَّلة، ما يُفيده مع «إنَّ».

---

(١) في شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٣٠٤: «خُزَيْمًا»، وفي ديوان النَّابغة الذُّبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٢٥: «خُزَيْمًا».

(٢) ديوان النابغة، ص ٨٠ – ٨١.

(٣) الصِّحاح (ر ش ح).

الموضع الثالث:

تَجَنَّبْ بَنِي حُنٍّ فَإِنَّ لِقَاءَهُمْ كَرِيهٌ وَإِنْ لَمْ تَلْقَ إِلَّا بِصَابِرِ (١)

قبلَ هذا البيت قولُه، وهو مطلعُ القصيدة:

لَقَدْ قُلْتُ لِلنُّعْمَانِ يَوْمَ لَقِيتُهُ يُرِيدُ بَنِي حُنٍّ بِبُرْقَةِ صَادِرِ

وكان النُّعمان بنُ الحارث أراد أن يَغزُوَ بني حُنٍّ بنِ حَرَام فنَهاه النَّابغةُ عن ذلك فأبَى عليه، فبعث النَّابغةُ إلى قومه يُخبرهم بغَزْو النُّعمان، ويأمرهم أن يمدُّوا بني حُنٍّ ففعلوا، وهزموا غسَّان، وحَوَوْا ما معهم.

وقال البَطَلْيَوْسِيُّ في تفسير «وَإِنْ لَمْ تَلْقَ إِلَّا بِصَابِرِ»: «يقول: قلتُ له: تَجنَّبْ بني حُنٍّ؛ فإن لقاءهم مكروه، وإنْ لم تَلْقَهم إلا برجلٍ له شِدَّةٌ وصبرٌ على الحرب؛ يُريد أنهم أصبرُ ممَّن يَلقاهم وإنْ بلغَ من الصَّبر الغاية»(٢).

وقولُه: «تَجنَّبْ بَنِي حُنٍّ» طلبٌ خرج فيه الأمرُ إلى معنى «التحذير»، وإذا كان المرءُ إذا حذَّره أحدٌ أمرًا تطلَّعتْ نفسُه إلى معرفة عِلَّة هذا التحذير، فلا ريبَ في أن النُّعمانَ يومَ لَقِيَه النَّابغةُ يُريد بني حُنٍّ ببُرقَةِ صَادرٍ تطلَّعت نفسُه لمعرفة الشيء الذي دفع النَّابغةَ إلى أن يُحذِّرَه لقاءهم؛ فجاء قولُه: «فَإِنَّ لِقَاءَهُمْ كَرِيهٌ وَإِنْ لَمْ تَلْقَ إِلَّا بِصَابِرِ» تعليلًا لقوله: «تَجنَّبْ».

والتَّعليلُ هنا مُستفادٌ من «إنَّ» أصالةً، ومن «الفاء» بالتَّبَعِيَّة، بدليل أنه لو أُسقِطت «الفاءُ» فقيل: «تَجنَّبْ بني حُنٍّ إنَّ لِقاءَهم كَرِيه» لظلَّ معنى التَّعليل قائمًا.

وفي «إنَّ» هنا فائدةٌ أخرى؛ هي أن دلالتها على التأكيد تَتَّسِقُ وإنكارَ النُّعمانِ قوَّةَ بني حُنٍّ وإباءه الإذعانَ للنَّابغة، ولو أُسقِطتْ «إنَّ» فقيل: «تَجنَّبْ بني حُنٍّ فلِقاؤهم كَرِيه» لم يكن الكلامُ مُطابقًا لمقامِه، ولم يُغْنِ في تصحيحه إفادةُ «الفاء» التَّعليلَ.

---

(١) ديوان النابغة، ص ٩٨.

(٢) شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٣٢٧.

الموضع الرَّابع:

جَمِّعْ مِحَاشَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنَّنِي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمَا [1]

«يَزِيدُ» هو يَزِيدُ بنُ سِنَان بن أبي حارثة، و«المِحَاشُ» أربعةُ أحياء مِن فَزَارة ومُرَّة تحالَفوا على بني يَربُوع على النَّار؛ فسُمُّوا «المِحَاشَ» لتَحالُفهم على النَّار، و«يَربُوع» هو يَربُوعُ بن غَيْظِ بن مُرَّة، و«تَميمٌ» هو تَمِيمُ بنُ ضَبَّة مِن عُذرةَ بنِ سعدِ بن ذُبيان.

وكان «يَزِيدُ» قد قال يُعيِّر النَّابغةَ ويُعرِّضُ به:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ صُلْبِ قَيْسٍ مَاجِدٍ لَا مُدَّعٍ نَسَبًا وَلَا مُسْتَنْكِرِ

فردَّ عليه النَّابغةُ في خمسة أبياتٍ مطلُعها هذا البيتُ الذي بدأه بقوله: «جَمِّعْ مِحَاشَكَ»، وهو طلبٌ خرج فيه الأمرُ – كما قال الطاهر ابن عاشور – إلى معنى التسوية؛ لعدم الاكتراث بجَمْعِهم في الحرب[2]، ولا بُدَّ لعدم الاكتراث هذا من عِلَّة تُسوِّغه وتُصحِّحه، فكان قولُه: «فَإِنَّنِي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمَا» – بما يدلُّ عليه مِن التَّهيؤ واستجماع القوَّة والتَّترُّس بالمَنَعة – عِلَّةً لقوله: «جَمِّعْ مِحاشَكَ».

و«إنَّ» في «فَإِنَّنِي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمَا» للتَّعليل، ويُبيِّن ذلك أنها لو عُرِّيتْ من «الفاء»، فقيل: «جَمِّعْ مِحاشَكَ يا يَزِيدُ إنَّني أَعْدَدتُ...» لم يُفارِقْها التَّعليل، ولَتبيَّن أن «الفاء» إنما هي لتأكيد جملة «التَّعليل» وترسيخ ارتباطها بالجملة المُعلَّلة.

وإذا كان إسقاطُ «الفاء» لا يُزيلُ معنى التَّعليل – إذ تتكفَّل به «إنَّ» – فإن إسقاط «إنَّ» والإبقاء على «الفاء»؛ كأن يُقال: «جَمِّعْ مِحاشَكَ يا يَزِيدُ فأنَا أَعْدَدتُ...» وإن كان لا يؤثِّر في إفادة التَّعليل فإنه يَنقُضُ الغرضَ الأساسَ من البيت، الذي هو الإبانةُ عمَّا في نَفْسِ النَّابغة من إظهار شجاعته وتأكيد قوَّة بأسِه وقومِه إزاءَ المِحَاشِ التي يُجمِّعُها «يَزيد».

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٠٢.

(٢) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٢٢٤.

المعنى الرابع: تَقويةُ جُملةِ العاقِبة

مِن خصائص «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ وقوعُها في صدرِ الجملةِ تكونُ عاقبةً لِكلامٍ قبلَها وجزاءً، وهي إذ ذاك تُفيد تقويةَ جُملةِ العاقبةِ والإيذانَ بوَشْكِ وُقوعِها، وقد هَمَمْتُ بأن أُدرجَ المواطنَ الثلاثةَ التي أفادتْ فيها «إنَّ» هذا المعنى تحت معنى «التأكيد»؛ لأن التقوية والتأكيد بمعنًى واحد، ولكنْ شَفعتْ هذه الخصوصيةُ – التي هي مجيئُها في صَدرِ جُملةِ العاقبةِ – باستقلالها عن معنى «التأكيد». **أمَّا المواضعُ الثلاثةُ فهي:**

الموضع الأول:

فَـــإِنَّ جَوَابَهَـــا فِـــي كُـــلِّ يَـــوْمٍ أَلَـــمَّ بِـــأَنْفُسٍ مِـــنْكُمْ وَوَفْـــرِ [١]

هذا هو البيتُ الخامسُ من مقطوعة يَردُّ بها النَّابغةُ على بَدْر بن حِذَار، الذي قال شِعْرًا حَمَل فيه عليه، ويَذكُر حُزيمًا وزَبَّان ابنَيْ سَيَّار بن عمرو، وكانا قد أعانا «بَدرًا» ورَوَيَا شِعْرَه الذي هَجا فيه النَّابغةَ.

وقد أخذ النَّابغةُ في الأبيات الأربعة الأولى يتوعَّد ابنَيْ سيَّار، ويُذكِّرُهما سُوءَ صنيعهما مِن روايتهما الشِّعر الذي هُجِيَ به، ثم هو في هذا البيت يَذكُر عاقبةَ ما اقترفاه؛ قال «الأعلمُ»: «(فإنَّ جَوابَها)، يعني جوابَ القصيدة أو المقالة التي هُجِيتُ بها»[٢]، وقال الطَّاهر ابنُ عاشور: «(أَلَمَّ بِأَنْفُسٍ مِنْكُمْ)، أي: ينزلُ جوابُ أبياتِكم بينَكم، ويتناشدُه الناسُ، (ووَفْرِ) الوَفْرُ: المالُ؛ يُريد أن جوابَها يكون سببًا في ذَهاب أموالكم؛ أراد تهديدَهم بأنه يُغْرِي بهم مَنْ يُغير عليهم فتذهب أموالهم»[٣].

وقد صُدِّرت جملةُ العاقبة بـ«إنَّ» لتأكيد مضمونها، والإيذان بتحقُّقها، كما جاء التأكيدُ مُفصحًا عما يَضطرمُ في قلب النَّابغةِ مِن رغبةٍ جارفةٍ في الانتقام من ابنَيْ سيَّار، والإبانة عن إصراره على أن تكون عاقبةُ أمرهما خُسرًا.

---

(١) ديوان النابغة، ص٨١.

(٢) السابق، ص٨١ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٢٦.

الموضع الثاني:

إِنِّــي لَأَخْشَــى عَلَــيْكُمْ أَنْ يَكُــونَ لَكُــمْ مِــنْ أَجْــلِ بَغْضَــائِهِمْ يَــوْمٌ كَأَيَّــامِ [١]

هذا البيتُ من قصيدةٍ قالها «النَّابغةُ» لـ«زُرْعةَ العامريّ» حين بَعث بنو عامرٍ إلى حِصْن بن حذيفة، أو إلى عُيَيْنة بن حِصْن، أن اقطعوا حِلفَ ما بينكم وبين بني أسدٍ، وألحِقُوهم ببني كِنانة ونُحالِفكم؛ فنحن بنو أبيكم، فلمَّا هَمَّ «عُيَيْنة» بذلك قالت لهم بنو ذُبيان: «أخرِجُوا مَن فيكم مِن الحُلفاء ونُخرِج مَن فِينا»؛ فأبوا.

وكان «النَّابغةُ» قدَّم بثلاثة أبياتٍ يَذكُر فيها مقالةَ بني عامر، ويَنهاهم عن أن يَسُومُوهم، أو أن يَعرِضُوا خَلاءَ بني أسد، أو أن يُعيدوا مثلَ هذه المقالة، وهو في هذا البيت يُنبِّه بني عامر إلى عاقبتهم إنْ هم أصرُّوا على ما انطوتْ عليه نُفوسُهم أو إنْ هُم أعادوا مقالتَهم، وهذه العاقبةُ هي أن تُبعثَ حربٌ يكون فيها هلاكُهم؛ قال «البَطَلْيَوْسيُّ»: «قولُه: (يومٌ كأيَّام)، يُريد في شِدَّته وطُولِه عليكم أن يكون اليومُ يَعْدِلُ أيَّامًا، ويومُ الشَّر يُوصَف بالطُّول، كما أن يوم الخير يُوصَف بالقِصَر؛ يقول: أخافُ أنْ يَحمِلَكم البُغضُ على أنْ تَبعثوا حربًا بيننا وبينكم، فيَنزِلُ بكم مِن الجَهْد والبلاء في اليوم منها، فيكون اليوم كأيَّام»[٢].

ولا ريبَ في أن جملةَ العاقبة حين دخلتْ عليها «إنَّ» قد زِيدتْ تأكيدًا وتثبيتًا، وهو ما يتَّسق ومَقصِدَ «النَّابغة»، الذي هو إظهارُ الرَّفض القاطع لمُخالاة بني أسد، وإبرازُ العَزْم والحَزْم في مواجهة بني عامر إنْ هم أصرُّوا على المُخالاة أو إنْ هم كرَّروا عَرْضَها.

الموضع الثالث:

تَمَــنَّ بِعَــادَهُمْ وَاسْــتَبْقِ مِــنْهُمْ فَإِنَّــكَ سَــوْفَ تُثْــرَكُ وَالتَّمَنِّــي [٣]

المخاطَبُ بهذا البيت هو عُيَيْنَة بنُ حِصْن، الذي أراد أن يُخرِج بني أسَدٍ مِن حِلْف ذُبْيان ليُعِينَ بني عَبْسٍ على بني أسَدٍ.

---

(١) ديوان النابغة، ص ٨٢.

(٢) شرح الأشعار الستة الجاهلية ١/ ٣٠٧.

(٣) ديوان النابغة، ص١٢٧.

وقولُـه: «تَمَـنَّ» أمـرٌ أُريـدَ بـه التسـوية؛ قـال الطـاهر ابـن عاشـور: «(تَمَـنَّ) أمـرٌ مستعملٌ في معنى التسوية؛ مثل قوله تعالى: (فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا)، (بِعَادَهُمْ) الضميرُ لبني أسدٍ، أي: اسْعَ في مُباعدتِهم وصَرْفِ عَبْسٍ عنهم، (وَاسْتَبْقِ مِنْهُمْ) أي: أَبْقِ بعضَهم في حِلْفِنا، و(الواو) بمعنى (أو)، كما يقتضيه استعمالُ الأمر في التسوية، وهذا جارٍ مَجرى التهكُّم به، أي: لا تُخْرِجْ جميعَ بني أسدٍ من حِلْف ذُبيان، (سوف تُتْرَكُ والتَّمَنِّي) أي: سوف لا يَتمُّ لك ما أردتَ مِن قطع بني أسدٍ مِن حِلف ذُبيان؛ فلا يبقى لك إلا التمنِّي»[١].

فقولُـه: «فَإِنَّكَ سَوْفَ تُتْرَكُ وَالتَّمَنِّي» يتضمَّن العاقبةَ التي يَعود بها «عُيَيْنـةُ» مِن تَمنِّيه، والجزاءَ الذي يَؤولُ إليه، وقد صُدِّرت جملةُ العاقبة بـ«إنَّ» تأكيدًا لمضمونها، وإمعانًا في تيئيس «عُيَينة» من تحصيل مُبتغاه.

المعنى الخامس: إسباغُ الحُسْن على جُملةِ التفصيل بعد الإجمال

التفصيل بعد الإجمال من فُنون القول التي تُمكِّن المعانيَ في النُّفوس؛ قال الخطيب: «فإنَّ المعنى إذا أُلْقِيَ على سبيل الإجمال والإبهام تَشوَّقتْ نَفسُ السَّامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجَّه إلى ما يَرِدُ بعد ذلك، فإذا أُلْقِيَ كذلك تَمكَّنَ وكان شُعورُها به أتمَّ»[٢].

وقد اشتمل ديوانُ النَّابغة الذُّبيانيّ على ثلاثة مواضعَ للتفصيل بعد الإجمال دخلتْ فيها «إنَّ» على جُملة التفصيل فكان لها بها مِن الحُسْن ما لا يكون إنْ هي لم تَدخُلْ.

وبيانُ ذلك أن ما تَختصُّ به «إنَّ» من الصَّدارة في الكلام يُوهِمُ أن جملةَ التفصيل كلامٌ جديدٌ مستأنفٌ، لا صِلةَ له بما قبلَه، فتنصرف النَّفْس عنها بعد أن كانت متشوِّقةً إليها، فإذا ألقي إليها ما يلي «إنَّ» أدركتْ أن ذاك هو الذي كانت تتشوَّق إليه، ولكنها خُتِلَتْ عنه؛ فكان الخَتْلُ بعد التشوُّق ممَّا يَزيدُ المعنى لديها تمكُّنًا.

أمَّا المواضع الثلاثةُ فبيانُها فيما يلي:

---

(١) ديوان النابغة الذبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٢٥٣.

(٢) الإيضاح، ص ٣٠٤.

الموضع الأول:

إِنَّـــا اقْتَسَـــمْنَا خُطَّتَيْنَـــا بَيْنَنَـــا فَحَمَلْـــتُ بَـــرَّةَ وَاحْتَمَلْـــتَ فَجَـــارِ [1]

وقبل هذا البيت ثلاثةُ أبياتٍ لا يُفهَمُ الكلامُ إلا بها، والأبيات هي:

نُبِّئْـــتُ زُرْعَـــةَ وَالسَّـــفَاهَةُ كَاسْـــمِهَا يُهْـــدِي إِلَـــيَّ غَرَائِـــبَ الأَشْـــعَارِ

فَحَلَفْـــتُ يَـــا زُرْعَ بْـــنَ عَمْـــرِو إِنَّنِـــي مِمَّـــا يَشُـــقُّ عَلَـــى الْعَـــدُوِّ ضِـــرَارِي

أَرَأَيْـــتَ يَـــوْمَ عُكَـــاظَ حِـــينَ لَقِيتَنِـــي تَحْـــتَ العَجَـــاجِ فَمَـــا شَـــقَقْتَ غُبَـــارِي

و«زُرْعَة» هو زُرْعةُ بن عمرو بن خويلد، من بني كِلاب، لَقِيَ النابغةَ في سوق عُكاظ، فأشار عليه أن يُشير على قومِه بأكْلِ بني أسدٍ وتَرْك حِلْفِهم، فأبى النابغةُ الغَدْرَ، وبلَغه أن زُرْعةَ يتوعَّده؛ فعنَّفه النابغةُ في القصيدة التي منها هذه الأبيات.

وقولُه: «حِينَ لَقِيتَنِي تَحْتَ العَجَاجِ فمَا شَقَقْتَ غُبارِي» مَثَلٌ يُصوِّر به النابغةُ سَبْقَه «زُرْعةَ»، وغَلَبتَه إيَّاه فيما جرى بينهما يوم «عُكاظ»، وبُعْدَ ما بينهما مكانةً لا مكانًا.

وجملـةُ: «فمَـا شَـقَقْتَ غُبـارِي» كـلامٌ مُجْمَـلٌ يُفيـد تقصـير «زُرْعـة» عـن اللّحـاق بـ«النَّابغة»، لكنـه لا يتبيَّن منـه الشـيءُ الـذي سَبَق بـه النابغةُ وقصَّر عنـه «زُرْعَةُ»، فجاء قولُه:

إِنَّـــا اقْتَسَـــمْنَا خُطَّتَيْنَـــا بَيْنَنَـــا فَحَمَلْـــتُ بَـــرَّةَ وَاحْتَمَلْـــتَ فَجَـــارِ

ليُفصِّل الإجمالَ ويُزيلَ الإبهام؛ فالشيءُ الذي سَبَق به النَّابغةُ هو أنه حين عَرَض عليه «زُرْعَةُ» تَرْكَ حِلْف بني أسدٍ اختارَ الوفاءَ ونَبَذَ الغَدْر، والشيءُ الذي به قَصَّر «زُرْعَةُ» هو دعوتُه إلى الغَدْر وتَبنّيه الخيانة، ولم يكن للغَدْر أن يَشُقَّ غُبار الوفاء؛ قال «الأعلمُ»: «إنَّا اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنا: هذا مَثَلٌ، أي: كانت لي ولك خُطَّتان؛ فأخذتُ أنا البَرَّةَ وأخذتَ أنت الفاجرةَ، والخُطَّة: القِصَّةُ والخَصْلة، وإنما قال هذا لأن زُرْعةَ دعاه إلى الغَدْر ببني أسدٍ ونَقْض حِلْفهم، فأبى ذلك ولَزِمَ الوفاءَ والبِرَّ، ونَسبَ زُرْعةَ إلى الغَدْر والفجور».

---

(١) ديوان النابغة، ص ٥٥.

والمُهمُّ هنا هو أن دخولَ «إنَّ» على الجملة التي وقعتْ تفصيلًا للإجمال: «إنَّا اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنا» قد أسبغ عليها من الحُسِن ما لم يكن ليكون لو لم تدخل عليها؛ فلو قيل: «فنحن اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنا» لخرجت الجملةُ من كونها تفصيلًا إلى كونها ترتيبًا.

وإذا قِيلَ إنه لو عُرِّيت الجملةُ من «إنَّ» و«الفاء»؛ فقيل: «نحن اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنا»، لصحَّ كونُها تفصيلًا.

قِيل: إنَّ «نحن اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنا» وإن كان يصحُّ كونُه تفصيلًا فإنه لا يَحْسُنُ حُسْنَه مع «إنَّ»؛ لِما سبق بيانُه من أنَّ اختصاص «إنَّ» بالصَّدارة يُوهِمُ استقلالَ جملة التفصيل عمَّا قبلها، وما يَصنعُه ذلك مِن خَتْل النَّفْس وخِداعِها، وما يترتَّب عليه من تمكين المعنى لديها وترسيخه فيها.

الموضع الثاني:

إِنِّـــي أُتَمِّـــمُ أَيْسَـــارِي وَأَمْـــنَحُهُمْ مَثْنَـى الْأَيَـادِي وَأَكْسُـو الْجَفْنَـةَ الْأُدُمَـا [١]

قبل هذا البيت أربعةُ أبياتٍ بها يتبيَّن معناه، والأبياتُ هي:

هَـلَّا سَـأَلْتِ بَنِـي ذُبْيَـانَ مَـا حَسَـبِي إِذَا الـدُّخَانُ تَغَشَّـى الأَشْـمَطَ البَرَمَـا

وَهَبَّـتِ الـرِّيحُ مِـنْ تِلْقَـاءِ ذِي أُرُلٍ تُزْجِـي مَـعَ اللَّيْـلِ مِـنْ صُـرَّادِهَا صِـرَمَا

صُـهْبُ الظِّـلَالِ أَتَـيْنَ التِّـينَ عَـنْ عُـرُضٍ يُـزْجِينَ غَيْمًـا قَلِـيلًا مَـاؤُهُ شَـبِمَا

يُنْبِئُـكِ ذُو عِرْضِـهِمْ عَنِّـي وَعَـالِمُهُمْ وَلَـيْسَ جَاهِـلُ شَـيْءٍ مِثْـلَ مَـنْ عَلِمَـا

قولُه: «يُنْبِئُكِ» مجزومٌ في جواب التحضيض في قولِه: «هلَّا سَأَلْتِ»، والخِطابُ في كُلٍّ متوجِّهٌ إلى «سُعاد» التي ذكرها في مطلع القصيدة.

---

(١) ديوان النابغة، ص ٦٣. وقال «الأعلمُ» في الصفحة نفسها: «(إنِّي أُتمِّمُ أيساري)، أي: إنْ نَقصَ أيسارُ الجَزُور فكانوا ثلاثةً أو أربعةً، فأرادوا أن يُتمِّمُوا سبعةً كنتُ أنا آخذُ ثلاثةَ أنصباء تمامَ سبعة، وكذلك في الغُرْم، وقولُه: (مَثْنى الأيادِي) أي: أُعطيهم يدًا بعد يَدٍ من النِّعمة، يعني أنه يُعطيهم نصيبين نصيبين، و(الأُدُم): جَمعُ (إدام)، وإنَّما يُريد الخبزَ المَأدُوم».

وذهب الحَضْرمِيُّ وابنُ عاشور إلى أنَّ «إِنِّي أُتَمِّمُ أَيْسَارِي» مفعولٌ ثانٍ لـ«يُنْبِئْكِ»[1]، وعليه يكون الكلامُ كلُّه قد أُلْقِيَ دَفعةً واحدة، ومن ثَمَّ لا يَدخل في باب التفصيل بعد الإجمال.

على أن وَجْهَ البلاغة يقتضي أن يكون «يُنْبِئْكِ» متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ، وذلك لأمرين؛ أوَّلُهما أن السُّكوتَ عن المفعول الثاني يَجعل النَّفسَ تَذهبُ في تقديره كلَّ مَذهب، وهذا أوغلُ في المَدْح مِن أنْ لو حُدِّد وحُصِرَ في شيء أو اثنين.

أمَّا الأمر الآخر – وهو محل الدراسة – فهو حَمْلُ جملة: «إِنِّي أُتَمِّمُ أَيْسَارِي» على أنها تفصيلٌ للإجمال في قولِه: «يُنْبِئْكِ ذُو عِرْضِهِمْ عَنِّي وَعَالِمُهُمْ»، وهذا أبلغُ مِن حيث ما هو مُقرَّرٌ مِن أن سَوْقَ المعنى مُجملًا يُحرِّك النَّفْسَ ويُشوِّقها إلى معرفته مُفصَّلًا؛ فإذا أتاها بعد تفصيلٍ تمكَّن لديها واستقر.

وقد حَسَّن التفصيلَ هنا دخولُ «إنَّ» في صَدْر جُملتِه؛ لِمَا تقدَّم تقريرُه، ولو قيل: «فأنا أُتمِّم أيسَارِي» لخرج الكلام مما نحن فيه إلى كونه تعليلًا للإنباء، ولو قيل: «أنا أُتمِّم أيسَارِي» لم يكن شيئًا.

الموضع الثالث:

إِنِّي أَبَى حَمَلٌ ضَيْمِي وَمَنْقَصَتِي فَلَا يُعَادِلُ قَوْلٌ قَالَهُ حَمَلُ [2]

هذا ثاني سبعةِ أبياتٍ بدأها النَّابغةُ بخطاب امرأةٍ – لم يُسمِّها – كانت تَتهدَّدُه وتُرْهِبُه، والبيتُ الأول هو:

لَا تُرْهِبِينِي بِقَوْمٍ وَانْظُرِي نَفَرِي هَلْ مِثْلُ وَاحِدِهِمْ مِنْ مَعْشَرٍ رَجُلُ

وقولُه: «وانْظُرِي نَفَرِي» أمرٌ غرضُه التحذير، وقولُه: «هَلْ مِثْلُ وَاحِدِهِمْ مِنْ مَعْشَرٍ رَجُلُ؟» استفهامٌ خرج إلى النفي، أي: «ليس مِثلَ واحدِهم رجلٌ»، وكلاهما – الأمر

(١) يُنظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية [القسم الثالث: ديوان النابغة الذبياني]، ص ٣٥، وديوان النابغة الذبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٢١٨.

(٢) ديوان النابغة، ص ٢١٠.

والاستفهام – إجمالٌ شوَّق النَّفْسَ لمعرفة صفات هؤلاء النَّفَر الذين ليس في مَعاشِر النَّاس رجلٌ مثلُ واحدِهم؛ فجاء قولُه:

إِنِّـي أَبَـى حَمَـلٌ ضَـيْمِي وَمَنْقَصَـتِي فَـلَا يُعَـادِلُ قَـوْلٌ قَالَـهُ حَمَـلُ

تفصيلًا لهذا الإجمال؛ إذ ذكرَ النَّابغةُ رجلًا مِن نَفَرِه، اسمُه «حَمَلٌ» – لم أهتدِ إليه ولا إلى صلتِه بالنَّابغة – وأخذ يُعدِّد صفاتِه ويَزهُو بها في هذا البيت والأبيات الخمسة المتبقِّية.

وقد صُدِّرتْ جملةُ التفصيل بـ«إنَّ» فأورثتْها حُسْنًا وبهاءً؛ لِمَا عَمِلتْه – بما لها من حقِّ الصَّدارة في الكلام – مِن خَتْل النَّفْس وخداعها عن المقصود، فلمَّا أُلْقِيَ المعنى إليها بعدُ تمكَّن فيها واستقرَّ.

المعنى السادس: تسويغُها – بما لها من حقِّ الصَّدارة - التخلُّص من غَرَضٍ إلى آخرَ

مِن خصائص القصيدة الجاهلية أنها لا تَنْفُذُ إلى الغرضِ الرئيس ابتداءً، وإنما تَسُوقُ بين يديه مقدمةً؛ طللية كانت أو غزليةً أو ظَعْنيةً، وربما استطردتْ إلى معانٍ وأغراضٍ جزئية، وكانت قُدرة الشاعر البيانيةُ تُقاس بحُسْن تخلُّصه من غرضٍ إلى غرض، وجودةِ انتقالِه من معنًى إلى معنى.

ولم يكن النَّابغةُ الذُّبياني بِدْعًا من شُعراء الجاهلية في ذلك، وليس المقامُ مقامَ تفصيل الكلام في بنية القصيدة عنده، وإنما يتوجَّه النظرُ إلى موضعين من شِعْره تخلَّص فيهما بـ«إنَّ» من غَرَضٍ إلى آخر، والموضعان هما:

الموضع الأول:

وَإِنَّ تِـــلَادِي إِنْ ذَكَـــرْتُ وَشِـــكَّتِي وَمُهْـرِي وَمَـا ضَـمَّتْ لَـدَيَّ الأَنَامِـلُ [1]

(١) ديوان النابغة، ص ١١٩. «التَّالِدُ: المالُ القديمُ الأصْلِيُّ الذي وُلِدَ عندك، والتِّلادُ: كلُّ مالٍ قديمٍ مِن حيوان وغيرِه يُورَثُ عن الآباء»، لسان العرب (ت ل د). «الشِّكَّةُ: ما يَلْبَسُه الإنسانُ من السِّلاح؛ يُقال: هو شَاكٌّ في السِّلاح، وإنما سُمِّي السِّلاحُ (شِكَّةً) لأنه يُشَكُّ به، أو لأنه كأنه شُكَّ بعضُه في بعض»، مقاييس اللغة (ش ك).

البيتُ من قصيدته في رثاء النُّعمان بن الحارث الغسَّاني، وقد استهلَّها ببكاء الأطلال، وثنَّى بوصف ناقته، وثلَّث بسرور أعداء النُّعمان بموته، وتخلَّص من هذا المعنى إلى معنى آخر؛ هو الإبانة عن عطاء النُّعمان له وإكرامه إيَّاه.

وقد تخلَّص النَّابغةُ من الغرض الأول، الذي هو بكاءُ الأطلال، إلى الغرض الثاني، الذي هو وَصْفُ النَّاقة، مِن طريق «فاء الترتيب»، وذلك في قولِه:

فَسَلَّيْتُ مَا عِنْدِي بِرَوْحَةِ عِرْمِسٍ تَخُبُّ بِرَحْلِي تَارَةً وَتُنَاقِلُ[1]

ثم تخلَّص من الغرض الثاني إلى الغرض التالي، الذي هو الإخبار بسرور الأعداء بموت النُّعمان، مِن طريق القَسَم؛ فقال:

وَرَبِّ بَنِي الْبَرْشَاءِ ذُهْلٍ وَقَيْسِهَا وَشَيْبَانَ حَيْثُ اسْتَبْهَلَتْهَا الْمَنَاهِلُ[2]

ثم لمَّا أراد الانتقال إلى الغرض التالي، الذي هو الإبانة عن عطاء النُّعمان له، تخلَّص إليه – وهذا هو محل البحث – من طريق «إنَّ»؛ فقال:

وَإِنَّ تِلَادِي إِنْ ذَكَرْتُ وَشِكَّتِي وَمُهْرِي وَمَا ضَمَّتْ لَدَيَّ الأَنَامِلُ

وخبرُ «إنَّ» في قوله بعده:

حِبَاؤُكَ وَالْعِيسُ الْعِتَاقُ كَأَنَّهَا هِجَانُ الْمَهَا تُحْدَى عَلَيْهَا الرَّحَائِلُ

والشاهدُ هنا هو استعانةُ النَّابغة في التحوُّل مِن غَرضٍ إلى غَرضٍ بـ«إنَّ»، وقد ساغ هذا التخلُّصُ لِما لـ«إنَّ» مِن حقِّ الصَّدارة التي يكون الكلامُ معها في صُورة المُستقلِّ عمَّا قبلَه.

ولو أُسْقِطتْ «إنَّ» فقيل: «وتِلادِي إنْ ذَكَرْتُ وشِكَّتي...» لم يَصْلُح التخلُّص، ولقُسِرَ البيتُ على أن يدخل في معنى البيت قبلَه – الذي يُبِين عن مرارة الفقد – وهو ما لا يَصِحُّ معنًى، ولا يَدخُل في مُراد النَّابغة.

---

(١) ديوان النابغة، ص ١١٥.

(٢) السابق، ص ١١٧.

الموضع الثاني:

وَإِنِّـــي عَـــدَانِي عَـــنْ لِقَائِـــكِ حَـــادِثٌ وَهَـــمٌّ أَتَـــى مِـــنْ دُونِ هَمِّـــكِ شَـــاغِلِي (١)

وهو أَبْيَنُ مِن الموضع الأول؛ لأن النَّابغةَ لم يَنتقلْ فيه من معنًى جُزئيٍّ إلى معنًى جُزئيٍّ آخر، وإنما تخلَّص فيه من المَطْلع إلى الغَرْض الرئيس، الذي هو نُصْحُه بني عوف ابن ذبيان، وتحذيرُهم بأسَ عمرو بنَ الحارث الأصغر الغسَّانيَّ.

وقد استغرق المطلعُ تسعةَ أبياتٍ ذكر فيها منازل «أسماء»، وما صنعتْه فيها الرِّيح، وصيرورتَها موئلًا للأنعام والوحش، ثم ذكر ارتحالَه على ناقته النَّاجية، ولمَّا أراد التخلُّص إلى الغرض الرئيس قال:

وَإِنِّـــي عَـــدَانِي عَـــنْ لِقَائِـــكِ حَـــادِثٌ وَهَـــمٌّ أَتَـــى مِـــنْ دُونِ هَمِّـــكِ شَـــاغِلِي

والخطابُ في «لقائك» و«هَمِّك» خطابٌ لـ«أسماء»؛ قال الطاهر ابن عاشور: «(عن لِقائِك) ضُبِطَ في نُسخة الدِّيوان وفي شرح أبي جعفر بوضع فَتحةٍ على الكاف، ولا يَظهرُ له وجهٌ. والوَجهُ أن يكون بكَسْر الكاف خطابًا لـ(أسماء) التي ذكرها في البيت الأول، أي: صدَّني عن إعمال السَّير إليكِ ما أتاني مِن هَمٍّ عظيم»(٢).

والذي صدَّ النَّابغةَ عن إعمال السَّير إلى «أسماء» هو الهَمُّ الذي تلبَّسه – وهَانَ به عندَه هَمُّ «أسماء» – من جرَّاء استكبار بني عوفٍ عن الانتصاح له والاستماع لتحذيره مما سيقع بهم على يد عمرو الغسَّاني.

والذي سوَّغ انتقالَ النَّابغة من المطلع إلى الغرض الرئيس هو «إنَّ»؛ لِمَا سبق من أنَّ حقَّها في الصَّدارة يَجعلُ الكلامَ في صُورة المُستقلِّ عمَّا قبلَه، ولو قيل: «وعَدَانِي عن لِقَائِكِ...» لم يَصْلُحْ، ولو قيل: «وقَدْ عَدَانِي عن لِقَائِكِ...» لم يَحْسُنْ حُسنَه مع «إنَّ».

المعنى السابع: القَصْدُ بها إلى الجواب

من معاني «إنَّ» التي ذكرها الإمام عبد القاهر: «القَصْدُ بها إلى الجواب»، وقد

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٤٣.

(٢) ديوان النابغة الذبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٩٧.

تبيَّن من عَرْض هذا المعنى عند الشيخ الإمام أنه أصلٌ في «إنَّ»، وأنه يكاد يكون معناها في الكثير من مواقعها، كما تبيَّن أن ضابط القَصْدِ بـ«إنَّ» إلى الجواب أن تكون في كلام تضمَّن جوابًا أو ردًّا على سؤالٍ.

وباستقراء مواقع «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذبيانيّ أحصيتُ بيتًا واحدًا قُصِد فيه بـ«إنَّ» إلى الجواب، والبيتُ هو:

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا ... وَإِنَّ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَصِدِ [1]

وهذا البيت أحدُ اثني عشر بيتًا تحكي قصَّةَ ثور وَحْشٍ وَجْرَةَ مع الكَلَّاب وكلابِه، وهي القصَّةُ التي جعلها النابغةُ تشبيهًا ممتدًّا لناقته التي تحمله إلى النُّعمان.

والضميرُ في «لَهُ» يعود إلى «وَاشِق»، وهو اسمُ كَلْبٍ، والضميرُ في «مَوْلَاكَ» يعود – في أحدِ قولَيْن – إلى «ضُمْرَان»، وهو الكَلْبُ الذي بادر بالهجوم على ثور الوَحْش، لكنَّ مصيرَه كان القَتْل والتنكيل؛ يقول النَّابغة مُصوِّرًا مقتلَ «ضُمْران» وما أثاره في نَفْس «وَاشِق»:

وَكَانَ «ضُمْرَانُ» مِنْهُ حَيْثُ يُوزِعُهُ ... طَعْنَ المُعَارِكِ عِنْدَ الْمُحْجَرِ النَّجُدِ

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا ... طَعْنَ الْمُبَيْطِرِ إِذْ يَشْفِي مِنَ الْعَضَدِ

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

فَظَلَّ يَعْجُمُ أَعْلَى الرَّوْقِ مُنْقَبِضًا ... فِي حَالِكِ اللَّوْنِ صَدْقٍ غَيْرِ ذِي أَوَدِ

لَمَّا رَأَى «وَاشِقٌ» إِقْعَاصَ صَاحِبِهِ ... وَلَا سَبِيلَ إِلَى عَقْلٍ وَلَا قَوَدِ

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا ... وَإِنَّ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَصِدِ

ويَستبِينُ من هذا السِّياق الكُليّ أن قولَه: «قالتْ له النَّفْسُ إنِّي...» جوابُ «لمَّا» في البيت الذي قبلَه، كما يَستبِينُ مِن العُدولِ في جواب الشَّرط عن: «قال إنِّي» إلى: «قالتْ

(١) ديوان النابغة، ص ٢٠.

له النَّفْسُ إنّي...» أن هناك حوارًا بين طرفين؛ أوَّلُهما «وَاشِق» والآخرُ «نَفْسُ وَاشِق»، وأن الجملةَ الأولى في هذا الحوار مختبئةٌ وراءَ الحُجُب، وهي موجَّهةٌ مِن «وَاشِق» إلى نفسِه، وكأن «واشقًا» حين رأى مصرعَ صاحبِه اضطربَ وتَحيَّر وفكَّر، ثم لمَّا لم يَرجِعْ من ذلك برأيٍ عاد إلى نفسِه يَسألها عمَّا يَصنع، فجاءه جوابُها: «إنّي لا أَرَى طَمَعًا وإنَّ مَولاكَ لم يَسْلَمْ ولمْ يَصِدِ».

و«إنَّ» في قوله: «وإنَّ مَولاكَ لم يَسْلَمْ ولمْ يَصِدِ» معطوفةٌ هي وما بعدها على جملة: «إنّي لا أَرَى طَمَعًا»، وداخلةٌ في حكمها؛ من حيث القَصْدُ بها إلى الجواب عن السؤال المُقدَّر الذي توجَّه به «واشِقٌ» إلى نفسِه.

المعنى الثامن: إضفاء الحُسْن والطُّلاوة على النَّكرة الموصوفة

تبيَّن ممَّا سبق – في المبحث الثاني – أن الإمام عبد القاهر جعل مِن معاني «إنَّ» تهيئتَها النكرةَ المحضةَ للابتداء بها، وأن لها صنيعًا في النكرة الموصوفة التي يصحُّ الابتداءُ بها؛ إذ تُضفي عليها الحُسْنَ والطُّلاوة، ويُرى المعنى معها أولى بالصحَّة وأمكنَ، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

إِنَّ دَهْـرًا يَلُـفُّ شَـمْلِي بِسُـعْدَى لَزَمَـانٌ يَهُـمُّ بِالإِحْسَـانِ

وبقول أُمِّ السُّلَيْك بن السُّلَكة:

إِنَّ أَمْـرًا فَادِحًـا عَـنْ جَـوَابِي شَـغَلَكْ

ومِن بين مواقع «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبياني أحصيتُ موقعًا وحيدًا دخلت فيه على النكرة الموصوفة، وهو قولُه:

إِنَّ امْـرَأً يَرْجُـو الْخُلُـودَ وَقَـدْ رَأَى سَـرِيرَ أَبِـي قَـابُوسَ يُغْـدَى بِـهِ عَجَـزْ (١)

وهو أول بيتين قالهما في النُّعمان بن المنذر وقد مَرِضَ وصار يُحمَل على سريرٍ يُنقَل به، وثانيهما:

(١) ديوان النابغة، ص ١٩٤.

وَكُنْـــتَ رَبِيعًـــا لِلْيَتَـــامَى وَعِصْـــمَةً فَمُلْـكُ أَبِـي قَـابُوسَ أَضْـحَى وَقَـدْ نَجِـزْ

وقولُـه: «عَجَزْ» فـي البيت محلِّ النظر مصدرٌ؛ قـال الطـاهر ابـن عاشـور: «قـال الشارح: أراد (عَجْز)؛ فحرَّك الجيم... يريد أن كلمة (عَجَز) مصدرُ (عَجْز)؛ فحقُّه سكونُ الجيم، وأن الشاعر حرَّك الجيم للضرورة، وأنه إخبارٌ بالمصدر للمبالغة، والمراد أنه عاجز، أي: المرء، فقولُه: (عَجَز) هو خبر (إنَّ)، والمعنى أنه عاجزُ الرأي ضعيفُه؛ إذ لا خير في الحياة بعد أبي قابوس»[1].

وقولُـه: «امـرأً» نكـرةٌ لـم يكـنْ يَصِـحُّ الابتـداءُ بهـا، لكـنَّ وَصْـفَها بجملـة: «يَرجُـو الخُلُـودَ..» سـوَّغ أن يُبتـدأَ بهـا، والشـاهدُ هنـا هـو دخـول «إنَّ» علـى النَّكـرة الموصـوفة، لا لتُهيئَها للابتداء بها؛ لأن الوصف قد تكفَّل بذلك، وإنما لتَزيدَها تمكينًا في لازم الابتداء، وهو كونُها معروفةً مُتعيِّنة.

ولا ينحصر عطاءُ «إنَّ» للنكرة الموصوفة في تمكينها من لازم الابتداء، بل إنها تكسوها حُسنًا، وتَزيدُ المعنى معها صحَّةً وتمكُّنًا – كما قال الشيخُ الإمام – ولو عَمَدْنا إلى «إنَّ» فأسقطناها؛ فقيل: «امرؤٌ يَرجُو الخُلودَ وقد رأى سَريرَ أبي قابوسَ يُغْدَى به عَجَز» لما فَسَدَ الكلامُ بِنيةً ونَحْوًا، وإنما سيفقد رونقَه ويَعْرَى من بهائه، وكأن معنى التأكيد في «إنَّ» – بما فيه من دلالات القوَّة والفتوَّة – هو المُحامِي عن النكرة الموصوفة والذَّائدُ عنها الضعفَ والفُتور.

المعنى التاسع: أثرُ فَصْلِها بين "ها" التنبيه واسم الإشارة في ترتيب المعاني

قال الرَّضِيُّ: «وأمَّا (ها) فتَدخُل مِن جميع المفردات على أسماء الإشارة كثيرًا؛ لِمَا ذَكرْنا في بابها، ويُفْصَل كثيرًا بين أسماء الإشارة وبينها؛ إمَّا بالقَسَم؛ نحو: (ها الله ذا)، وقولِه:

تَعَلَّمَـــنْ هَـــا لَعَمْـــرُ اللهِ ذَا قَسَـــما فَاقْصِـدْ بِـذَرْعِكَ وَانْظُـرْ أَيْـنَ تَنْسَـلِكُ

وإمَّـا بالضـمير المرفـوع المنفصـل؛ نحـو: «هَـا أَنـتُمْ أُولَاءِ» [آل عمـران: ١١٩]، وبغيرهما قليلًا، نحو قولِه:

---

(١) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٥٨.

هَـا إِنَّ تَـا عِـذْرَةٌ إِنْ لَـمْ تَكُـنْ نَفَعَـتْ فَـإِنَّ صَـاحِبَهَا قَـدْ تَـاهَ فِـي الْبَلَـدِ

وقولِه:

وَنَحْـنُ اقْتَسَـمْنَا الْمَـالَ نِصْـفَيْنِ بَيْنَنَـا فَقُلْـتُ لَهُـمْ هَـذَا لَهَـا هَـا وَذَا لِيَـا

أي: وهذا لِيَا»[1].

وقد اشتمل ديوان النَّابغة – كما يَظهر ممَّا نقلناه عن الرَّضِيّ – على بيتٍ وحيدٍ فَصَلتْ فيه «إنَّ» بين «ها» التنبيه واسم الإشارة، على اختلافٍ في الرّواية؛ فالبيتُ كما في الدِّيوان هو:

هَـا إِنَّ ذِي عِـذْرَةٌ إِلَّا تَكُـنْ نَفَعَـتْ فَـإِنَّ صَـاحِبَهَا مُشَـارِكُ النَّكَـدِ [2]

ولـيس ثَمَّ اختلافٌ كبيرٌ بين الرِّوايتين فيما يتعلَّق بالكلام على توسُّط «إنَّ» بين «ها» التنبيه واسم الإشارة؛ إذ إن اسمَ الإشارة في الرِّواية التي أوردها الرَّضِيُّ هو «تا»، وهو في رواية الدِّيوان: «ذي»، وكلاهما إشارةٌ إلى المفرد المؤنث.

وهذا البيت هو آخرُ أبيات المُعلَّقة التي يعتذر فيها النَّابغةُ للنُّعمان بن المنذر، وهو هنا يَختم اعتذارَه ببيان مآلِه إنْ لم يتقبَّلْه أبو قابوس ويَعْفُ عنه.

والمهمُّ هنا هو بيانُ سِرِّ الفصل بـ«إنَّ» بين «الهاء» واسم الإشارة، وليس الأمرُ متوجِّهًا إلى «إنَّ» – المسوقة للتأكيد – بقَدْر ما هو متوجِّهٌ إلى النَّسق الذي نُسِقَتْه الكلماتُ الثلاثُ: «هَا إنَّ ذِي...»، والفرقِ بينه وبين أن يُقال: «إنَّ هذه...».

وبيانُ ذلك أن ترتيب المعاني في: «إنَّ هذه...» هو: «التأكيد، والتنبيه، والإشارة»، أمَّا ترتيبها في: «هَا إنَّ ذِي...» فهو: «التنبيه، والتأكيد، والإشارة»، وليست المسألة في أيِّ الترتيبين أفضل، وإنما المسألة في أيِّهما ألصقُ بمراد النَّابغة وأوغلُ في الإبانة عنه: النَّابغةُ مُطارَد، مُوشًى به لدى النُّعمان، آخِذٌ في مدحِه واستعطافِه والاعتذار إليه، ثم جَعلَ جماعَ ذلك كلِّه وخِتامَه لَفْتَ هذا المَلِك إلى معذرتِه إليه، وتنبيهَه إلى عاقبة أمرِه إنْ لم يَعْفُ عنه؛ فناسبَ ذلك أن يُرتِّب ألفاظَه الترتيبَ الذي يُفصِح عمَّا أراد؛ فبدأ بـ«ها» ليُنبِّه المَلِكَ، وفي

---

(١) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٤/ ٤٢٢.

(٢) ديوان النابغة، ص ٢٨.

التنبيه إثارةٌ للذِّهن وتهيئةٌ للنَّفْس حتى تتلقَّى ما بعد التنبيه وهي مستشرفةٌ إليه متشوّقةٌ لمعرفته، ثم ثنَّى بـ«إنَّ» التي هي للتأكيد؛ فزاد النَّفْس تشوُّقًا إلى هذا الشيء الغائب الذي استحقَّ التنبيهَ والتأكيد، فإذا جاء ها اسمُ الإشارة «ذي»، الذي يُشير إلى المَدح والاستعطاف والاعتذار وطلب الصَّفْح، كان ذلك أدعى إلى قبوله.

ولا يَقدحُ في ذلك ذَهابُ أبي فِراسٍ الحَلَبيّ إلى الحُكم بزيادة «إنَّ» في البيت؛ قال: «(ها) حرفُ تنبيه، و(إنَّ) زائدة، و(تَا) اسمُ إشارة مبتدأ، والمُشارُ إليه ما ذكره قبلُ، وهو:

مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ... إِذًا فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

و(عِذْرةٌ) خبر»[1]؛ لأن الزيادةَ هنا زيادةٌ نحويةٌ لا دلالية.

على أن المُشارَ إليه ليس هو البيت الذي ذكره أبو فراس، وإنما هو مُجمَل ما ذكره النَّابغةُ من الاعتذاريَّات في هذا البيت وفي غيره.

المعنى العاشر: مؤازرةُ القَسَم في تقوية مضمون جُملة الجواب

من مواقع «إنَّ» المُقرَّرةِ مجيئُها في صدر جُملة جواب القَسَم.

وقد اشتمل ديوان النابغة الذبياني على بيتٍ فَرْدٍ وقعت فيه «إنَّ» في صدر جملة جواب القَسَم، هو:

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِي ... مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي [2]

وهو البيت الثاني من قصيدته التي عَنَّف فيها زُرْعَةَ بنَ عمرو، الذي لَقِيَ النابغةَ في «عُكاظ»، وأشار عليه أن يُشير على قومِه بأكْلِ بني أسدٍ وتَرْك حِلْفِهم، فأبى النابغةُ الغَدْرَ، وبلَغه أن زُرْعةَ يتوعَّده، فقال هذه القصيدة يهجوه، والبيتُ الأولُ فيها هو:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ... يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

ومجيء «إنَّ» في صدر جملة جواب القسم كان الإمام عبدُ القاهر قد استدلَّ به على أن لـ«إنَّ» أصلًا في الجواب؛ قال: «فأمَّا الذي ذُكِرَ عن أبي العبَّاس؛ مِنْ جَعْلِه لها

---

(١) المُفصَّل في شرح أبيات المُفصَّل [بذَيْل كتاب المُفصَّل للزَّمخشري]، ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٢) ديوان النابغة، ص ٥٤.

جوابَ سائلٍ إذا كانت وحدَها، وجوابَ مُنكِرٍ إذا كان معها اللَّام، فالذي يدلُّ على أن لها أصلًا في الجواب أنَّا رأيناهم قد ألزموها الجملةَ من المبتدأ والخبر إذا كانت جوابًا للقسم، نحو: (والله إنَّ زيدًا منطلق)، وامتنعوا مِن أن يقولوا: (والله زيدٌ منطلق)»[١].

والسؤال هنا: لماذا ألزموا «إنَّ» الجملةَ من المبتدأ والخبر إذا كانت جوابًا للقَسَم؟

والجوابُ هو أن بين القَسَم و«إنَّ» نَسبًا؛ من حيث إن كليهما مؤكِّد، فكأن مضمون جملة الجواب لمَّا كان مفتقرًا إلى التأكيد، وجيء بالقَسَم الذي يُفيد أن المُقسَم عليه لا بد أن يكون أمرًا عظيمًا ذا خَطَر، لَزِمَ دخولُ «إنَّ» على المُقسَم عليه تتميمًا لوظيفة القَسَم ومؤازرةً له.

ويُبيّن أهميَّةَ دخول «إنَّ» على جملة جواب القَسَم في بيت النَّابغة أنها إن أُسقِطتْ؛ فقيل: «فحَلفْتُ يا زُرْعَ بنَ عمرٍو أنَا ممَّا يَشقُّ على العدُوِّ ضِرارِي» لَما اكتملتْ فخامةُ القَسَم ولا استبان الغرضُ من الإتيان به؛ لأن جملة «أنَا ممَّا يَشقُّ على العدُوِّ ضِرارِي» ستكون قد جاءت خاليةً من التأكيد، وسِيقت مَساقَ الأمر المقرَّر الثابت الذي لا يفتقر إلى تأكيد، ومقتضى ذلك الحكمُ بمناقضةِ آخر الكلام لأوَّلِه.

المعنى الحادي عشر: تهيئة الجملة الدَّاخلة عليها لتكون تذييلًا جاريًا مجرى المَثَل

يكاد كلامُ البلاغيين، مِن لدُن أبي هلال العسكري إلى الخطيب القزويني وشُرَّاحِ تلخيصه، في تعريف «التذييل»، يتفق على أنه إعادةُ المعنى بلفظ مُختلِف قصدًا إلى التأكيد؛ فقد عرَّفه أبو هلال بقوله: «فأمَّا التذييلُ فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه؛ حتى يَظهرَ لمن لم يَفْهَمْه ويَتوكَّدَ عند مَن فَهِمَه»[٢]، وعرَّفه الخطيبُ – وقد استعان بشواهدَ مما ذكرها العسكري – بأنه: «تعقيبُ الجملةِ بجملةٍ تَشتمل على معناها للتوكيد»[٣]، وجعله ابنُ أبي الإصبع جملةَ التذييل قسمين: قسمًا لا يَزيد على المعنى الأول – وهو الذي قال الخطيبُ إنه لا يُخرَجُ مُخرَجَ المَثَل – وقسمًا يُخرِجه المتكلِّم مُخرَجَ المَثَل السائر[٤].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٣ – ٣٢٤.

(٢) كتاب الصِّناعتين، ص ٣٣٩.

(٣) الإيضاح، ص ٣١١ – ٣١٢.

(٤) تحرير التحبير، ص ٣٨٧.

وكان للنَّابغة الذُّبياني نصيبٌ من شواهد هذا الفن؛ فقد أورد ابنُ أبي الإصبع والخطيب قولَه:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ

وقال ابنُ أبي الإصبع إن قولَه: «أيُّ الرِّجالِ المُهذَّبُ» مِن أحسنِ تذييلٍ وقعَ في الشِّعر.

وقد أسلمَ البحثُ عن معاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة إلى بيتٍ يصلح شاهدًا لـ«التذييل»؛ هو قولُه:

أَبْلَيْتُهُمْ خُلُقًا أَثْنَوْا بِأَحْسَنِهِ إِنَّ الْكِرَامَ إِذَا أَبْلَيْتَهُمْ شَكَرُوا (١)

والبيتُ يتحدَّث فيه النابغةُ عن بني أسدٍ حين أعانهم على بني عَبْس.

و«أَبْلَيتُهمْ خُلُقًا» معناه: «اختبرتُهم بخُلُقٍ حَسَن»؛ يَمدحُهم بأنهم يشكرون المعروف، ويقابلون الإحسانَ بالعِرفان.

وجُملة التذييل هي قولُه: «إنَّ الكِرامَ إذا أبليْتَهُم شَكرُوا»؛ إذ إنَّ معناها هو نفسُه معنى الجملةِ قبلَها: «أبليْتُهُم خُلُقًا أثْنَوْا بأحْسَنِه».

والشاهدُ هنا هو أن «إنَّ» وقعتْ في صدر جملة: «إنَّ الكِرامَ إذا أبليْتَهُم شَكرُوا» فهيَّأتْها لتكون تذييلًا يُخرَجُ مُخرجَ المَثَل، أي جعلتْها صالحةً لأن تستقلَّ عمَّا قبلَها، ويُبيّن ذلك أنه إذا أُسقِطتْ «إنَّ» وجيء مكانها بـ«الفاء»؛ فقيل: «فالكِرامُ إذا أبليْتَهُم شَكرُوا» نقضتْ هذه الفاء – بما تَعمَلُه مِن رَبطِ الجملة الدَّاخلة عليها بما قبلَها وترتيبِها عليها – شرطَ «الاستقلال» الذي هو ضابطٌ في إخراج جملة التذييل مُخرجَ المَثَل المُستقلِّ بنفسِه عمَّا قبلَه.

ولو أُسقِطتْ «إنَّ» ولم يؤتَ مكانَها بـ«الفاء»؛ فقيل: «أبليْتُهُم خُلُقًا أثْنَوْا بأحْسَنِه الكِرامُ إذا أبليْتَهُم شَكرُوا» لانتفى الالتئامُ الذي كانت قد أحدثته «إنَّ» بين الجملتين اللتين هما بمعنى واحد، ولم يَحْسُن الكلامُ حُسنَه الذي كان يُرى مع «إنَّ».

بقي أن نُشير إلى الدلالة المترتِّبة على عَدِّ جملة «إنَّ الكِرامَ إذا أبليْتَهُم شَكرُوا» من التذييل الذي يُخرَجُ مُخرجَ المَثَل؛ إذ يكون المعنى أن شُكرَ المعروف هو خُلُق الكرامِ في

(١) ديوان النابغة، ص ١٨٤.

كلِّ زمان، وأن هذا الخُلُقَ مُستكِنٌّ في كلِّ كريمٍ إلى يوم الدِّين؛ فالتذييلُ هنا وِزانُ التذييل في قول الله تعالى: «وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا» [الإسراء: ٨١]؛ قال الطاهر ابن عاشور: «وجملةُ (إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) تذييلٌ للجملة التي قبلَه؛ لِما فيه من عُمومٍ يشمل كلَّ باطلٍ في كلِّ زمان»(١).

المعنى الثاني عشر: تَسويغُ إعادة المعنى بلفظٍ مُختلف

إِنِّــي أَخَــافُ عَلَــيْهِمْ صَــوْلَ ذِي لِبَــدٍ فِي عَارِضٍ لِابْنِ هِنْدٍ يُمْطِرُ الشَّرَرَا (٢)

هذا البيتُ أحدُ ستةِ أبياتٍ لم تَرِدْ إلا في نُسخةِ «الأعلم»، ولم تُشفَعْ بما يُبيّن مناسبتَها، ويظهرُ منه ومن البيتِ الذي قبلَه أن النَّابغةَ يُحذِّر قومَه الملكَ عمرو بن هِنْد.

و«الصَّوْلُ» هو «السَّطْو»، و«ذو اللِّبَد» هو «الأسد»، و«العارِضُ» في الأصل هو السَّحابُ الذي يَسدُّ الأُفْقَ، وهو هنا مَجازٌ على الجيش الضَّخْم؛ قال ابن منظور: «والعَرْضُ: الجيشُ الضَّخْم؛ مُشبَّهٌ بناحية الجَبَل، ويُقال: شُبِّه بالعَرْضِ من السَّحاب، وهو ما سَدَّ الأُفُقَ»(٣)، و«الشَّرَر» جمعُ «شَرَرة»، وهو ما تطاير من النَّار. ومعنى البيت: إني أخاف على قومي أن يَسطُوَ عليهم هذا الملكُ الذي يُشبِه الأسدَ شجاعةً وجُرأةً في جيشٍ ضَخْمٍ يُهلِكُهم ويُفْنِيهم.

والمَقْصِدُ الذي أَمَّه النَّابغةُ من البيت هو الإخبارُ بسَطْو المَلِك وبيانِ أثرِه، وهو نفسُه المعنى في البيت الذي قبلَه، وهو:

يَــا قَــوْمِ إِنَّ ابْــنَ هِنْــدٍ غَيْــرُ تَــارِكِكُمْ فَــلا تَكُونُــوا لِأَدْنَــى وَقْعَــةٍ جَــزَرَا

فإن قولَه: «إِنَّ ابْنَ هِنْدٍ غَيْرُ تَارِكِكُمْ» يُفيدُ تَحقُّقَ هُجوم المَلِك؛ فهو يُقابِلُ «إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهِمْ صَوْلَ ذِي لِبَدٍ»، وقولَه: «فَلا تَكُونُوا لِأَدْنَى وَقْعَةٍ جَزَرَا» يُبيّن عاقبةَ الهُجوم، وهو أن يُخلِّفَهم نهبًا للسِّباع؛ قال ابنُ دُريد: «جَزَرْتُ الشِّيءَ إذا قَطَّعتُه، وترك بنو فلان بني

(١) التحرير والتنوير ١٥/ ١٨٨.
(٢) ديوان النابغة، ص ٢٠٦.
(٣) لسان العرب (ع ر ض).

فلانٍ جَزَرًا، إذا قتلوهم فتركوهم جَزَرًا للسِّباع»[1]؛ فهو بإزاء قولِه: «فِي عَارِضٍ لِابْنِ هِنْدٍ يُمْطِرُ الشَّرَرَا».

ويظهر أن المعنى في البيتين واحدٌ وإن اختلف لَفْظاهُما، والذي سَوَّغ إعادةَ المعنى بلفظٍ جديدٍ إنَّما هو «إنَّ»؛ لِما لها مِن دِلالةٍ على قَطْعِ الكلامِ عما قبلَه وإبرازِه في مَعْرِض الكلام المُستأنَف، ويُبيّن ذلك أنه لو أُسقِطتْ «إنَّ»، وجيء مكانها برابطٍ يَصِلُ الكلامَ بما قبلَه؛ فقيل: «وَأَخَافُ عَلَيْهِمْ صَوْلَ ذِي لِبَدٍ»، أو: «فَأَخَافُ عَلَيْهِمْ صَوْلَ ذِي لِبَدٍ»، لم يكن شيئًا.

المعنى الثالث عشر: دَفعُ تَوهُّمِ ترتيب جُملتِها على غير ما هي مُرتَّبةٌ عليه

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّي ... أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الهُمَامُ

فَإِنِّي لَا أُلَامُ عَلَى دُخُولٍ ... وَلَكِنْ مَا وَرَاءَكَ يَا عِصَامُ[2]

المخاطَبُ في قوله: «عَلَيْكَ» مُتوجّهٌ إلى «عصام» حاجبِ النُّعمان، وخاطَبه بهما وببيتين بعدَهما حين بَلَغَه أن «النُّعمان» ثقيلٌ مِن مرضٍ أصابَه حتى أُشفِقَ عليه منه، وكان يُحمَلُ على سريرٍ يُنقَل به، وكان «النُّعمانُ» قد حَجَبه لِمَا بَلَغَه عنه مِن أمر المُتجرّدة، فكان «النَّابغةُ» إذا أراد الدُّخولَ على «النُّعمان» جَعلَ عِصامٌ يُخبرِه أنه عليلٌ.

وقولُه: «أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّي» قال فيه الطاهرُ ابنُ عاشور: «إذا كان هذا الشِّعرُ أوَّلَ ما فاتَحَ به النَّابغةُ عِصامًا كانت الهمزةُ للاستفهام المستعمَل في الاستشراف للخبر؛ جَعلَ نفسَه كأنه أَقْسَمَ عليه فيما مضى فلم يُخبِرْه، والمعنى: أُقْسِمُ عليك لَتُخْبِرَنِّي»[3].

وفسَّر «الطاهرُ» أيضًا معنى قول «النَّابغة»: «لَا أُلَامُ» فقال: «فالمعنى أنه تفريعٌ على قوله: (لَتُخْبِرَنِّي)، أي: أقتنعُ بالخبر عن حقيقةِ مَرضِ النُّعمان دون رؤيته؛ لأني لا يَلومُني أحدٌ على عدم دُخولي عليه؛ لأنه كان أمرَ بحَجْبِي؛ فيَتعيَّنُ تقديرُ مُضاف، أي: لا أُلامُ على

(١) جمهرة اللغة (ج ز ر).

(٢) ديوان النابغة، ص ١٠٥.

(٣) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٢٣٢.

عدم دخول»[١].

وكلمةُ «تَفْرِيع» في كلام «الطَّاهر» هي التي أرشدتْ إلى أن معنى «إنَّ» هنا هو إسهامُها في ترتيب المعاني، ورَجْعُها الجملةَ الدَّاخلةَ عليها إلى ما هي مُرتَّبةٌ عليه، ودَفْعُها تَوهُّمَ ترتيبها على جملةٍ غيرِها.

بيانُ ذلك أن مرادَ النَّابغة – كما قال «الطاهر» – هو حَثُّ «عِصامٍ» على إخبارِه بحقيقة مرض «النُّعمان»؛ فطمأنَه إلى أن إخبارَه بذلك لن يَجعلَه يَطلبُ الدُّخولَ عليه؛ لأنه لن يُلامَ إن لم يَدخُل؛ لأنه محجوب، وهذا المعنى يقتضي أن تكون جملةُ: «فَإِنِّي لَا أُلَامُ عَلَى دُخُولٍ» – التي تقديرُها: «على عدمِ دُخول» – مُرتَّبةً على جملة: «لَتُخْبِرَنِّي» لا على جملة: «أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الهُمَامُ».

ولو أُسْقِطتْ «إنَّ» فقيل: «فَلَا أُلامُ عَلَى دُخُولٍ» لتُوهِّمَ أن جملةَ: «فَإِنِّي لَا أُلَامُ عَلَى دُخُولٍ» مُرتَّبةٌ على جملة: «أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الهُمَامُ»؛ فيكون المعنى: هل الهُمامُ محمولٌ على النَّعش فيكونَ حَملُه عليه سببًا في عدم لَوْمِي على عدم دُخولِي عليه؟

والذي يَدفَعُ هذا الوَهْمَ هو «إنَّ»؛ بما لها مِن حَقِّ الصَّدارة، وإبرازِها الكلامَ في مَعْرِضِ الكلامِ الجديدِ المستأنَفِ، المقطوعِ عمَّا قبلَه، ومن ثم لم تُصحِّحْ ترتيبَ جملتها على الجملةِ قبلَها مباشرة، وهي: «أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الهُمَامُ»، وآذنتْ بالبحث عن رَحِمِها التي هي بها أبرُّ وأَوْثَقُ، وهي جملة: «لَتُخْبِرَنِّي».

المعنى الرابع عشر: التأكيد

«التأكيدُ» – كما قال الإمامُ عبد القاهر – هو الأصلُ في «إنَّ» الذي ينبغي أن يكون عليه البناءُ، وهو الذي دُوِّن في الكُتُب[٢].

وقد تبيَّن من حديثنا عن هذه المسألة في كلام الشيخ الإمام أنه يَشترطُ لإفادة «إنَّ» التأكيدَ أن يكون للمخاطَب ظنٌّ مخالفٌ لما تَضمَّنه الخبرُ المؤكَّدُ بها، كما تبيَّن أن المتأخِّرين لم يَرتَضُوا كلامَ عبد القاهر، فجوَّزوا واستحسَنوا دخولَ «إنَّ» في كلامٍ يتردَّد فيه

(١) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٢٣٢.

(٢) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص ٣٢٥ – ٣٢٦.

المخاطَبُ ويَشكُّ، وظَهَر كذلك أن الخلافَ بين الإمام والمتأخِّرين قائمٌ على مراعاة حال المخاطَب، وأن للتأكيد بـ«إنَّ» اعتباراتٍ وأغراضًا أُخَرَ تُستخرَجُ بالنَّظر إلى حال المتكلِّم؛ منها رغبتُه في تقوية مضمون الكلام عند المخاطَب وتقريرِه في نفسه وإن كان غيرَ مُنكرٍ له، وتحقيقُ الوعد، والإشارةُ إلى أنَّ الذي كان لم يَكنْ على وَفْق ظَنِّ المتكلِّم فكأن نَفْسَ المتكلِّم تُنكره فيؤكِّده لها، وغرابةُ الخبر، وإظهارُ مُعتقَد النَّفْس وإبرازُه لتزدادَ النَّفسُ يقينًا به، والأساليبُ التعليمية؛ أدبيةً كانت أو علمية.

وإذا كان «التأكيدُ» هو الأصل في «إنَّ» فإن كلَّ معانيها التي ذكرها الإمام عبد القاهر، وكذلك تلك التي استنبطناها من شِعْر النَّابغة الذُّبياني، إنما هي مَعانٍ تفرَّعتْ عن هذا الأصل؛ فمنه تَستمِدُّ وإليه تَأْرِز.

وقد أسلمَ استقراءُ مواقع «إنَّ» في ديوان النَّابغة، وتَدبُّرُ مَعانِيها، إلى عددٍ من الأبيات التي لم يَظهرْ لي فيها معنًى زائدٌ على معنى «التأكيد»، وعِدَّتُها اثنا عشر بيتًا، فنَظَمْتُها هنا معًا، على أن يتوجه النَّظرُ إلى الاعتبارات والأغراض التي حَمَلت النَّابغةَ على تأكيد مضمون الكلام الذي دخلت عليه «إنَّ»، وبيانُ ذلك فيما يلي:

الموضع الأول:

إِنِّي كَأَنِّي لَدَى النُّعْمَانِ خَبَّرَهُ ... بَعْضُ الْأَوُدِّ حَدِيثًا غَيْرَ مَكْذُوبِ

بِأَنَّ حِصْنًا وَحَيًّا مِنْ بَنِي أَسَدٍ ... قَامُوا فَقَالُوا حِمَانَا غَيْرُ مَقْرُوبِ[1]

«النُّعمانُ» هو النُّعمانُ بنُ الحارثِ بن أبي شَمِر الغسَّانيُّ، و«الأَوُدُّ» جَمعُ «وِدّ»، وهو الحِبُّ[2]، والمرادُ هنا: أهلُ وُدِّ النُّعمان.

أمَّا البيتُ فهو مطلعُ قصيدةٍ يقولها وقد رَكِبَ إلى الحارث بن أبي شَمِر ليُكلِّمَه في أُسارَى بني أسدٍ وبني فَزارة فأعطاه إيَّاهم وأكرمَه، وقال له: «ما دَسَّ بني أسدٍ إلا حِصْنُ بنُ حُذيفة الفَزَارِيّ، وقد بلغني أنه لا يزال يَجمعُ عليه الجُموعَ ليصيرَ على أرضِنا»، وكان

(١) ديوان النابغة، ص ٤٩.

(٢) لسان العرب (و د د).

النُّعمانُ بنُ الحارث شديدًا غليظًا؛ فقال لـ«النَّابغة»: إنَّ حِصْنًا عظيمُ الذَّنبِ إلينا وإلى المَلِك، فقال له «النَّابغةُ»: أبيتَ اللَّعْنَ؛ إنَّ الذي بلغَك باطلٌ(١).

فالمقامُ هنا مَقامُ إظهار تثبُّت «النَّابغة» ممَّا خَبَّر به بعضُ الأَوْدِّ النُّعمانَ؛ لذا صدَّر كلامَه بـ«إنَّ»، ثم أعقبها «كأنَّ» التي هي أختُها في التأكيد، وأمعنَ في تثبُّته بقوله: «لَدَى النُّعْمَانِ»، أي كأنه كان حاضرًا في مجلس النُّعمان حين خُبِّرَ بما يَنويه حِصْنٌ وحيٌّ من بني أسد؛ قال الطاهر ابن عاشور: «(كَأَنِّي لَدَى النُّعْمَانِ.. إلخ)، (كأنَّ) هنا للظَّن، أي إني أظنُّ النُّعمانَ خَبَّره بعضُ أهلِ وُدِّه حديثًا صادقًا، وأصلُ التركيب أنه شَبَّه حالةَ ظنِّه بحالة الحاضر مجلسِ النُّعمان يَسمعُ مَن يُخبِره حديثًا صادقًا»(٢).

الموضع الثاني:

إِنَّ الرُّمَيْثَـــــةَ مَـــــانِعٌ أَرْمَاحُنَـــــا مَـا كَـانَ مِـنْ سَـحَمٍ بِهَـا وَصُـفَارِ (٣)

هذا البيت من ختام قصيدته التي عَنَّف فيها زُرْعَةَ بنَ عمرو، الذي لَقِيَ النَّابغةَ في «عُكاظ»، وأشار عليه أن يُشير على قومِه بأكْلِ بني أسدٍ وتَرْك حِلْفِهم، فأبى النَّابغةُ الغَدْرَ، وبلَغه أن «زُرْعةَ» يتوعَّده، فقال هذه القصيدة يهجوه، ويَتهدَّدُه، ويُدِلُّ بقوَّته، ويُثبِّتُ حِلْفَ قومِه مع بني أسد.

والبيتُ نَصٌّ في إبراز التَّعاضُد والتلاحُم بين بني ذُبيان وبني أسد؛ فـ«الرُّمَيْثةُ» ماءٌ لبني أسد، وقد تعهَّد النَّابغةُ بأن تحميَ أرماحُ الحَيَّيْن معًا ما فيه من سَحَمٍ وصُفَار، وهما نَبْتان؛ قال الطاهر ابن عاشور: «وخَصَّ الرُّمَيْثةَ بالذِّكْر من بين بقية المواضع التي قدَّم ذِكْرَها لأن الرُّمَيْثَةَ ذاتُ مياهٍ كثيرة؛ فهي دائمةُ الخِصْب»(٤).

وأسهمتْ «إنَّ» – بما فيها من معنى التأكيد – في الإبانة عن مقصود النَّابغة، الذي هو إبرازُ مَتانة الحِلْف بين بني ذُبيان وبني أسد، وآزرَها في ذلك ما أحدثه من تصرُّفٍ

---

(١) مُستفادٌ من تقديم «الأعلم» للقصيدة، يُنظر: ديوان النابغة، ص ٤٩.

(٢) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٥٠.

(٣) ديوان النابغة، ص ٦٠.

(٤) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١٠٩.

في ترتيب الألفاظ؛ فقد كان الأصلُ أن يُقال: «إنَّ أرماحَنا مانعةٌ ما كان بالرُّمَيْثةِ مِن سَحَمٍ وصُفَار»، لكنه قدَّم «الرُّميثةَ»، وجعله مُحدَّثًا عنه؛ فنبَّه إليه، فاقتضى ذلك تأكيدَ الخبر وتحقيقَه، كما أنه قال: «مَانِعٌ»، ولم يقل: «تَمنعُ» إيماءً إلى ثبوت المَنَعة وتَحقُّقِها، وأضاف «الأرماح» إلى ضمير الجَمْع؛ إشعارًا بالاتحاد والالتئام.

وقد أورد «الأعلمُ» بيتًا لا يختلف عن هذا البيت إلَّا في كلمة واحدة، وهو:

إِنَّ الْعُرَيْمَةَ مَانِعٌ أَرْمَاحُنَا ... مَا كَانَ مِنْ سَحَمٍ بِهَا وَصُفَار [1]

وقال «الأعلمُ» إن النَّابغةَ خاطب به عمرو بن هندٍ يَنصحُه، ولم يذكر البَطَلْيَوسِيُّ ولا الحَضْرَمِيُّ المقطوعةَ التي منها هذا البيتُ، واكتفى الطاهرُ ابنُ عاشور بذِكْر ثلاثة أبياتٍ منها، ليس فيها هذا البيت[2].

ويُرجِّح ما ذهب إليه «الطَّاهرُ» أن «الأعلمَ» ساق بعد هذا البيت بيتين آخرين وردا بنَصِّهما في القصيدة التي عنَّف فيها النَّابغةُ زُرْعةَ بن عمرو، وهما:

زَيْدُ بْنُ بَدْرٍ حَاضِرٌ بِعُرَاعِرٍ ... وَعَلَى كُنَيْبٍ مَالِكُ بْنُ حِمَارِ

وَعَلَى الرُّمَيْثَةِ مِنْ سُكَيْنٍ حَاضِرٌ ... وَعَلَى الدُّثَيْنَةِ مِنْ بَنِي سَيَّارِ

وعلى فَرْض صحَّة البيت فإنه يَجري عليه ما قيل في البيت الأول؛ من حيث استعمالُ «إنَّ» في تأكيد المعنى المراد.

الموضع الثالث:

وَقُلْتُ يَا قَوْمُ إِنَّ اللَّيْثَ مُنْقَبِضٌ ... عَلَى بَرَاثِنِهِ لِوَثْبَةِ الضَّارِي [3]

البيتُ من قصيدة يخاطب بها النابغةُ بني ذُبيان، وكان قد نهاهم عن تربُّع وادي «ذي أُقُر» الذي احتماه النُّعمانُ بن الحارث الغسَّاني، وخوَّفهم إغارةَ المَلِك، لكنهم لم يُطيعوه؛ فتربَّعوا الوادي، وعيَّروه خوفَه النُّعمانَ؛ فوجَّه إليهم عمرو بن الحارث خيلًا فأصابوهم.

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٦٨.

(٢) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ١١٤.

(٣) ديوان النابغة، ص ٧٥.

وقبل هذا البيت بيتٌ هو مطلعُ القصيدة، وهو:

لَقَدْ نَهَيْتُ بَنِي ذُبْيَانَ عَنْ أُقُرٍ وَعَنْ تَرَبُّعِهِمْ فِي كُلِّ أَصْفَارِ (١)

المقامُ مقامُ تخويفٍ وتحذيرٌ، نابعَيْن مِن حَدَبِ النَّابغة على قومِه وحِرْصِه على تَجْنِيبهم بطشَ المَلِك، والتخويفُ والتحذيرُ يقتضيان التنبيهَ إلى إبراز خَطَر ما يُخوَّف منه ويُحذَّر، وقد جاءت صَنْعةُ النَّابغة مطابقةً لهذا الغرض.

فأوَّلُ ذلك هو التعبيرُ بالفعل الماضي: «قُلْتُ» دلالةً على تحقُّق نُصْحِه لهم، وهو بيانٌ لقوله في البيت الأول: «نَهَيْتُ»، أمَّا كلامُه لهم فقد بدأه بندائهم: «يا قومُ» تنبيهًا إلى خَطَر ما يُنادِيهم لأجله، وناداهم بـ«يا» التي يُعبِّر الامتدادُ الصوتيُّ فيها عن بُلوغِه الجَهْدَ في النِّداء، ثم استعان بـ«إنَّ» – وهذا هو موضعُ الاستشهاد – بما لها من التأكيد، ولم يُعبِّر عن النُّعمان بـ«المَلِك» وإنما جعلَه «لَيْثًا»، وإمعانًا في التخويف أخبر عنه بقوله: «مُنقَبِضٌ عَلَى بَرَاثِنِه»؛ بما فيه من معنى التهيؤ والاجتماع، ثم استدعى صفةً من أخوفِ صفات اللَّيْث، وهي قولُه: «الضَّارِي»، الدالَّة على اعتياده أكلَ النَّاس.

الموضع الرَّابع:

فَإِنَّكَ سَوْفَ تَحْلُمُ أَوْ تَنَاهَى إِذَا مَا شِبْتَ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ (٢)

الخطابُ هنا لعامرِ بن الطُّفيل، الذي فَخَرَ على النَّابغة؛ فردَّ عليه النَّابغةُ بأبياتٍ يُصغِّر فيها إليه نفسَه ويَرمِيه بالجَهْل، ومنها هذا البيتُ.

و«تَنَاهَى» معناه: الانتهاءُ عمَّا هو عليه مِن الجَهْل الذي أثبتَه له النَّابغةُ في قولِه قبلُ:

فَإِنْ يَكُ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلًا فَإِنَّ مَظِنَّةَ الْجَهْلِ الشَّبَابُ

ومقصودُ النَّابغةِ هو أنَّ «عامرًا» لا يَحْلُم أبدًا ولا يَنتهِي عن جَهْله، وهذا حُكمٌ يفتقر إلى تأكيد؛ لذا صدَّره بـ«إنَّ»، وزاد في المبالغة فعلَّق حِلمَه أو تَناهيَه عن الجَهْل بالمُحال

---

(١) «تَرَبُّعهم، أي: حُلُولُهم زَمنَ الرَّبيع فيه، وإنَّما قال: (في كُلِّ أَصْفَارِ) لأن صَفَرًا كان في الرَّبيعِ يومئذ، وقيل: معناه: حين يَنْصَفِرُ الماءُ ويَتَرَبَّلُ الشَّجرُ ويَبْرُدُ اللَّيلُ، وذلك آخرَ الصَّيف»، ديوان النابغة، ص ٧٥.

(٢) ديوان النابغة، ص ١٠٩.

الذي لا يكون، وهو شَيْبُ الغُراب؛ قال «الأعلمُ»: «وقولُه: (إِذَا مَا شِبْتَ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ)، أي: لا تكون حليمًا ولا تنتهي إلى ما أنت عليه من الجهل حتى يشيب الغراب، أي: لا تحلم أبدًا كما أن الغراب لا يشيب، وإنما هذا هزؤ منه وذم، وهذا كما تقول: لا تفلح حتى يشب الغراب، أي: لا تفلح أبدًا»(١).

الموضع الخامس:

وَإِنِّـي لَأَلْقَـى مِـنْ ذَوِي الضِّـغْنِ مِـنْهُمُ وَمَا أَصْبَحَتْ تَشْكُو مِنَ الْوَجْدِ سَاهِرَهْ (٢)

البيتُ من قصيدة قالها النَّابغةُ في عتابِ بني مُرَّة لتحالُفهم عليه وعلى قومه، واجتماعِ قومِه عليه مع طلبه حوائجَهم عند الملوك، وأوَّلُها قولُه:

أَلَا أَبْلِغَـــا ذُبْيَـــانَ عَنِّـــي رِسَـــالَةً فَقَدْ أَصْبَحَتْ عَنْ مَنْهَجِ الْحَقِّ جَائِرَهْ

وبعد بيت الشَّاهد بيتٌ آخر فيه تمامُ معناه؛ هو:

كَمَـا لَقِيَـتْ ذَاتُ الصَّـفَا مِـنْ حَلِيفِهَـا وَمَـا انْفَكَّتِ الْأَمْثَـالُ فِـي النَّـاسِ سَـائِرَهْ

لقد ضِيمَ النَّابغةُ من قومه، وهو العفيفُ الشريفُ السَّاعي في حوائجهم عند الملوك كما قال «الأعلمُ»، وما أشدَّ الضَّيْمَ إذا جاء ممَّن يُرتجَى منهم النُّصرةُ والاعترافُ بالفَضْل!

وإذا وقع الأمرُ مِن غيرِ مَظِنَّته احتيج إلى تأكيده؛ لذا صدَّر النَّابغةُ كلامَه بـ«إنَّ» ليؤكِّد أن ما لاقاه من قومه؛ من الجُحود والنُّكران والغَدْر، حقيقٌ بأن يُضرَبَ مَثَلًا، كما في قصَّة «ذات الصَّفا»، وهي الحَيَّة التي تَواثقتْ مع رجلٍ قتلتْ أخاه على أن تُعطيَه كلَّ يوم دينارًا على أن لا يَضُرَّها، فلمَّا كثُر مالُه غَدر بها ونَكثَ عهدَه معها.

الموضع السادس:

أَثُـــمَّ تَعَـــذَّرَانِ إِلَـــيَّ مِنْهَـــا فَـــإِنِّي قَـــدْ سَـــمِعْتُ وَقَـــدْ رَأَيْـــتُ (٣)

---

(١) ديوان النابغة، ص ١٠٩ – ١١٠.

(٢) السابق، ص ١٥٤.

(٣) السابق، ص ١٧٤.

الخطابُ في «تَعذَّرانِ» إلى عامرِ بن مالك وزُرْعَة بن عمرو اللذين التقيا النَّابغةَ في «عُكاظ» فتعاهَدا معه على ألا يَتغاوَرُا حتى يُحْيُوا، ثم جَمَعَا خيلًا فأغارتْ على بني ذُبيان، فأصابتْ إبلًا ورِعَاءً، ثم زَعَما أن عامر بن الطُّفيل هو الذي غَدَر.

فـ«عامرٌ» و«زُرْعةُ» يتنصَّلان مما صَنَعا، ويَزعُمانِ أن الغادرَ إنَّما هو عامرُ بن الطُّفيل، والنَّابغةُ يعلمُ يقينًا أنهما الفاعلان؛ بدليل قولِه قبل هذا البيت:

فَأَبْلِغْ عَامِرًا عَنِّي رَسُولًا وَزُرْعَةَ إِنْ نَأَيْتُ وَإِنْ دَنَوْتُ

أُعَاتِبُ سَيِّدَيْ قَيْسٍ جَمِيعًا وَأُخْبِرُ صَاحِبَيَّ بِمَا اشْتَكَيْتُ

فَمَا حَاوَلْتُمَا بِقِيَادِ خَيْلٍ يُصَانُ الْوَرْدُ فِيهَا وَالْكُمَيْتُ

إِلَى ذُبْيَانَ حَتَّى صَبَّحَتْهُمْ وَدُونَهُمُ الرَّبَائِعُ فَالْخُبَيْتُ

وقد استنكر «النَّابغةُ» اعتذارهما، وردَّ عليهما بما يَقطعُ بأنهما الغادِرَان؛ فقال: «فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ» فصدَّر كلامَه بـ«إنَّ» المؤكِّدة، وأتبعها «قد» التحقيقية الداخلة على الفعل الماضي، ثم جَمَعَ لهما بين الطريقين اللَّذين تُدرَك بهما الأنباء، وهما السَّماعُ والرُّؤية، وتَمَّمَ الأمر بأنْ حذفَ المفعول، وفي إبهامِه صَوْنٌ للِّسان عن ذِكْر ما اقترفا وكذلك تَرْكُ النَّفْس تذهب في تقديره كلَّ مذهب.

الموضع السابع:

أَحَارِ بْنَ الْمُغِيرَةِ إِنَّ قَيْسًا أَحَلُّوا بِالْمَحَارِمِ وَادَّعَيْتُ (١)

جاء هذا البيتُ في عَقِب البيت الذي في الموضع السَّابق.

وعلى هذه الرِّواية تكون الهمزةُ في قولِه: «أَحَارِ بْنَ الْمُغِيرَةِ» نداءً، ويكونُ «حَارِ» منادى مُرخَّمًا، وأصلُه: «حَارِث»، وليس في القصيدة ولا في مناسبتها ذِكْرٌ له، وتكون جملةُ: «إِنَّ قَيْسًا أَحَلُّوا بِالْمَحَارِمِ وَادَّعَيْتُ» من كلام «النَّابغة» والمخاطَب به هو «حارث بن المُغيرة».

(١) ديوان النابغة، ص ١٧٤.

وللبيت روايةٌ مُغايرةٌ في ديوان النَّابغة بشرح الطاهر ابن عاشور؛ هي:

أَحَـــارَبَنِي أُمَيَّـــةُ إِنَّ قَيْسًـــا أَحَلُّـــوا بِالْمَحَـــارِمِ وَادَّعَيْـــتُ

وقال في تفسيرها: «(أَحَارَبَنِي) استفهامٌ إنكاريّ، أي: لم يُحارِبْني أُميَّةُ، وهذا تعريضٌ بأنهم هم الذين حاربوا قومَ النَّابغة. وانظرْ مَنْ هو أُميَّةُ الذي عَنَاه. وجملةُ: (إِنَّ قَيْسًا أَحَلُّوا بِالْمَحَارِمِ) مُعترِضةٌ بين جملة: (أَحَارَبَنِي أُمَيَّةُ) وجملةِ: (وادَّعَيْتُ). وجملةُ: (وادَّعَيْتُ) عُطِف على (أَحَارَبَنِي أُمَيَّةُ)، أي: أحاربَنِي أُميَّةُ وادَّعَيْتُ أنا عليكم؛ فهذه الجملةُ داخلةٌ في حيّز الإنكار»[1].

وإذا كان الغموض الذي يَلفُّ شخصيةَ «حارث بن المُغيرة» في الرِّواية الأولى يُضَعِّفُها فإن قولَ الطَّاهر عن «أُميَّة» في الرواية الثانية: «وانظرْ مَنْ هو أُميَّةُ الذي عَنَاه» لا يُقوّيها.

وإذا كان اختلافُ الرِّوايتين يترتَّب عليه اختلافُ الحكم الإعرابي لجملة: «إِنَّ قَيْسًا أَحَلُّوا بِالْمَحَارِمِ»، فإن الذي لا خِلاف فيه – وهو محلُّ النَّظر هنا – هو أن «إنَّ» إنما جاءت لتفيد تأكيد مضمون الجملةِ الدَّاخلة عليها، الذي هو إثباتُ أن «قيسًا» – والمرادُ بـ«قَيْس» سيّدا «قَيْس»: زُرْعةُ بنُ عمرو وعامرُ بن مالك – جَعلتِ الحُرُماتِ حلالًا بما اقترفتْه أيديها.

الموضع الثامن:

إِنِّـــي أَظُـــنُّ ابْـــنَ هِنْـــدٍ غَيْـــرَ تَـــارِكِكُمْ بِـــالْقُرْنَتَيْنِ وَلَمَّـــا تُفْـــزَعِ الـــنَّعَمُ [2]

هذا أوَّلُ أربعةِ أبياتٍ قالها «النَّابغةُ» في عمرو بن المُنذِر (عمرو بن هند) حين قُتِلَ أخوه المُنذِرُ بن المُنذِر، وفيها إخبارٌ بإدراك «عَمرو» ثأرَه، وتنويهٌ بشجاعته وإقدامه وما يَصنعُه في الحرب.

ولأن المقامَ مَقامُ تأكيدٍ على مُسارعة «عَمرو» في إدراك الثأر حَشَدَ النَّابغةُ عددًا من وسائل التأكيد؛ منها تصديرُ الكلام بـ«إنَّ»، والتعبير بـ«الظنّ» الذي يفيد اليقين، ثم

(١) ديوان النابغة الذُّبياني بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٧١.

(٢) ديوان النابغة، ص ١٩٦.

تقييد الكلام بقوله: «وَلَمَّا تُفْزَعِ النَّعَمُ»، أي: قبل ظهور الفجر؛ قال الطاهر: «(بالقُرْنتَيْن)، بصيغة التثنية: موضعٌ في ديار بني تميم، (ولمَّا يُفْزَعِ النَّعَمُ)، أي قبل ظهور الفجر؛ فإن الأنعام تهب من النوم عند الفجر»(١).

وفي موضعٍ آخرَ من ديوان النَّابغة ورد بيتٌ يكاد يَتماثلُ شَطرُه الأوَّلُ مع الشطر الأول من هذا البيت، وهو:

يَـا قَـوْمِ إِنَّ ابْـنَ هِنْـدٍ غَيْـرُ تَـارِكِكُمْ فَـلا تَكُونُـوا لِأَدْنَـى وَقْعَـةٍ جَـزَرَا (٢)

وهو أحدُ ستةِ أبياتٍ لم تَرِدْ إلا في نُسخةِ «الأعلم»، ولم تُشفَعْ بما يُبيّن مناسبتَها، غير أنَّ سياقَ البيت لا يَبعُدُ كثيرًا عن سياق البيت الذي يتحدَّث فيه عن عمرو بن هند؛ لذا يجري عليه ما قيل في الأوَّل؛ من حيث إفادةُ «إنَّ» معنى التأكيد.

الموضع التاسع:

إِنَّـــا أُنَـــاسٌ لَاحِقُـــونَ بِأَرْضِـــنَا فَـالْحَقْ بِأَرْضِـكَ خَـارِجَ بْـنَ سِـنَانِ

لَا أَعْـــرِفَنْ شَـــيْخًا يُجَـــرَّ بِرِجْلِـــهِ بَـــيْنَ الكَثِيـــبِ وَأَبْـــرَقِ الحَنَّـــانِ(٣)

هذان بيتان مُفردان خاطَب بهما النَّابغةُ خارجةَ بنَ سِنَان، وروايةُ الدِّيوان بشرح الطاهر ابن عاشور: «لاحِقُونَ بأصْلِنا.. فالحَقْ بأصْلِك»، وقال «الطاهر»: «(لاحِقُونَ) أي: مُنتسِبُون، (لأصْلِنا) أي: لآبائنا، أيْ ببني مُرَّة، (بأصْلِك): كان سِنانٌ أبو خَارجةَ مِن مُزْيَنَة، فسَكنَ في ديار مُرَّة، فنشأ خارجةُ بديارِ مُرَّة؛ فقولُ النَّابغة: (فالْحَقْ بأصْلِك) أراد: فالْحَقْ بأرضِ أصلِك، أي: بديار قومِك، ويَدلُّ عليه روايةُ: (فالْحَقْ بأرضِك)... و(شَيْخًا) يَعني به خارجةَ بن سنان، أي: لا أعرِفَنَّك تُجَرُّ برِجْلِك، (يُجَرُّ بِرِجْلِه) يَحتمِلُ أن يُريد أنه يُقتَلُ في غير ديار قومِه فلا يَعبأ القومُ بحَمْلِه في حَوْمَة الوَغَى ويَجُرُّونَه برِجْلِه لرَدْمِه، ويَحتمِلُ أنه

(١) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٢٤٣.

(٢) ديوان النابغة، ص ٢٠٦.

(٣) السابق، ص ١٩٨.

أراد: إنْ لم تَخْرُجْ وتَلحَقْ بأصلِك نُخْرِجْك كُرهًا، ويُكنَى عن إخراج الرَّجل مُكرهًا بأنه جُرَّ برِجْلِه»(١).

وبيّنٌ أن هناك حِرصًا من النَّابغةِ على أن يَلْحقَ بأرضِه، وحِرصًا أشدَّ على أن يَلْحقَ «خَارِجةُ» بأرضِه، ويتبدَّى ذلك من تحذيره إيَّاه عاقبةَ عدم الانصياع لِمَا أمرَه، ومن إنبائه ما يقع به إن هو لم يُسارعْ إلى ذلك؛ إذ يَموتُ هَمَلًا لا يُعبأ به فيُجرُّ برِجْلِه إلى حُفرةٍ يَثْوِي بها.

ولمَّا كان أمْرُ «خَارِجةَ» باللِّحاقِ بأرضِه مُرتَّبًا على لِحاق «النَّابغة» بأرضِه توجَّهت العنايةُ إلى تأكيد الجُملة الأولى ليَنْسَرِبَ التأكيدُ منها إلى الجُملة المُرتَّبةِ عليها.

وقد أُكِّدتْ جملةُ: «إنَّا أُنَاسٌ لَاحِقُونَ بِأَرْضِنَا» بـ«إنَّ»، وبالإتيان بخَبرِها اسمًا ليَدلَّ على تحقُّق اللِّحاق، ولو قال: «نَلْحَقُ» لَمَا أفاد التحقُّقَ؛ إذ عليه يكون اللِّحاقُ يَحدثُ شيئًا فشيئًا، ومن ثمَّ لا يكون فيه تمامُ حَثٍّ لـ«خَارِجةَ» على اللِّحاق.

الموضع العاشر:

وَإِنَّ مَنَـــــازِلِي وَبِـــــلَادَ قَـــــوْمِي جُنُـــوبُ قَسَّـــا هُنَالِـــكَ فَالْهِضَـــابِ (٢)

هذا آخرُ أربعةِ أبياتٍ قالها «النَّابغةُ» يَنتمِي فيها إلى بَني الضِّبابِ مِن بني مُرَّة، وذلك بعد أن سألتْه امرأةٌ عن نَسبِه سؤالَ سَفاهةٍ وجَهلٍ منها؛ قال الطاهر ابن عاشور: «فأمَّا كونُه سؤالَ سَفاهةٍ فلعلَّ سؤالَها كان للتَّعريضِ بأنه لا يَنزِلُ مِثلُه في قومها، وأمَّا كونُه جَهْلًا فلدِلالة سؤالها على أنها لا تَعرف مكانةَ قومِه في العرب»(٣).

وليس الأمرُ في حاجةٍ إلى تَفصيلٍ ليُعلَمَ أن المعنى الأصلَ لـ«إنَّ» هنا هو التأكيد؛ فهو كلامٌ موجَّهٌ إلى مُنكرٍ نِسبةَ «النَّابغة» إلى بني الضِّباب، وقد عزَّز التأكيدَ هنا إضافةُ «المنازل» إلى ضمير المتكلِّم، وإضافةُ «البلاد» إلى «القوم» المضاف إلى ضمير المتكلِّم، وكلاهما عائدٌ على «النَّابغة»، والمعنى تأكيد صلته بهذه المنازل وهذه البلاد.

---

(١) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٢٥٨ – ٢٥٩.

(٢) ديوان النابغة، ص ١٩٩.

(٣) ديوان النابغة بشرح الطاهر ابن عاشور، ص ٦٣.

وفي الأبيات الثلاثة السابقة على هذا البيت ما يُعضِّد مقصودَ «النَّابغة» في تحقيق انتسابه إلى بني الضِّبَاب، ومنها قولُه:

فَإِمَّـــا تُنْكِـــرِي نَسَـــبِي فَـــإِنِّي مِـنَ الصُّـهْبِ السِّـبَالِ بَنِـي الضِّـبَابِ

الموضع الحادي عشر:

إِنَّـــا نُقَـــدِّمُ لِلْفَخَـــارِ ثَلَاثَـــةً هَرِمًـــا وَعَوْفًـــا عَمَّـــهُ وَسِـــنَانَا [1]

البيتُ أوَّلُ ثلاثةِ أبياتٍ يَفْخَرُ فيها «النَّابغةُ» بثُلَّةٍ من الكبارِ الكِرام، وفي البيتين الآخرين يقول:

وَنَعُـــدُّ خَارِجَـــةَ الْمَكَـــارِمِ إِذْ سَـــعَى بِحَمَالَـــةٍ فَاسْتَخْلَصَـــتْ غَطَفَانَـــا

وَالْحَـــارِثَيْنِ مَعًـــا نَعُـــدُّ وَهَاشِـــمًا وَيَزِيـــدَ إِنْ عُـــدَّ الْكُمَـــاةُ طِعَانَـــا

وليس لـ«إنَّ» هنا مِن معنًى إلا التأكيد، وقد آزرها ضميرُ الجَمْع (نا)، وكلاهما في المفاخرات كثيرٌ مُطَّرد.

(١) ديوان النابغة، ص ٢٠٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي لا تُتمَّمُ الصَّالحاتُ إلا بهدايته، ولا تُيسَّر الأعمالُ إلا بتوفيقه ورعايته، والصَّلاةُ والسَّلام على مَن بذكرِهِ تَنْحلُّ العُقَد، وتَنفرجُ الكُرَب، وتُقضَى الحوائجُ، وبعدُ:

فقد توصَّلت هذه الدراسةُ في معاني «إنَّ» بين شيخ البلاغة الأكبر؛ الإمامِ عبد القاهر الجرجاني، وناقدِ العَربِ الأحْكَم؛ النَّابغةِ الذُّبيانيّ، إلى كثيرٍ من النتائج، مِن أهمِّها ما يلي:

أولًا: تبيَّن مِن تَقصِّي كلام أهل العلم قبل الإمام عبد القاهر الجُرجاني في «إنَّ» أن علماءَ النَّحو كانوا أكثرَهم حديثًا عنها، ومِن بين علماء النَّحو كان سيبويه (١٨٠هـ) سابقَهم وأكثرَهم تفصيلاً لمواقعها ومعانِيها، وأنهم تَقَفَّوْا أثرَه فلم يُراوِحوا ما قاله إلا قليلاً.

ثانيًا: لم تُشْغَل كُتبُ البلاغة قبل عبد القاهر، أو تلك التي فيها شَوْبٌ من البلاغة، بما شُغِلَتْ به كُتبُ النحو، ومن ثمَّ لم نَجِدْ فيها كلامًا عن «إنَّ» إلا ما أورده أبو عُبيدةَ مَعْمَرُ بن المُثنَّى (٢١٠هـ) في ثلاثة مواضع من كتابه «مجاز القرآن».

ثالثًا: تنوَّع حديثُ أهل العلم قبل الإمام عبد القاهر عن «إنَّ»؛ فتعرَّضوا لها من حيث: ماهِيَّتها، عَملها، الاستدلال بها على غيرها، مواقعها، مَعانِيها.

رابعًا: انحصرتْ معاني «إنَّ» في كُتب العلماء قبل الإمام عبد القاهر في: الإغناء عن الخبر، والابتداء، والتوكيد، وتفسيرُها بـ«أجَلْ» أو «نعم».

خامسًا: نَظرَ الإمامُ عبد القاهر في كلام السابقين له في «إنَّ» فترك كثيرًا مما قالوا، وأخذ بعضًا مما قالوا، وأنشأ كثيرًا غيرَ ما قالوا، وتَركَ الذي تركه لأنه لم يكن يكتب كتابًا في النحو حتى يُعْنَى بالبحث في أصل «إنَّ» ولا عملها، وإنما كان يكتب كتابًا في دلائل الإعجاز، ومن ثمَّ عُنِيَ بالنظر في دلالات «إنَّ»، وإلى ما تُحْدِثه في الكلام إذا هي حضرتْ، وما يكون عليه الكلامُ إن هي غابتْ.

سادسًا: أَخْذُ الإمام عبد القاهر من كلام العلماء قبله في «إنَّ» لم يكن رَجْعًا لما قالوه ولا ترديدًا لما ذكروه، بل أعمل فيه عقله، وأجال فيه فِكرَه، حتى استحال على يديه خَلْقًا آخر،

ومن ذلك حديثُه عن غَنَاء «إنَّ» عن الخبر، وما تُحْدِثه من الحُسْن إذا كانت مع ضمير الشأن، ودخولُها على النكرة.

سابعًا: جاء حديث الإمام عبد القاهر عن «إنَّ» في ختام أحد عشر فصلًا وصفها بأنها «فُصولٌ شتَّى في أمر (اللفظ) و(النَّظْم) فيها فَضلُ شَحذٍ للبصيرة وزيادةُ كشفٍ عمَّا فيها من السَّريرة»، وفي سياق ردّه – كما قال شيخنا أبو موسى – على الفكر الشائع في زمانه، واجتهاده في اقتلاعه، واتِّخاذه مِن شَحْذِ البصيرة وإيقاظ العقل والتَّنبيه من الغفلة طريقًا لدرء الفكرة الفاسدة، وحثِّ النفوس على التفتيش فيما عَلِمتْ حتى يكون عِلمُها علمَ نَقدٍ وتمحيص.

ثامنًا: استنبط البحثُ من كلام الإمام عبد القاهر، أو ممَّا أومأ به وأشار إليه، سبعةَ عشر مَعْلمًا تشتمل على الأصول والقواعد التي يُستدلَّ بها على فِقْه معاني «إنَّ» وكشْف أسرارها.

تاسعًا: لم تخرج مصادر عبد القاهر في دراسة «إنَّ» عن أمرين؛ هما: قبساتُه من كلام القدماء، وتأمُّلُه وتدبُّرُه في وَفْرةٍ وافرةٍ من البيان العليِّ والبيان العالي.

عاشرًا: تمثَّلت استعانة الإمام عبد القاهر بكلام القدماء في «إنَّ» فيما يلي: «خَبر الكِنْدِيِّ المُتفَلْسِف مع أبي العبَّاس المبرِّد –رأي الأخفشِ الأوسط في عَوْدِ الضَّمير في قوله تعالى: «فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ» – خَبر خَلَفٍ الأحمرِ مع بشَّار – كلام سيبويه في باب (ما يَحْسُن عليه السُّكوتُ في هذه الأحرف الخمسة)، ومنها (إنَّ) – ما دُوِّن في الكُتب عن المعنى الأصليِّ لـ(إنَّ)، وهو التأكيد».

حادي عشر: معاني «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر ثمانية؛ هي: «الرَّبطُ والتَّأليف – إسباغُ الحُسْنِ واللُّطفِ على ضمير الشَّأن – تهيئةُ النَّكِرة وإصلاحُها ليكون لها حكمُ المبتدأ – إغناؤها عن الخَبَر – القَصْدُ بها إلى الجواب – التَّأكيد – التهكُّم بالمخاطَب – رَدُّ ظنِّ المتكلِّم».

ثاني عشر: انحصر حديث البلاغيين المتأخِّرين عن «إنَّ» في باب «أضرُب الخبر»، وعامَلُوها بوصفها مؤكِّدًا، ولم يُفرِّقُوا بينها وبين غيرها من المؤكِّدات، ولم يَلتَفِتُوا إلى المعاني الغِزَارِ التي نبَّه إليها الشيخُ الإمام.

ثالث عشر: فَضَلَ الإمامُ السَّعدُ التفتازانيُّ متأخِّري البلاغيين بتخصيصه في «المُطوَّل» بحثًا لخصائصِ «إنَّ» قال إنه لا بُدَّ من التنبُّه له، وإنه لا تَنحصِرُ فائدتُها في تأكيد الحكم نفيًا لشكٍّ أو ردًّا لإنكار، ثم أورد نَصَّ كلام عبد القاهر المُترجِمِ لبعض معانيها، ومع أنه لم يَزِدْ على أنْ ذكرَ ما قاله الشيخُ الإمام، ولم يُضِفْ إليه شيئًا، فإنه يَشفعُ له أنْ كان الوحيدَ الذي أومأ إلى فَيْضِ معاني «إنَّ».

رابعَ عشر: فسَّر الشيخ أبو موسى سُكوتَ المتأخِّرين عن كلام الإمام عبد القاهر في «إنَّ» بأن كلامه فيها كان غالبًا تدقيقاتٍ علمية لدَفْعِ شُبَهٍ واهية، وأن المتأخِّرين كانوا يَقصِدُون مِن علمِه إلى ما يُحقِّق ويُقِيمُ أبوابَ علم البلاغة ومباحثَه، وهذه المناقشاتُ التي تستهدف دَفْعَ شُبَهٍ واهية كانوا يعتقدون أن مَن يُحْكِمُ العِلمَ لا يَقَع فيها، وكانوا يَروْنَ أن مَن يُحْكِم ما أخذوه مِن علم عبد القاهر لا يَحتاج إلى ما تركوه مِن عِلمِه.

خامسَ عشر: وردت «إنَّ» في ديوان النابغة الذُّبيانيِّ في واحدٍ وخمسين موقعًا، في سبعٍ وعشرين قصيدةً ومقطوعةً، وتكرَّرت في سِتِّ قصائدَ أو مقطوعات؛ فمنها ما تكرَّرت فيها سِتَّ مرَّات، وهي المُعلَّقة، ومنها ما تكرَّرت فيها أربعًا، أو ثلاثًا، أو مرَّتين، وما عدا ذلك وردتْ مرةً واحدةً في القصيدة أو المقطوعة.

سادسَ عشر: تنوَّعت الصُّورُ التي وردتْ عليها «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبيانيِّ؛ فجاءت على سبع صُوَرٍ هي: «مجيئها مُفردةً غيرَ مسبوقةٍ بعاطفٍ أو مُتَّصلةٍ بضمير (في أحد عشر موضعًا) – مجيئها مُفردةً مسبوقةً بالفاء (في أربعة مواضع) – مجيئها مُفردةً مسبوقةً بالواو (في أربعة مواضع) – مجيئها مُفردةً مسبوقةً بهاء التنبيه (في موضع واحد) – مجيئها مسبوقةً بالفاء متصلةً بضمير (في اثني عشر موضعًا) – مجيئها مسبوقةً بالواو متصلةً بضمير (في موضعين اثنين) – مجيئها متصلةً بضميرٍ من غير أن تُسبَق بالفاء أو الواو أو غيرهما (في سبعة عشر موضعًا)».

سابعَ عشر: توصَّلت الدراسةُ التحليليةُ لمعاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبيانيِّ إلى أربعة عشر معنًى؛ منها ما ورد ذِكرُه عند الإمام عبد القاهر، ومنها معانٍ جديدةٌ لم يَذكرْها الشيخُ الإمام.

ثامنَ عشر: معاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبيانيِّ التي ورد ذِكرُها عند الإمام عبد القاهر أربعةٌ؛ هي:

- الرَّبط والتأليف: في تسعة مواضع
- القصدُ بها إلى الجواب: في موضع واحد.
- إضفاء الحُسْن والطُّلاوة على النَّكرة الموصوفة: في موضع واحد.
- التأكيد: في اثني عشر موضعًا.

تاسعَ عشر: معاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبيانيِّ التي لم يَرِدْ ذِكرُها عند الإمام عبد القاهر عشرةٌ؛ هي:

- تقويةُ إفادة فاء الجزاء ربطَ الجواب بأداة الشرط: في سبعة مواضع.
- التَّعليل: في أربعة مواضع.
- تَقويةُ جُملةِ العاقِبة: في ثلاثة مواضع.
- إسباغُ الحُسْن على جُملةِ التفصيل بعد الإجمال: في ثلاثة مواضع.
- تسويغُها – بما لها من حقِّ الصَّدارة – التخلُّص من غَرضٍ إلى آخرَ: في موضعين اثنين.
- أثرُ فَصْلِها بين «ها» التنبيه واسم الإشارة في ترتيب المعاني: في موضع واحد.
- مؤازرةُ القَسَم في تقوية مضمون جُملة الجواب: في موضع واحد.
- تهيئةُ الجملة الدَّاخلة عليها لتكون تذييلًا جاريًا مجرى المَثَل: في موضع واحد.
- تَسويغُ إعادة المعنى بلفظٍ مُختلف: في موضع واحد.
- دَفعُ تَوهُّمِ ترتيب جُملتِها على غير ما هي مُرتَّبةٌ عليه: في موضع واحد.

عشرين: معاني «إنَّ» عند عبد القاهر التي لم يَرِدْ ذِكرُها في ديوان النَّابغة الذُّبيانيِّ خمسةٌ؛ هي:

- إسباغُ الحُسْنِ واللُّطفِ على ضمير الشَّأن
- تهيئةُ النَّكِرة وإصلاحُها ليكون لها حكمُ المبتدأ
- إغناؤها عن الخَبَر
- التهكُّم بالمخاطَب
- رَدُّ ظنِّ المتكلِّم

التوصيات:

لقد ضرب هذا البحثُ بسهم نحو الانتقال ببلاغة الكتب؛ ممثلةً في الأصلِ البلاغي الكبير؛ كتابِ «دلائل الإعجاز» لشيخ البلاغة وإمامها عبد القاهر الجرجاني، إلى بلاغة الألسنة؛ ممثلةً في ديوان النَّابغة الذُّبياني؛ تطبيقًا على باب «إنَّ».

ولأن هذه سبيلٌ متراحبةٌ، لا يُغني فيها بحثٌ واحدٌ، فضلًا عن بحوث متعددة، توصي هذه الدراسةُ بما يلي:

أولًا: تتميمًا للقضية موضوع البحث يُوصَى بتتبُّع معاني «إنَّ» في البيان البشري العالي؛ شعرًا ونثرًا، وفي البيان البشري الأعلى؛ كلامِ سيدنا رسول الله ﷺ ، وفي الكتاب العزيز؛ حتى يُوقَفَ على بقية المعاني المستكنَّة وراء هذا الحرف.

ثانياً: تبنِّي المؤسسات المعنية بالبحث في علم البلاغة مشروعًا علميًّا كبيرًا، يعود بالقواعد والأبواب البلاغية المستقرّة في كتب الكبار الكرام إلى أصلِها الذي منه نَبَعتْ، وهو البيانُ؛ إذ من شأن ذلك اختبارُ رُسوخِ القاعدة البلاغية، وتَثميرُها، والإضافةُ إليها.

ثبت المصادر والمراجع

١- أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب المصرية، ١٣٤١هـ = ١٩٢٢م

٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٣- الإيضاح لتلخيص المفتاح، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، تحقيق: ضياء الدين القالش، دار اللُّباب، ط: ١، ١٤٤٥هـ = ٢٠٢٣م.

٤- الإيضاح لتلخيص المفتاح، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، [الجزء الثاني من طبعة خاصة بجامعة الأزهر مقررة على طلاب كليات اللغة العربية]، حرَّر أبوابه وبيَّنها الدكتور/ محمود توفيق سعد، ط: ٢، ١٤٤٦هـ = ٢٠٢٥م.

٥- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزَّركَشِي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث.

٦- البلاغة تطوُّر وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط: ١٢، ٢٠٠٣م.

٧- التبيان في علم البيان المُطَّلع على إعجاز القرآن، ابن الزَّمْلَكاني، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة المعاني – بغداد، ط: ١، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

٨- التراكيب النَّحْوية من الوِجْهة البلاغية عند عبد القاهر، الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر – الرياض.

٩- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، ت: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢م.

١٠- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

١١- التَّعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط: ١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٢- تلخيص المفتاح، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٩٠٤هـ.

١٣- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأَزْدِي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.

١٤- الجنى الدَّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُرادِي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١٥- حاشية الدسوقي على مختصر السَّعد، محمد بن محمد عرفة الدسوقي، [ضمن شروح التلخيص]، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٦- خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط: ٨، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

١٧- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط: ٢، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

١٨- دراسة في البلاغة والشعر، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط: ١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٩- ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر – بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢٠- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط: ٢، د. ت.

٢١- ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للنشر، ١٩٧٦م.

٢٢- شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي الرَّيَّح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ط: ١، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٢٣- شرح الأشعار الستة الجاهلية، الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب البَطَلْيَوْسِيُّ، تحقيق: ناصيف سليمان عواد، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – بيروت، ط: ١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٤- شرح الرَّضِيِّ على الكافية، رَضِيّ الدِّين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – ليبيا، ط: ٢، ١٩٩٦م.

٢٥- شرح قَطْر النَّدى وبَلّ الصَّدى، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط: ١١، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

٢٦- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط: ٣، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٣م.

٢٧- شرح مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عجَّاج برغش، دار التقوى – دمشق الشام، ط: ١، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م.

٢٨- الصِّحَاح: تاج اللغة وصِحَاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، ت: أحمد عطَّار، دار العلم للملايين، ط: ٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢٩- الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

٣٠- عبد القاهر الجرجاني، الدكتور أحمد أحمد بدوي، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر.

٣١- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السُّبكي، [ضمن شروح التلخيص]، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٢- الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، عضد الدِّين الإيجي، تحقيق: عاشق حسين، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط: ١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

٣٣- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط: ٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٤- كتاب الصِّناعتين: الكتابة والشِّعْر، أبوهلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٣٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة بولاق.

٣٦- لسان العرب، جمال الدين بن منظور الإفريقي، دار المعارف، د.ط، د.ت.

٣٧- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنَّى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي.

٣٨- مجالس شرح كتاب «دلائل الإعجاز» بالجامع الأزهر الشريف، محمد محمد أبو موسى [المجالس مسجلة صوتيًّا ومرئيًّا، ومفرَّغة كتابيًّا].

٣٩- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٤٠- المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سِيدَه، ت: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط: ١، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م.

٤١- المختصر [شرح تلخيص المفتاح]، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عجَّاج برغش، دار التقوى – دمشق الشام، ط: ١، ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.

٤٢- مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط: ٢، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٤٣- مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية (القسم الثالث: ديوان النابغة الذبياني)، محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، تحقيق: علي الهروط، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٤٤- المصباح في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك، تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، د. ت.

٤٥- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط: ٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٤٦- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، نَشْر: شركة العاتك لصناعة الكتاب – مصر.

٤٧- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار صادر – بيروت، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٤٨- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، [ضمن شرح مفتاح العلوم للسعد التفتازاني]، تحقيق: عجَّاج برغش، دار التقوى – دمشق الشام، ط: ١، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م.

٤٩- المُفصَّل في شرح أبيات المُفصَّل، محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، [بذيل كتاب: المُفصَّل للزمخشري]، مطبعة التقدُّم، ط: ١، ١٣٢٣هـ.

٥٠- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٥١- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ٣، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٥٢- منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، (مطبوع ضمن كتاب: ثلاث رسائل في النحو واللغة)، وزارة الثقافة والإعلام – العراق، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

٥٣- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب المغربي، [ضمن شروح التلخيص]، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٤- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، مطبعة الآداب والمؤيد، ١٣١٧هـ.

٥٥- الواو ومواقعها في النظم القرآني، محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبة، ط: ١، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٣٠٦٤
المقدمة	٣٠٦٦
التمهيد: فريضة العودة بعلم البلاغة إلى الشِّعْر	٣٠٧٠
المبحث الأول: «إنَّ» في كُتب أهل العلم قبل الإمام عبد القاهر:	٣٠٧٣
«الكتاب» لسيبويه (١٨٠هـ)	٣٠٧٤
«مجاز القرآن» لأبي عُبيدة مَعْمَر بن المُثنَّى (٢١٠هـ)	٣٠٨٠
«المقتضَب» لأبي العبَّاس المبرِّد (٢٨٥هـ)	٣٠٨١
«الأصول في النَّحو» لابن السرَّاج (٣١٦هـ)	٣٠٨٢
«حروف المعاني» لأبي القاسم الزجَّاجي (٣٤٠هـ)	٣٠٨٢
«شرح أبيات سيبويه» و«شرح كتاب سيبويه» للسِّيرافي (٣٦٨هـ)	٣٠٨٢
«التَّعليقة على كتاب سيبويه» لأبي عليٍّ الفارسي (٣٧٧هـ)	٣٠٨٢
«الخصائص» لابن جنِّي (٣٨٢هـ)	٣٠٨٣
«معاني الحروف» و«منازل الحروف» للرمَّاني (٣٨٤هـ)	٣٠٨٣
تعقيب	٣٠٨٤
المبحث الثاني: معاني «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر	٣٠٨٥
موقعُ «إنَّ» من أبواب «دلائل الإعجاز»	٣٠٨٥
معالِمُ «إنَّ» عند الإمام عبد القاهر:	٣٠٨٧
المَعْلَمُ الأوَّل: شُيوعُ الجَهْل بمعاني «إنَّ» وخفاؤها على العامَّة وعلى كثيرٍ من الخاصَّة	٣٠٨٧
المَعْلَمُ الثَّاني: الجَهْلُ بمعاني «إنَّ» يُغمِضُ الطريقَ إلى معرفةِ أمرِ المَزِيَّة وبيان الجهاتِ التي منها تَعْرِض	٣٠٨٧
المَعْلَمُ الثَّالث: تنوُّعُ مواقع «إنَّ» وراءه فروقٌ خفية	٣٠٨٧
المَعْلَمُ الرَّابع: فِقْهُ معاني «إنَّ» واستكناهُ ما استتر فيها من الدقائق يُشْكِلُ على الشُّيوخ من أهل العلم	٣٠٨٧
المَعْلَمُ الخامس: العلمُ بمعاني «إنَّ» والدقائقِ المُستكِنَّةِ فيها ليس بالأمر السَّهْل اليسير	٣٠٨٧
المَعْلَمُ السَّادس: فِقْهُ المعاني والدقائقِ المُستكِنَّة في «إنَّ» سَبيلُه استقراءُ مواقعِها في البيان وتَصفُّحُها وتَتبُّعُها	٣٠٨٨
المَعْلَمُ السَّابع: دخولُ «إنَّ» وعدمُ دخولها في الكلام ليسا سواءً	٣٠٨٨

المَعْلَمُ الثَّامن: التَّعويلُ على الذَّوْق في إدراك قيمة «إنَّ»	٣٠٨٨
المَعْلَمُ التَّاسع: الطريقُ العمليُّ لتَبيُّن قيمة «إنَّ» هو تأمُّلُ الكلام	٣٠٨٨
المَعْلَمُ العاشر: مِن الكلامِ ما لا بُدَّ فيه من وجود «إنَّ»؛ بحيث إذا أُسقِطَتْ فَسد الكلام	٣٠٨٨
المَعْلَمُ الحادي عشر: «إنَّ» لها من السِّيادة ما يَمنعُ إنابةَ غيرِها مَنابَها	٣٠٨٩
المَعْلَمُ الثَّاني عشر: من معاني «إنَّ» ما يَكثُر في الكلام بحيث لا يُدرِكُه الإحصاء	٣٠٩٠
المَعْلَمُ الثَّالث عشر: من معاني «إنَّ» ما يَغلِبُ وقوعُه في الكلام بقيةَ معانيها	٣٠٩٠
المَعْلَمُ الرَّابع عشر: «إنَّ» تؤثِّر في الكلام وتتصرَّف في بناء الجملة	٣٠٩٠
المَعْلَمُ الخامس عشر: تَنوُّعُ الأوصافِ التي أسبغَها الإمامُ عبد القاهر على معاني «إنَّ»	٣٠٩٠
المَعْلَمُ السَّادس عشر: معاني «إنَّ» ليستْ إلى حَدّ، ولا يُحصِيها عَدّ	٣٠٩٠
المَعْلَمُ السَّابع عشر: «إنَّ» لها عطاءٌ وَسِيعٌ في جميع أحوالها	٣٠٩١
مصادر الإمام عبد القاهر في دراسة «إنَّ»	٣٠٩١
معاني «إنَّ» عند عبد القاهر:	٣٠٩٦
المعنى الأول: الرَّبطُ والتَّأليف	٣٠٩٦
وَصْفُ معنى الرَّبط والتَّأليف بـ«الأَوَّلِيَّة والأَعْجَبِيَّة»	٣٠٩٧
لَمْحةٌ مِن طرائق أهل العِلم في الإبانة	٣٠٩٨
المعنى الثَّاني: إسباغُ الحُسْنِ واللُّطفِ على ضمير الشَّأن	٣١٠١
المعنى الثَّالث: تهيئةُ النَّكِرة وإصلاحُها ليكون لها حكمُ المبتدأ	٣١٠٤
المعنى الرَّابع: إغناؤها عن الخَبَر	٣١٠٦
المعنى الخامس: القَصْدُ بها إلى الجواب	٣١٠٧
المعنى السَّادس: التَّأكيد	٣١١٠
المعنى السَّابع: التهكُّم بالمخاطَب	٣١١٣
المعنى الثَّامن: رَدُّ ظنِّ المتكلِّم	٣١١٤
تعقيب	٣١١٥
المبحث الثالث: «إنَّ» في كُتب البلاغة بعد عبد القاهر	٣١١٦
«نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز» لفخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ)	٣١١٦
«مفتاح العلوم» لأبي يعقوبَ السَّكَّاكي (٦٢٦هـ)	٣١١٧
«المصباح» لبدر الدِّين بن مالك (٦٨٦هـ)	٣١١٨
«تلخيص المفتاح» و«الإيضاح» للخطيب القزويني (٧٣٩هـ)	٣١١٨
«الفوائد الغِياثية» لعَضُدِ الدِّين الإيجي (٧٥٦هـ)	٣١١٨
«عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» لبهاء الدين السُّبكي (٧٧٣هـ)	٣١١٨

«شرح مِفتاح العلوم» و«المُطوَّل» و«المُختصَر» للسَّعد التَّفتازاني (٧٩٢هـ)	٣١١٩
المبحث الرابع: معاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة الذُّبياني	٣١٢٢
مواقعُ (إنَّ) وصُوَرُها في ديوان النَّابغة الذُّبياني:	٣١٢٢
الصورة الأولى: مجيئها مُفردةً غيرَ مسبوقةٍ بعاطفٍ أو مُتَّصلةٍ بضمير	٣١٢٢
الصورة الثانية: مجيئها مُفردةً مسبوقةً بالفاء	٣١٢٣
الصورة الثالثة: مجيئها مُفردةً مسبوقةً بالواو	٣١٢٣
الصورة الرابعة: مجيئها مُفردةً مسبوقةً بهاء التنبيه	٣١٢٤
الصورة الخامسة: مجيئها مسبوقةً بالفاء متصلةً بضمير	٣١٢٤
الصورة السادسة: مجيئها مسبوقةً بالواو متصلةً بضمير	٣١٢٥
الصورة السابعة: مجيئها متصلةً بضميرٍ من غير أن تُسبَق بالفاء أو الواو أو غيرهما	٣١٢٥
معاني «إنَّ» في ديوان النَّابغة:	٣١٢٦
المعنى الأوَّل: الرَّبط والتأليف	٣١٢٦
المعنى الثاني: تقويةُ إفادة «فاء» الجزاء ربطَ الجواب بأداة الشرط	٣١٣٥
المعنى الثالث: التَّعليل	٣١٤٠
المعنى الرابع: تَقويةُ جُملةِ العاقِبة	٣١٤٦
المعنى الخامس: إسباغُ الحُسْن على جُملةِ التفصيل بعد الإجمال	٣١٤٨
المعنى السادس: تسويغُها – بما لها من حقِّ الصَّدارة – التخلُّص من غَرضٍ إلى آخرَ	٣١٥٢
المعنى السابع: القَصْدُ بها إلى الجواب	٣١٥٤
المعنى الثامن: إضفاء الحُسْن والطَّلاوة على النَّكرة الموصوفة	٣١٥٦
المعنى التاسع: أثرُ فَصْلِها بين «ها» التنبيه واسم الإشارة في ترتيب المعاني	٣١٥٧
المعنى العاشر: مؤازرةُ القَسَم في تقوية مضمون جُملة الجواب	٣١٥٩
المعنى الحادي عشر: تهيئة الجملة الدَّاخلة عليها لتكون تذييلًا جاريًا مجرى المَثَل	٣١٦٠
المعنى الثاني عشر: تَسويغُ إعادة المعنى بلفظٍ مُختلف	٣١٦٢
المعنى الثالث عشر: دَفعُ تَوهُّمِ ترتيب جُملتِها على غير ما هي مُرتَّبةٌ عليه	٣١٦٣
المعنى الرابع عشر: التأكيد	٣١٦٤
الخاتمة	٣١٧٥
ثَبَت المصادر والمراجع	٣١٨٠
فهرس المحتويات	٣١٨٥